

International Sociological Association

٣ أعداد في السنة في ١٧ لغة

تصمیم: ربیع محمصانی

القول السوسيولوجي مع کینغزهی هُوان

کریستین شیکرت

التحوّل الكبير، بعد مضي ٧٥ عام

آن باردن دونیس

الهجرة

محمد مصطفی دییی

علم اجتماع من السنغال

لعدد ٣ من السلسلة ٩ – ديسمبر ٢٠١٩ Le Discours o ables

بريجيت آلونباخر أندرياس نوفي .. فرید بلوك مارغریت ر. سومرز أنطونيو بالومبو آلن سكوت غاریث دیل جوناثان د. لندن آتىلا مىلىغ کریس هان أندرياس نوفى حفظا للذاكرة: ليندا كريستيانسن روفمان http://globaldialogue.isa-sociology.org/ آنجيلا فيالس ماريلين بورتر کارین شیرشیل غيردا هيك ے کارلوس ساُندوفال بيديس ُيلمز ساره شيلليغر آفاق نظرية جوليا كايزر ياسبر ستانج مصطفى تامبا سليمان غوميس الحاج ماليك سى كامارا سامبا ضيوف

> القسم المفتوح > جعل حقوق النساء جزءًا من الحياة اليومية

> الافتتاحية

يستقصي منتدانا الثاني، الذي نظّمته كارين شيرشيل (Karin Scherschel)، الهجرة، ذلك الموضوع الذي صار ذا تراث سوسيولوجي ممتد جلب الكثير من الاهتمام خلال السنوات الأخيرة. تجمع نصوص المنتدى الآتية من بلدان مختلفة آفاقا تاريخية إلى تحاليل لأسباب الهجرة، وحالة المهاجرين وعلى الأخص منهم اللاجئين، والتسويات السياسية المُنْتَقَدَةِ والتزام المجتمع المدني.

صارت جُمُعَاتٌ من أجل المستقبل حركة اجتماعية بالغة الأهمية ضد التغير المناخي، مُبرزةً الاحتجاج المتنامي لدى الشباب الذين يواجهون الكوارث البيئية التي تهدُد عيش الجيل اللاحق. يرسم مقال جوليا كايزر (Julia) وياسبر سترانج (Jasper Stange) خريطة مقاربة التعبئة العابرة للطبقات وبناء التحالفات، وهي التي تعتبر تطورا جديدا ضمن الحركة البيئية.

نسق مصطفى تامبا (Moustapha Tamba) تجميعا من مقالات علماء اجتماع سينيغاليين، ركزا على علم اجتماع التربية ومنحونا إضاءات عميقة حول تنظيم التربية و إمكانيات النفاذ إليها وحول مختلف أنواع المدارس وتنظيمها.

وفي قسمنا المفتوح، تقرر بينغي سوللو (Bengi Sullu) ممثلة شباب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع لدى الأمم المتحدة عن الدورة الثالثة و الستين للجنة أوضاع الأمر التي حضرتها.

بریجیت أولنباخر(Brigitte Aulenbacher) وکلاوس دور(Klaus Dörre)، محررا حوار کونی

لال السنوات الأخيرة، وفي بلدان الشمال والجنوب الكونيين سواء بسواء، اكتست المناقشات حول التغير المناخي والأزمة البيئية أهمية. في الحوار الذي أجري معه، يدلي كينغزهي هوان (Qingzhi Huan)، أستاذ السياسات المقارنة في بيجين بالضين، والمدافع عن سياسات بيئية اشتراكية، ببعض الإضاءات حول المناقشات الصينية حول الكيفية التي بها تغيرت السياسات البيئية ومقاربات حماية المحيط على امتداد العقود الماضية.

لقد ألهم أثر كارل بولانيي (Karl Polanyi) الفذ التحول الكبير الموث العديد من الموث العلمية الاجتماعية والسياسية، في علم الاجتماع، والأنتروبولوجيا، والاقتصاد. يُحيِي منتدانا الأول الّذي ينتظم بالاشتراك بين حوار كوني ورئيس العمعية الدولية كارل بولانيي، أندرياس نوفي (Andreas Novy) ذكرى صدور الكتاب الخامسة والسبعين. تحسحُ إسهاماتُ الكتّاب المجددين، من قبيل فريد بلوك (Fred Block) وغاريث ديل (Gareth Dale) وكريس هان (Chris Hann) وعاريث ديل (Margaret R. Somers) حياة بولانيي وعمله، فيها يقرأ الخبراء ذوو الاهتمام بمجالات بحث مختلفة أعمال بولانيي من منظور أزمتنا، ماسحين طيفا ممتدا من المواضيع تراوح بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت على امتداد العشريات الأخيرة باستخدام العدسات المناسبة للآفاق التي رسمها بولانيي.

توفيت آن باردن دونيس (Ann Barden Denis) خلال شهر فيفري من سنة ٢٠١٩، وسوف تستمر ذكراها، لا بفعل عملها السّوسيولوجي في المجالات التي فيها بحثت فحسب بل بفضل التزامها القوي في المجمعية الدولية لعلم الاجتماع على ما تُبرزه ليندا كريستيانسن روفهان (Linda Christiansen-Ruffman) وأنجيلا مايلز (Miles) وماريلين بورترز (Marilyn Porters) في ما أَشَدُن به لها.

- > يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website >
 - > ترسل المساهمات إلى globaldialogue.isa@gmail.com >



GLOBAL DIALOGUE



> فريق التحرير

المحرران: بريجيت آولنباخير، كلاوس دور

محررتان مساعدتان: جوهانا غروبنر، كريستين شيكرت

محرر مشارك: أبارنا سوندار

محرران متصرفان: لولا بوزوتيل، أوغست باغا

مستشار: مایکل بورووای

مستشار إعلامي: خوان ليخاراغا

مستشارو التحرير: ساري حنفي، جوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إيلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بينسكي، شيه جو جاي شين، يان فريتز، كواشي هازيغاوا، غريس كونو، أليسون لوكونتو، سوزان ماكدانييل، إلينا أواناس، لاورا أوسو كاساس، باندانا بوركايستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتنبير، سيلي سكالون، نازانين

محررون إقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني، فطيمة الرضواني، حبيب الحاج سالم، صورية مولودجي قرودجي، عبد الهادي الحلحولي، سعيد الزين الأرجنتين: أليخاندرا أوتاميندي، خوان إيناسيو بيوفاني، مارتن دي ماركو، بيلار بي بويغ، مارتن اورتاسون

بنغلاديش: حبيب الحق خوندكر، حسن محمود، جوال رانا، أس رقية آختر، توفيقة سلطانة، آصف بن علي، خير النهار، كازي فادية عائشة، هلال الدين، مهيمن شاوذزري، محمد أنوس على البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أنجيلو مارتنس جونيور، لوكاس آمارال

أوليفييرا، إندريزا غاللي، دهيتري سيربونسيني فرنانديس

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل

الهند: راشمي جاين، نيدي بانسال، براجيا شارما، مانيش ياداف، سانديب ميل أندونيسيا: كامنتو سونارتو، ناري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسوماديوي، فينا إيترياتي، أندريا راتنا إيراواتي باتيناياراني، بينديكتوس هاري جولياوان، محمد شهاب الدين، دونينغوس إلسيد لي، أنطونيوس أريو سيتو هاردجانا، ديانا تيريزا باكاسي، نور العيني، جيجير ريانتو، أديتيا براندانا سيتيادي إيران: ريحانو جافادي، نياش دولتي، عباس شاهري، سيد محمد مطلبي،

اليابان: ساتومي ياماماتو، سارا مايهارا، تاكيشي كونيكاتي، ريهو تاناكا، إيكاتيرينا ستيبوشينا، يوسوكي يوتسوغي

كازاخستان: آيغل زابيروفا، بيان سماغمبت، عادل راديونوف، آلمش تليسبايفا، كويانيش تل، المغول موسينا، آكنور إيمانكول

بولونيا: جاكوب برازيووسكي، إلكساندرا بييرناكا، إيونا بيوزيوا، كاتارينا دیبسکا، مونیکا هیلاك، سارا هیرسینسکا، کینغا جاكیلا، جوستینا كوشينكسا، آدم موللر، فيرونيكا بييك، زوفي آ بينزا غابلر، جوناتان سكوفيل، مارسيانا سيبينياك، آنيسكا زيبولسكا، ألكسندرا فاغنر رومانيا: كوزيا روغينيس، رايسا غابرييلا زامفيريسكو، لوسيانا آناستازيوي، كريستيان شيرا، آلكساندرا إليونا دراغومير، ديانا ألكسندرا دويتريسكو، لوليان غابور، دان غيتمان، لوليا يوغانارون، ليونا مالورنو، بيانكا ميخيلا، رارش ميخاي موشات، أيونا إيلينا نيغريا، ميورا باراشيف، آليانا كريستينا باون، كودروت بينزارو، سوزان ماريا بوبا، أدريانا سوهودیلینو، غابریلا ستویان، ماریا ستویسکو، ماریا کریستینا تیتیا، كارمو إيجونيا فوانيا

> روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، أناستازيا دورـ فالنتينا إيسافيا تايوان: جينغ ماو هو

تركيا: غول كورباسيوغلو، إيرماك إيفرين ترجمة: حبيب الحاج سالم (تونس)، سعيدة الزين (المغرب)، صورية مولودجي (الجزائر)، عبد الهادي الحلحولي (المغرب)، فطيمة الرضواني (تونس)، منير السعيداني (تونس)

THE GREAT TRANSFORMATION

the political and economic origins of our time

يرسم عمل كارل بولانيي الفذ التحول الكبير الذي نشر سنة 1944، تاريخ الرأسمالية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مواجهة التظورات التي شهدتها خلال السنوات 1920 و السنوات 1940. في القسم الذي نخصصه للكتاب نظرة متفحصة لما حدث ومكن أن يحدث خلال تاريخ الرأسمالية. يحتفى المنتدى الأول بانقضاء 75 عاما منذ أن نشر هذا العمل الأساس من خلال مقالات تعتنى بتاريخ مؤلَّف بولانيي وكذا بالآفاق والمقاربات التي ألهمها.



ليس يمكن النظر إلى الهجرة على أنها ظاهرة معزولة بل على أنها السطح الذي تتجمع فيه آثار العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحقوق السياسية والانقسامات بين الدول-الأمم، والمواطنة والعولمة والرقابة التضييقية على مسارات الهجرة. تجمع المقالات التي جمعنا في هذا القسم بين النظر في الآفاق التاريخية وتحليل أسباب الهجرة وأوضاع المهاجرين واللاجئين على وجه الخصوص، وسياسات التنظيم غير المرضى عنها والتزام المجتمع المدنى.



يزودنا هذا القسم بإضاءات نظرية وميدانية-خبرية على علم الاجتماع في السنغال تتضمن مسوحا غنية حول النظام التعليمي السنغالي وتحاليل عميقة لمختلف مظاهره مثل المدارس الفرنسية العربية والمدارس العمومية وأثر الدين.



تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخى لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

دست دین دین در	,	· / الهجرة	
		الهجرة: حركة دائبة،	
، القول السوسيولوجي		بقلم کارین شیرشیل، ألمانیا	٦'
ن أجل منظور بيئي اشراكي: حوار مع كينغزهي هوان، ·			
قلم كريستين شيكرت، ألمانيا	0	یقلم غیردا هیك، مصر	'Λ
· التحول الكبير: بعد مضى 75 عاما		قافلة أمريكا الوسطى،	
		يقلم كارلوس ساندوفال، كوستاريكا	'•
وع ع قلم بريجيت آولنباخر وأندرياس نوفي، النمسا	٨	اللفاجؤون بوصفهم قوة عمل غير حرة: ملاحظات من تركيا،	
تحول الكبير لبولانيي في الخامسة والسبعين من العمر،		بقلم بیدیز یلمز، ترکیا	· Y
وع د	1.	إزالة الحدود في مدن التضامن،	
سوق صناعة للدولة: قراءة بولانيية،	'	یت یقلم ساره شیللیغر، سویسرا	<u>'</u> ٤
قلم أنطونيو بالومبو، إيكاليا وآلن سكوت، أستراليا	17		
ولانيي، المحاسبة، وما وراء إجمالي الناتج الخام،		> آفاق نظریة 	
قلم غاريث ديل، المملكة المتحدة	18	طلبة من أجل المستقبل: في اتجاه سياسات بيئية طبقية،	_
تحولات الكبرى: سلعنة شرقى آسيا،		يقلم جوليا كايزر وياسبر سترانج، ألمانيا	7
 قلم حوناثان د. لندن، هولاندا	77	> علم اجتماع من السنغال	
تخوف من إعادة توطين السكان،		التعليم الكاثوليكي الخاص في السنغال،	
قلم أتيلا ميليغ، المجر	3.6	ي ، بقلم مصطفى تاميا، السنغال	' 9
طرق نحو الشعبوية،		سوسيولوجيا النظام المدرسي السنغالي،	
قلم کریس هان، اُلمانیا	۲٠	یقام سلیمان غومیس، السنغال بقلم سلیمان غومیس، السنغال	.3
رث كارل بولانيي مديد العمر،		التعديلات الاستراتيجية في التربية الفرمسية-العربية في السنغال،	
 قلم أندرياس نوفي، النمسا	77	ية يقلم الحاجي ماليك سي كامارا، السنغال	۳.
		التربية العلمانية الخاصة في السنغال،	
، حفظا للذكري		 يقلم سامبا ضيوف، السنغال	.0
آن باردن دینیس: اعتراف،			
قلم لیندا کریستیانسن-روفمان، آنجیلا مایلز ومارلین بورترز، کندا	78	ية يقلم محمج مصطفى ديبي، السنغال	.v
		> القسم المفتوح	

جعل حقوق النساء جزءًا من الحياة اليومية، بقلم بيغي سوللو، الولايات المتحدة الأمريكية

"ما يجمع بين هذه التعبئات التي تجري تحت شعار مدن التضامن هو الإحالة على يوتوبيا ملموسة. لهذه اليوتوبيا الملموسة القدرة على تجاوز الإكراهات السياسية من خلال الوصل بين الهجرة وقضايا السياسة الاجتماعية عوضا عن المراوحة بينهما منفصلتين إحداهُمَا عن الأخرى"

ساره شیللر (Sarah Schilliger)

> من أجل منظور بيئي اشتراكي:

حوار مع کینغزهي هوان (Qingzhi Huan**)**

كينغزهي هوان أستاذ سياسات مقارنة في جامعة بيجين بالصين. خلال Harvard- كان أكاديميا زائرًا ضمن برنامج هارفارد-ينشينغ (Yenching)، بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وخلال ٢٠٠٦-٢٠٠٥ كان زميل برنامج هومبولت (Humboldt) البحثي، بجامعة مانهايم (Mannheim) في ألمانيا. يركز بحثه على السياسات البيئية، والأوروبية وكذلك على السياسات اليسارية. كتب وحرّر عددا من الكتب في هذه القضايا، من بينها دراسة مقارنة لأحزاب الخضر الأوروبية (2000)، في هذه القضايا، من بينها دراسة مقارنة لأحزاب الخضر الأوروبية (A Comparative Study on European Green Parties والسياسات البيئية الاشتراكية. إعادة بناء أسس حضارتنا الحديثة Eco-socialism as Politics. Rebuilding the Basis of Our ، 2010).

تحاوره **كريستين شيكرت** (Christine Schickert) مديرة مجموعة البحث في مجتمعات ما بعد النمو في جامعة فريدرش شيللر في يينا (Jena) ألمانيا، والمحررة المساعدة في حوار كوني.



-تشينغ تشزي هوان تصوير: جامعة فريدريش شيلر في يينا

كريستين شيكرت (ك ش): خلال العشرية الماضية، صار التغير المناخي أحد أبرز ما يخاض فيه من القضايا السياسية الجالبة للاهتمام، في بلدان الشمال الكوني على الأقل. هل تتفضل بوصف الدور الذي تضطلع به هذه المناقشة في السياسات وفي المجتمع في صين اليوم؟

كينغزهي هوان (ك هـ): اجتاز التعامل مع التغير المناخي بوصفه أحد أهم قضايا السياسات البيئية الدولية مسارا مديدا منذ أن تم إمضاء اتفاق الأمم المتحدة الإطاري حول التغير المناخي (اأم إتم) خلال قمة ريو سنة ١٩٩٢. على العموم، مَثَلها في ذلك كمثل غالب الدول النامية الأخرى، كان موقف الصين حيال مقاومة التغير المناخي واضحا ومنسجما. عنوانه هو «مبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة» (م م م م) وأسسه هى: أولا: اعتبار التغير المناخى تحدًّ أو أزمة مشترك(ة) بالنسبة إلى كل المجتمع

الإنساني وليس خاصًا لا بالبلدان المتقدمة أو النامية، ثانيا: على ما يسمى البلدان أو المناطق المتقدمة، وعلى الأخص منها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية الرئيسة من خلال هِبَةِ الموارد والتكنولوجيات الضرورية أو تحويلها للبلدان النامية، ثالثا: على الدول النامية، بما فيها الصين، الترفيع في إسهامها في ضبط التغير المناخي وتعديله في تناسب مع قدراتها المتنامية.

على أساس هذا الموقف، يمكن تقسيم المشاركة الصينية في سياسات التغير المناخي خلال السنوات الماضية إلى ثلاثة مراحل: ما قبل ١٩٩٢، ١٩٩٢، ٢٠١٢، ثم من ٢٠١٢ إلى الآن. وصولا إلى ٢٠١٢ كان الفهم السائد يرى أن على الدول المتقدمة مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات مباشرة. ومنذ ٢٠١٢،

حيّنت الحكومة الصينية موقفها أو أحدثت فيه تحولا في اتجاه تعاون دولي حول التغير المناخي، وعلى الأخص في إطار اتفاق الأمم المتحدة ا أ م إ ت م، وأفضل مثال على ذلك هو الدور الصيني في التوصل إلى اتفاقية باريس ووضعها موضع التنفيذ. مراعاة للنزاهة، يجب القول إن الدفعات الكبرى نحو تعديل الموقف السياسي الصيني لم تأسس على إمضاء اتفاقية برايس ووضعها موضع التنفيذ، بل تأتت من وضع الاستراتيجية الوطنية للدفع نحو بناء حضارة بيئية. اختصارا للحكاية، تمّ، بأثر من مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الوطني الثامن عشر، الاعتراف بتحديث «القدرة الوطنية البيئية على معالجة منظومة التحكم في البيئية» على أنها أحد أهداف السياسات والغايات السياسية لدى الحزب الشيوعي الصيني والحكومية الصينية، واعتبار الانضمام متزايد النشاط إلى التعاون الدولي حول التغير المناخي أهم علامة رمزية على إرادتهما السياسية الفعلية. وعلى سبيل المثال، تولي الصين كذلك اهتماما أكبر فأكثر لوضع معاهدة الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي (م أ م ت ب) من خلال تنظيم العديد من الأنشطة الدولية الهامة ذات الصلة خلال 10-7-200.

ك.ش: ليست حماية البيئة مسألة جديدة بالنسبة إلى الصين. فقد اشتركت خلال سنة ١٩٧٢، على خلاف دول أخرى كانت تحكمها أحزاب اشتراكية، في مؤتمر الأمم المتحدة حول المحيط البشري، حيث تمّ الاتفاق على عدد من المبادئ والتوصيات حيال الحماية البيئية. هل تتفضل برسم خطاطة عامة لتطورات السياسات البيئية الصينية وتحولاتها منذ ذلك التاريخ؟

ك.هـ: صحيح أن الانطلاقة الرسمية للسياسة الصينية الحمائية للمحيط كانت سنة ١٩٧٧، حين اشترك الوفد الصيني في مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية. ونتيجة لذلك، عقدت الصين سنة ١٩٧٣ أول مؤتمراتها الوطنية حول الحماية البيئية وأنشأت ديوانا وطنيا مكلفا بهده المسألة السياسية. ومذاك، مرّت سياسات البيئة الصينية، بما لا يقل عن مراحل تطوّر أربع: ١٩٧٩-١٩٨٩، ١٩٩٩، ١٩٩٢، ١٩٩٢، ومن ٢٠١٢ إلى الآن.

خلال المرحلة الأولى، ومع تشكيل سياسة «الإصلاح والانفتاح» ووضعها موضع التنفيذ سنة ۱۹۷۸ في ظل قيادة دينغ كسياوبينغ (Deng Xiaoping) السياسية، صارت الحماية البيئية بسرعة مسألة سياسية هامة، ومن ثم تم الاعتراف الرسمي، سنة ١٩٨٣،ب»الحماية البيئية بوصفها أساسا من أسس سياسة الدولة» وصارت واحدة من أهم مُوَجِّهات سياسات الصين الحمائية البيئية حتى يومنا هذا. وخلال المرحلة الثانية، وفي ظل زعامة جيانغ زيمين (Jiang Zemin) السياسية، صارت التنمية المستدامة التعبيرة الرئيسة لتوجه الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية السياسي البيئي واستراتيجتهما لحوكمة المحيط. وابتداءًا من ٢٠٠٢ وصولا إلى ٢٠١٢، وهي المرحلة الانتقالية نحو أكثر من طريق واحدة، وفي ظل قيادة هو جينتو (Hu Jintao السياسية كان مفهوم «بناء المجتمع ثنائي الأساس» (المحافظة على الموارد، وإنشاء مجتمع صديق للبيئية) الذي سُكَّ سنة ٢٠٠٥، تعبير الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية المركزي. وخلال سنة ٢٠٠٧، تم إدارج تعبير «بناء الحضارة البيئية» ضمن مناقشات تقرير مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الوطني السابع عشر. وبداية من ٢٠١٢، لم يكن التغير الأكبر متمثلا في كون «بناء الحضارة البيئية» صار اللفظة الشاملة لسياسة الحزب والحكومة البيئية واستراتيجيتهما لحوكمة البيئي، بل في الاعتراف بأن حماية البيئة وحوكمة التصرف فيه مكوّنٌ مَكينٌ ضمن «التحديث الاشتراكي ذي الخصائص الصينية في عصر جديد»، وذلك على المستويين النظري والعملي.

ك.ش: لفترة ممتدة من الزمن، ركزت أعمالك على فكرة اشتراكية بيئية. أنت تحاجج بأن «تخضير» الرأسمالية ليس الإجابة المناسبة لأزمة البيئة الرأسمالية الراهنة تماما كما هو الحال بالنسبة إلى «تخضير» الاشتراكية التقليدية. هل تتفضل ببلورة هذه المحاججة، وتفسير معنى الاشتراكية البيئية؟

ك.هـ: اقتصادا في القول، تشمل الاشتراكية البيئية بوصفها فلسفة سياسية

خضراء، مظهرين رئيسين اثنين. هي تحاجج، من جهة أولى، بأن تحديات البيئة والإيكولوجية على المستويات المحلية والوطنية والكونية، وفي ظل إطار الرأسمالية المعاصرة المؤسسي المهيمن، ليست مجرد مشاكل أو إخلالات جزئية أو مؤقتة، بل هي غير قابلة للفصل عن الإطار في حد ذاته متمثلا في اشتغال منطق التوسّع الرأسمالي وحماية مصالح مالكي رأس المال. بهذا المعنى، لا يمكن للإجراءات المتبعة في ظل الرأسمالية من قبيل «الرأسمالية الخضراء» أو»الرأسمالية الإيكولوجية» أن تحل مشاكل البيئة. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال، وعلى ما عرضه أولرايش براند (Warkus Wissen) وماركوس ويسن (Markus Wissen) بوضوح في كتابهما حدود طبيعة الرأسمالية (المضالية الأضرار التي لحقت المحيط، أو حتى «الرأسمالية الرأسمالية الوقاع (وإن كانت توضع على الدوام بطريقة انتقائية).

من ناحية ثانية، ما يتم التأكيد عليه في الاشتراكية البيئية بوصفها فلسفة سياسية هو أنها نوع جديد من الاشتراكية، أو نسخة محينة من الاشتراكية ومن ثم فهي مختلفة عن مجرد أو زيف تخضير للاشتراكية التقليدية. من المهم أن نشير إلى الاشتراكية العلمية أو الشيوعية التي اقترحها كارل ماركس و فريدرش إنجلز منذ ما يقارب القرنين، مثالً لم يتم تحقيقه حتى الآن، لا في الاتحاد السوفياتي السابق ولا في صين اليوم. وهو مثال غير قابل للتحقيق في أي بلد أو منطقة من العالم في المستقبل المنظور. ويقتضي ذلك أن ما نتخيل ونسعى إليه هو توجه اشتراكي بيئي مماسب لعالمنا اليوم أكثر مما هو مجتمع اشتراكي جديد تماما. بكلمات أخرى، أحد أهم مهام الاشتراكيين البيئيين اليوم هي توضيح السبب الذي يجعل العديد من الإجراءات المتخدة في ظل النظام الرأسمالي آيلة للفشل في حل المشاكل التي تدعي سعيها لحلها، والسبب الذي يجعل العديد من مبادرات الاشتراكية البيئية بوصفها بدائل واقعية وراديكالية قادرة على إحداث تغيير حقيقي في كل المجتمعات، بحيث يكون «عالم آخر ممكنا حقًا».

ك.ش: في العديد من الخطابات التي تابعتها، تناقش الاشتراكية البيئية بوصفها بديلا عن الرأمسالية الخضراء، له منظوره الخاص للمستقبل، وعنح حلولا حلولا للأزمة البيئية، لا فحسب بل يعالج كذلك قضايا من قبيل التفاوت، هادفا إلى الربط بين العدالة البيئية و العدالة الاجتماعية. ولكنك تحاجج بأن مفاهيم الاستاركية البيئية لا تبد جذابة؟ ما سبب ذلك؟

ك.هـ: من الواضح أن مفهوم الاشتراكية البيئية ليس مثل الشعبية التي يحتسبها أو يعتقدها البعض، لا في البلدان الرأسمالية فحسب بل في البلدان الاشتراكيو بما في ذلك الصين. أظن أن الكثير من الأسباب تفسر هذه الوضع غير السوى. أولا، لا تزال الاشتراكية البيئية بوصفها إيديولوجيا سياسية وسياسة عمومية واقعة تحت الأثر البالغ للسمعة الملطخة التي تسم الاشتراكية التقليدية في الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان شرق أوروبا، والتي كان فشلها في مأسسة الأفكار والقيم الاشتراكية بديهيا وكذا تعاطيها مع قضايا البيئة مثلما حلل ذلك بشكل مقنع سارا ساركار (Saral Sarkar) في كتابه اشتراكية إيكولوجية أم رأسمالية إيكولوجية؟ (Eco-socialism or Eco-capitalism?). بل إن هيمنة النيوليبرالية على امتداد العالم على أثر انهيار الكتلة الاشتراكية في بداية السنوات ١٩٩٠ ودعايتها السياسية و الإيديولوجية سجلت نجاحا من دون شك، جاعلة من أغلبية الناس يعتقدون أن ليس ثمة فعلا بديلا عن الرأسمالية. ولكن ما يكتسى أهمية أكبر، و/أو هو أبلغ أهمية، هو أن أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية و المالية في أوروبا و الولايات المتحدة لم تحسن هي أيضا تحسينا جوهريا أوضاع السياسات الجذرية والبديلة، بما في ذلك الاشتراكية البيئية. ويمكن اعتبار تصاعد شعبية «الرأسمالية الخضراء» و»الرأسمالية البيئية» الذي كان خلال السنوات القليلة الماضية دليلا يدعم هذه الحجة.

ثانيا، وفي نطاق ما يهم الصين، عمثل التنافس السياسي وتأويل «بناء الحضارة البيئية» و»البناء الاشتراكي للحضارة البيئية» في سياسات محددة مثالا جيدا ينير لنا الوضع

الموقع الذي تحتله الاشتراكية البيئية بعيدا عن أن تكون إيديولوجيا سياسية وسياسة بيئية مستكملة البناء. أحد التباينات العميقة هو ذاك القائم بين اعتبار انتهاج توجه اشتراكي شرطا مؤسسيا مسبقا لتحديث منطومة حماية البيئة وحوكمتها في صين اليوم أم لا؟ من منظور ماركسي بيئي، يعتبر التقدير المبالغ فيه لأثر اعتماد ما يسمى المؤسسات أو الآليات الحديثة في الحماية البيئية وحوكمتها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيكون على حساب الاهتمام بإعادة الابناء الاشتراكي لكل المجتمع وهو أمر جوهري بالنسبة إلى مستقبل الحضارة البيئية الاشتراكية.

ما الذي نحتاجه البيئية الاشتراكية نجعل ك.ش: جاذىية؟ منظورا يدافع عن مجتمع مستقبلي أكثر بوصفها

ك.هـ: لا حاجة للتأكيد على أن هذه المهمة بالغة التحدّي و الأولوية بالنسبة إلى الشتراكيين البيئيين اليوم. ففي المقام الأول، لا تزال الأحزابالسياسية والسياسات الاشتراكية/اليسارية الخضراء تمثل القوى الرئيسة في صنع المنظور الاشتراكي البيئية من أجل مجتمع مستقبلي مرغوبا فيه أكثر وذي جادبية أكبر في صفوف الجمهور ، فيما لا يزال الكثير من العمل ممكنا على أيديهم. وعلى سبيل المثال، يُعتبر رسالةً مشجعة ما كان خلال انتخابات البرلمان الأوروبي سنة ٢٠١٩ من اتخاذ الناخبين الأوروبيين، وعلى الأخص منهم، الجيل الشاب، موقفا داعما تجاه مقاومة التغير المناخي وعدد آخر من القضايا البيئية الكونية، ولكن اليسار كلاٌّ لم يستفد استفادة كبرى من ذلك. ثانيا، يتوجب تعزيز الحوار والتعاون الدوليين في ما بين الأكاديميين حول كل القضايا ذات الصلة بالاشتراكية البيئية، ومن المؤكد أن على ذلك أن يكون أكثر تساويا وأكثر تفهما في مسار ذي اتجاهين في ما بين الغرب والبلدان النامية. وحتى أكون صريحا، أقول إن الصين كان تلميذا «نجيبا» للغرب على امتداد العقود الماضية في معنى أنها عملت بأقصى جهدها لتحذو حذو الأمم المتقدمة في ما كانت تقوم به أو ما تقوم به حاليا في تحديث البلاد. ومن الآن فصاعدا على الصين أن تكون شريكا أكثر استقلالية وتبادلية مع الجماعة الأكاديمية الدولية، بالتركيز على على الكيفية التي يمكن بها فعلا جعل البلاد أفضل. ثالثا، أحد المهام الأساس على طريق جعل الاشتراكية البيئية أكثر جاذبية، وفي الصين على الأخص، هي العمل على جعل «التحديث الاشتراكي ذي الخصائص الصينية في عصر جديد» أكثر جاذبية. من وجهة نظري، إحدى طرق ذلك الرئيسة هي العمد بوعي إلى إدراج مبدأ «بناء الحضارة البيئية الاشتراكية» وسياسته، ووضعهما موضع التنفيذ.

ك.ش: أنت تميز ما بين» الاقتصاد التنموي» و»الاقتصاد النامى»، على اعتبار الثاني مرتهنا باستمرار النمو الاقتصادي، وهو ما يبدو نقيضا لحل الأزمة البيئية. ما الذي يعنيه هذا التمييز بالنسبة إلى الصين؟

ك.هـ: استخدمتُ تعبير «القتصادي التنموي» سنة ٢٠٠٨ من أجل مفهمة طبيعة التنمية في الصين في ذلك الوقت، بحيث أظهرُ كيف أختلف بعض الشيء عن تاكيس فوتوبولوس (Takis Fotopoulos) المفكر اليوناني المقيم في لندن الدي تناول سؤال ما إذا كانت التنمية المستدامة قابلة للانشجام مع العولمة من خلال النظر إلى التطورات الحاصلة في الصين. كانت حجتى الرئيسة هي التالية: في معاني شرعية دعم الموارد والقدرات البيئية ومرغوبيتها وديمومتها، كان معدل النمو في الصين في بدايات القرن الواحد والعشرين ضروريا أو مقنعا إلى حد بعيد. شهد وضع التنمية الاقتصادية الصينية العام تغيرا هائلا ولا شك خلال العشرية الماضية وهو اليوم يواجه وضعية أكثر تحديا جراء النزاع/الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

السؤال الحقيقي حيال هذا هو إن كان الاقتصاد الصيني أم لم لم يكن بصدد التحول نحو اقتصاد نمو مثلما حدده تاكيس فوتوبولوس. أظن أن ليس ثمة جواب واحد بسيط على هذا السؤال. فمن ناحية، يظل معدل النمو الاقتصادي السنوي الواقع ما بین ٦ و٧ ٪منذ سنة ٢٠١٥ في مستوى نصف ما كان علیه منذ عشر سنوات (١١,٤ ٪ سنة ٢٠٠٥)، وهو ما يعنى أن الصين لا تزال تضع اقتصادها على ذات خط مراحل النمو وأنها على الأقل في ما يهم مناطقها الوسطى والغربية لا تزال في حاجة إلى مُو اقتصادي غير مناسب لا يزال ضروريا أو قابل للاستدامة في المستقبل القريب. ومن ناحية أخرى، واعتبارا للتراكم الاقتصادي الصينى اليوم، وهو نسبة إلى البنك الدولي في مستوى ١٣,٦٠٨ تريليون دولا أمريكي في المجمل و١٥,٨٦٦٪ من مجمل التراكم العالمي سنة ٢٠١٨، يمكن حتى لمعدّل نموّ سنويٍّ حول ٥ ٪ أن يجلب آثارا واسعة النطاق ومديدة في البيئة الإيكولوجية. ذلك هو السبب الحقيقي الذي يجعلنا نحاجج بأنه مكن للمنظور الاشتراكي الإيكولوجية أو «البناء الاشتراكي للحضارة الإيكولوجية» أن يقدم إسهاما في مزاوجة أكثر نجاحا بين الاستجابة إلى حاجات الناس العاديين الأساسية وحماية البيئة الإيكولوجية: مزيدا من الإيكولوجية ومزيدا من الاشتراكية.

ك.ش: في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، تمثل فكرة الرأسمالية الخضراء الإجابة السائدة على التحديات البيئية الراهنة. ما الذي يمكن لهذه البلدان أن تغنمه من المناظير المستقبلية البديلة مثل تلك التي تدافع عنها؟

ك. هـ: من الواضح أن «الرأسمالية الخضراء» أو «الرأسمالية البيئية» تمثل المقاربة الأكثر عملية أو حتى «عقلانية» لمعالجة التحديات البيئية القائمة في بلدان أوروبا و شمال أمريكا بسبب أن هذه البلدان المتقدمة، وبفضل النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الهرمي، والقبول متزايد الاتساع «لنمط العيش الامبراطوري» في البلدان النامية، مكن لها أن تنجح في أن تستخدم الموارد والمصارف الكونية لفائدتها الخاصة. وإذا ما بقى هذا التشكيل البنيوي قامًا من دون تغيير، يمكن لنا أن نتصور أن ليس هُهَ إلا إمكانية ضئيلة أمام العالم للانتقال في اتجاه مستقبل اشتراكي إيكولوجي.

على أنه يبدو أن هذا التشكيل بات فعلا إشكاليا خلال السنوات القليلة اجتماعيا وبيئيا. فمن جهة، وعلى أثر الصعود الاقتصادي للعديد من البلدان النامية ما في ذلك الصين، صار أكثر فأكثر عسرا للولايات المتحدة وبلدان أوروبا أن تحافظ على وضع النظام الدولي القائم، وهو ما سيهدد لا موقعها الهيمني في الساحة التقليدية فحسب بل وكذلك منوال «الرأسمالية البيئية» الخضراء الذي تتبناه. بتعبير آخر، سوف تتقلص أكثر فأكثر المساحات أو الإمكانيات المتاحة أمام هذه البلدان «المتقدمة» للحفاظ على النوعية الجيدة لمحيطهم المحلى بالتوازي مع التمتع باستهلاك مادي ذي مستوى عال. مكن إلى حدّ ما اعتبار التوترات المتصاعدة اليوم بين الصين والغرب بقيادة الولايات المتحدة في هذا المنحى. ومن ناحية ثانية، يأخذ متزايد من البلدان النامية، وعلى الأخص الاقتصادات الصاعدة مثل الصين، مشاكل البيئة الإيكولوجية على حمل الجد وذلك لأسباب مختلفة. وهذا يعنى أنه سوف تكون هة تضييقات أكثر عددا وصرامة تضعها البلدان النامية أمام القبول برأس المال وبالتكنولوجيا «الملوثة»، ناهيك عن النفايات والقمامة، مثلما أظهرت ذلك المعركة التي دارت حول النفايات ما بين الفيليبين كندا. في المعنيين الذين ذكرتهما أعلاه، مكن للمبادئ والطرق التي يتم بها التفكير في الاشتراكية الإيكولوجية أن تسهم في جعل بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية قدرة على التحقق من حدود «الرأسمالية الخضراء» و»الرأسمالية الإيكولوجية» ونواقصهما. يتوجب، وفي أقرب الآجال الكف عن العمل على حل المشاكل المحلية أو قصيرة الأمد فيما تدفع بلدان أخرى الأثمان، وإطلاق سيرورة تغيير اجتماعي بيئي جذرى. إن عالما أكثر عدالة ومجتمعا أكثر تكافؤا هما شرطا بيئة أكثر نظافة. ■

repair qzhuan@sdu.edu.cn توجه المراسلات مباشرة إلى كينغزي هوان على العنوان

> التحوّل الكبير يبلغ الخامسة و السبعين من العمر

بقلم بريجيت أولنباخر (Brigitte Aulenbacher)، جامعة يوهانس كبلر لينز، النمسا، وعضو لجان البحث حول الاقتصاد و المجتمع (ل ب ٢٠)، والفقر والرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية (ل ب ١٩)، وعلم اجتماع العمل (ل ب ٣٠)، و النساء، الجندر و المجتمع (ل ب ٣٢)، وأندرياس نوفى (Andreas Novy)، جامعة فيينا للأقتصاد و الأعمال (WU)، النمسا



تنعكس الأهمية المستمرة لكتاب كارل بولاني "التحول الكبير" في العديد من اللغات التي تُرجم لها. تصوير: آنا غوميز.

عاد التحول الكبير (The Great Transformation) أثر كارل بولانيي (Karl Polanyi) الفذ الذي نشر سنة ١٩٤٤ بناء تاريخ الرأسمالية الاقتصادى والاجتماعي والثقافي حيال التطورات التي شهدتها في ما بين السنوات ١٩٤٠و١٩٢٠ : أصولية السوق في ما بعد الحرب العاليمية الأولى، ما تبعها من أزمة انهيار مخزونات السوق سنة ١٩٢٩، الانكماش الكبير، المحاولات الفاشية والاشتراكية في إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع، العقد الجديد (New Deal)، وأخيرا الحرب العالمية الثانية.

التحول الكبير، استقصاء بالعين المجردة لما كان وما كان يمكن أن يكون في تاريخ الرأسمالية إذا ما كان الاقتصاد والمجتمع منظمان حسب «العقيدة الليبرالية» التي يتمثل أساسها في «السوق ذاتية التعديل» ، وصار المجتمع أكثر فأكثر «مجتمع سوق» تقوده آليات العرض والطلب والسعر وآليات السوق الساعية إلى الربح. في مثل هذا النظام، حيث يصير «المجتمع البشري تابع ثانوي للنظام الاقتصادي، تصبح حتى العناصر التي لم توجد أبدا من أجل بيعها، الأرض (الطبيعة)، والعمل، والمال، «بضائع زائفة» ("fictitious commodities"). و»لكن العمل و الأرض ليست إلا الكائنات البشرية ذاتها التي فيها يتمثّل أيّ مجتمع و المحيط الطبيعى الذي فيه يوجد». يحلل كارل بولانيي تاريخ رأسمالية القرن التاسع عشر، بوصفه نتيجة ك»حركة مزدوجة»، «حركة» التسويق (marketization) (الإخضاع لمنطق السوق-المترجم) و»الحركات المضادة»- الحركات العمالية، والتشريع، والحمائية، إلخ- التي من خلالها يسعى المجتمع البشري إلى اكتساب الأمن و الحماية.

ضمن رسالته الرئاسية إلى مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع العالمي في يوكوهاما الذي سنة ٢٠١٤، أكد مايكل بوروواي (Michael Burawoy) على أن دلالة التحول الكبير من خلال بلورة «الموجة الجديدة» من «التسويق» التي بدأت خلال السنوات ١٩٧٠، ومرحلة العولمة ما بعد الشيوعية في أعقاب سنة ١٩٨٩، والأزمة المالية لسنتي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وما كان على أثر ذلك من احتجاجات اجتماعية، مكن أن تفهم على أنها حركة مزدوجة في المعنى البولانيي. وبالفعل، ومنذ ١٩٩٠ على الأخص، تزايد الاهتمام بعمل كارل بولانيي، وصار الأكاديميون من كل أرجاء الكون

يعودون إلى تحليله «للحركة المزدوجة» محاولين استخدام تعبيرته «سلع زائفة». وفضلا عن ذلك، كانوا يعيدون اكتشاف رؤاه حول «الحرية في مجتمع مركب» وأفكاره حول مجتمع عادل وحر يمكن أن يكون ممكنا «حين لن تكون التجربة الطوباوية في اعتماد السوق ذاتية التعديل مجرد ذكرى» في تاريخ الحضارة الصناعية.

يحتفل هذا المنتدى ببلوغ التحول الكبير ٧٥ عاما من العمر من خلال مقالات تعود إلى تاريخ مؤلَّف كارل بولانيي وكذا إلى الآفاق و المقاربات التي تستخدمه. يقرأ فرید بولك (Fred Block) ومارغریت ر. سومرز (Margaret R. Somers) عمل كارل بولانيي في زمنه بالعودة إلى مرشدي النيوليبرالية، فريدرش هايك (Friedrich (August von Hayek) ولودفيغ فون مايسس (August von Hayek بالعودة إلى الفاشية ويظهران أهميته في فهم التوجهات الاستبدادية التي نرى اليوم. يتجاوز أنطونيو بالومبو (Antonino Palumbo) وآلن سكوت الثنائية التبسيطية دولة-سوق ويفسران السبب الذي يجعل الدولة تدعم الأسواق. ويمنحنا غارث ديل (Gareth Dale) نظرة نقدية شاملة لتاريخ المحاسبة القومية بوصفها ترسيخا للنظام الاقتصادي المبنى على الربح، وانطلاقا من هذه الافكار، يضع إشكال قراءة محتملة للمناقشة التي نظر فيها بولانيي إلى «ما وراء الناتج الداخلي الخام». يستقصي جوناثان د. لندن (Jonathan D. London) التحول الكبير في شرقي آسيا ويتوقف عند التناقض القائم بين تزايدين متزامنين، في التسويق وفي السياسات Chris) وكريس هان (Attila Melegh) وكريس هان (الرعائية. ويزاوج كل من آتيلا ميليغ Hann) فهما معمقا لعمل كارل بولانيي في زمنه وأفكار معاصرة حول الشعبوية اليمينية على خلفية الهجرة وتطوراتها في أوروبا. ويختتم المنتدى أندرياس نوفي (Andreas Novy) بالتأكيد على الميراث مديد العمر الذي تركه بولانيي، وإلهامه للحركات الاجتماعية، ونقده للرأسمالية «الكونية» المعاصرة وبحثه عن البدائل. ■

توجه المراسلات مباشرة

إلى بريجيت آولنباخر على العنوان brigitte.aulenbacher@jku.at وإلى أندرياس نوفي على العنوان andreas.novy@wu.ac.at بقلم فريد بلوك (Fred Block)، جامعة كالفورنيا، دايفس، الولايات المتحدة، وماغريت ر .سومرز (Margaret R. Somers)، جامعة ميشيغان، الولايات المتحدة



كارل بولاني، الحرب العالمية الأولى. تصوير: كاري بولاني ليفيت

عدا لدى الأنتروبولوجيين الاقتصاديين والأكاديميين الباحثين في العصر القديم اليوناني والروماني. قسم بولانيي المثقف اللاجئ حياته على امتداد أربع بلدان منفصلة هي النمسا وأنكلترا والولايات المتحدة وكندا. بل هو لم ينتم إلى تخصص واحد ذلك أن عمله يقطع الحدود ما بين التاريخ و الجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع و الأنتروبولوجيا والعلم السياسي و الكلاسيكيات. وقد جعل كل ذلك عسيرا عليه جمع الكم الهائل من التابعين الذين استداموا الصيت من المهاجرين المثقفين

بل إن بولانبي أثبت أنه نبي لا يصدق في كتابه الأهم، التحول الكبير، حيث قال في الفصل الأخير إن العالم اعترف أخيرا بأن فكرة اختلاق سوق كوني ذاتية التعديل كانت خطأ. مؤكد أن «الليرالية المجسدة» (embedded) لنظام ما بعد الحرب

العالمية الثانية الاقتصادي لم تكن بأي حال من الأحوال بنفس القوة التدميرية التي كان عليها النظام المعياري لما قبل الحرب العالمية. ولكن ابتداع دول الرفاه الكينزية (Keynesian welfare states) لسنوات الأربعينيات و الخمسينيات و الستينيات كان بعيدا عن نوع الاشتراكية التي تنبأ بها بولانيي. بل أن بولانيي فشل في رؤية احتمال نشوب الحرب الباردة القادمة أو تصميم واشنطن على إعادة بناء اقتصاد عالمي تتدفق فيه السلع ورأس المال بحرية عابرة للحدود القومية.

لسخرية التاريخ، وطدت الأحداث التي درت على أثر وفاة بولانيي صيته نَبِيًا. خلال السنوات ١٩٢٠، في فيينا، صاغ بولانيي أفكاره في تضاد مع أصولية السوق التي كان ينظر لها لوزيغ فون مايسس وتلميذه فريدريش هايك. فبعد مضي عشر سنوات على وفاة بولانيي، تكرس الاعتراف بفريدرش هايك بمنحه جائزة نوبل للاقتصاد، وبعد ذلك بسنوات قليلة تلقى الثناء بوصفه الملهم النظري لسياسات اقتصاد السوق التي اتبعها كل من مارغيت تاتشر ورولاند ريغان. واختصارا للقول، حولت عقود سياسات أصولية السوق للأربع عقود الماضية كارل بولانيي من نبي فاشل إلى أكثر محللي مكامن القوة والمخاطر في السوق ذاتية التعديل شهرة وبعد نظر ثاقب.

> تقشف للحفاظ على مستوى الذهب والفاشية

في التحول الكبير، يدين بولانيي بلا مواربة صعود الفاشية خلال فترة إعادة تركيز الذهب معيارا نقديا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهو القرار الذي كان السياسيون من كل حدث، بمن في ذلك البلاشفة، مسؤولين عنه. ولكن بمجرد أن بدأت فظاعات التقشف المستند إلى معيارية الذهب تضرب ذوي الهشاشة الاقتصادية على امتداد أوروبا، انقلب الاشتراكيون والسياسيون الليبراليون سواء بسواء ضده، لا بسبب حتمية قضائه على الأجور وعلى النقات على القطاع العمومي فحسب، بل وكذلك بفعل محوه للديمقراطية.

من الناحية الأخرى، ألح أصحاب البنوك وغالب مُستخدمي اليد العالمة على أن معيارية الذهب تجسد قوانين الاقتصاد الطبيعية، وأن التلاعب بهذه الآليات سوف يقود إلى الكارثة الاقتصادية. كان يمكن أن يتم التغاضي عن حججهم بفعل كونها مرافعات عن المصلحة الخاصة ولكن ذلك لا يصح من زاوية التبريرات النظرية المؤيدة لامتناع الحكومة عن العمل ضد تصاعد عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة المستشرية في منظور فون مايسس وحايك. من منظور بولانيي، لم يكن الأمر يتعلق بدفاع فون مايسس وهايك عن سياسات قاسية ولا أخلاقية فحسب، بل وأكثر من ذلك، باعتبار لاواقعية تصور قبول الملايين من العائلات التي تفتقر إلى أية إمكانية اقتصادية للتوسيد الاستيعايي (cushioning) بالتأقلم مع الخصصة الاقتصادية. كما رأى بولانيي أن ما يصوت لفائدته المستخدّمون من ادخار عمومي وأجور مجزية وتعويضات البطالة، يكون هدفا للعرقلة باسم التقشف. وكان الأثر المباشر هو خيبة الأمل في الحوكمة

الديمقراطية بما أن قواعد معيارية الذهب كانت تعلو حتما على السيادة الشعبية.

استفادت الأحزاب الفاشية من خيبة الأمل هذه من خلال الوعد بنوع من الأمان رفض المُعَوْلِمُون توفيره. وعليه، من منظور بولانيي « كان انتصار الفاشية غير قابل للتفادي حتما من قبل اعتراض الليبراليين (الاقتصادي) على أيّ إصلاح يفترض التخطيط والتعديل أو الضبط» ولكن ومجرد استلامه للسلطة تحدى هتلر ضوابط معيارية الذهب، ومن خلال التحرك بسرعة في اتجاه إعادة العمل بالتشغيل الكامل، تمكن النازيون من الفوز بالدعم الشعبي ووطدوا بحزم ديكتاتوريتهم.

> أصولية السوق والاستبداد

أهمية هذه اللحظة الراهنة مذهلة. لقد خلقت أربعون سنة من أصولية السوق نظاما دامًا من التقشف تُغَلُّ فيه، مُجَدَّدًا، أيادي الحكومات فعليا عن دفع مستويات التشغيل أو حماية أرباب العائلات من اضطرابات السوق. إن مجرد تفكير الحكومات في تحدي هذه التحديدات كفيل بأن يستثير على الفور عقوبات تتمثل في موجات بيع الديون السيادية وتدفقات رؤوس الأموال مفاجئة نحو الخارج. وقد أجبرت حتى حكومة سيريزا اليسارية في اليونان، التي انتخبت على أساس أرضية مناهضة للتقشف، من قبل المجموعة الأوروبية على الاستمرار في سياسات تقشفية صارمة. عُمة الأن، مجددا، خيبة أمل تجاه المؤسسات الديمقراطية وفشلها في توفير الغوث إزاء التقشف المزمن، وتنامت قوة الأحزاب اليمينية من خلال الاستثمار في ازدراء المعايير والمؤسسات الديمقراطية. وتبنت، مؤخرا، فصيلة جديدة من القادة الاستبداديين المنتخبين منوال «الديمقراطية اللاليبرالية» التي تتسم بالتلاعب الانتخابي، وممارسة الاعتقال القضائي والقضاء على حرية الميديا وسياسات كراهية تفصل ما بين «الشعب» و»آخريه».

أكيدٌ أن ليس استبداديو اليوم مثل فاشيي القرن العشرين، ولكن يكون من الحماقة الشعور بالاطمئنان في ظل غياب تشكيلات برلمانية متماثلة الزي، وليست المحاكاة التاريخية المقياس المناسب للمقارنة. لقد رأى بولانيي أن تهديد فاشية ما بين الحربين

كانت إجابة على أزمة الديمقراطية التي خلقتها سلطة معيارية الذهب المتكلسة. ونحن نواجه مجددا أزمة تولدت عن المؤسسات التي تحكم الاقتصاد الكوني، مثلهم في ذلك كمثل أسلافهم، وضع الاستبداديون المعاصرون قدما في الفراغ الدي خلقته الأزمة وبدأوا في بعض الحالات ملاحقة «الأعداء» باسم حماية «الرجل المنسي» أ.

إن الدرس الذي علينا استخلاصه اليوم هو إلحاح مشروع إصلاح اقتصادي كوني يتمكن مع القطع مع تصييقات التقشف المزمن وحل أزمات الديمقراطية الكسيحة. أكيد أن تحدي خلق حركة إصلاحية كونية قوية ضخم، وأن ليس من الهين إيجاد التعاون الكوني المطلوب لمواجهة أزمات من قبيل التغير المناخي، والتزايد الهائل في أعداد اللاجئين على امتداد العالم، واقتصاد كوني متعاظم الفوضى. ولكن من الممكن، راهنا، توحيد الكثير من ساكنة العالم حول مشروع عقد أخضر كوني جديد يعيد توزيع الموارد من الشمال الكوني نحو الجنوب الكوني، ويعالج طوارئ التغير المناخي، ويغير المؤسسات والقواعد التي تحكم الاقتصاد الكوني، ولسوف تفسح هذه المباردة الكونية في المجال في داخل البلدان وضمن المناطق المتشكلة في ما فوق الحدود القومية من أجل تجديد السياسات الديمقراطية وموجة من الإصلاحات توجد اقتصادات تعمل تعمل لفائدة كل الناس.

توجه كل المراسلات إلى كل من

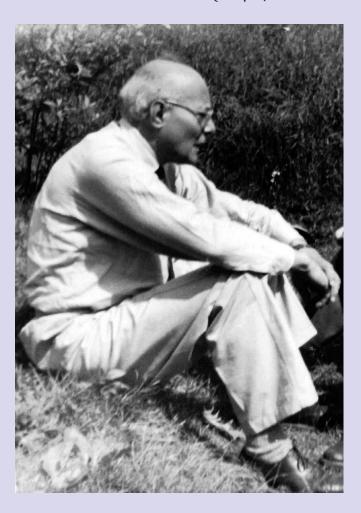
flblock@ucdavis.edu فريد بلوك على العنوان

peggs@umich.edu وإلى مارغريت رسومرز على العنوان

الرجل المنسي: مفهوم سياسي واسع الاستخدام في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان واضعه، وليم غراهام سامنر (William Graham Sumner) المحاضر في جامعة ييل، عين له، في مقال كتبه سنة ١٨٧٦، العلامة س (X) التي تشير إلى من هم في أسفل سلم المجتمع اقتصاديا، في تقابلها مع العلامتين أ (A) وب (B) اللتين تشيران إلى من هم أعلى السلم، وعلى الرغم من ذلك يجد شين نفسه مجبرا على بذل المساعدة لألف وباء. أعاد سامنر استخدام المفهوم في محاضرة ألقاها سنة ١٨٥٨، ووضعه في كتاب حمل عنوان الرجل المنسي، ولم ينشر إلا سنة ١٩١٨. وفي سنة ١٩٦٢ استخدم الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت المفهوم للإشارة إلى من هم في أسفل سلم المجتمع اقتصاديا ومن واجب الدولة، حسب نظره، مساعدتهم.-المترجمش

> السوق بوصفها نتاجا للدولة: قراءة بولانيَّة

بقلم أنطونيو بالومبو، جامعة باليرمو (Antonino Palumbo)، إيطاليا، وآلان سكوت (Alan Scott)، جامعة نيو إنكلاند، أستراليا، وعضو لجنة البحث حول سوسيولوجيا التنمية الحضريّة والإقليميّة (ل ب ٢١) ضمن الجمعيّة الدوليّة لعلم الاجتماع.



كارل بولاني في بيكرينغ ، أونتاريو ، في أواخر الخمسينيات. التصوير: كاري بولاني ليفيت.

استثناء الاقتصاديّين (الأرثوذكسيّين)، اتفق منذ أمد طويل الباحثون الاجتماعية، الاجتماعيّون، وعلى الأخص علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، على أنّ السوق التنافسيّة الصرفة ليس الوضع الطبيعي للجنس البشريّ. وانطلاقا من هذا التوافق، استمروا في الدفاع عن سيادة الدولة لتبرير أشكال موسعة لتدخّلها. تضاعفت تلك الجهود منذ الأزمة الماليّة العالميّة عام ٢٠٠٨، التي أعتبرت أزمة دين سياديّ وتم التعامل معها عبر إجراءات تقشفيّة، واتخذ الدفاع عن دور الدولة أحد الشكلين التاليين: (١) دفاع عن المبادئ الكينزية واستحضار التدخلات الماكرو_ اقتصاديّة بغاية تحفيز النموّ الاقتصاديّ؛ (٢) الترويج لرواية تحنّ لدولة الرعاية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، ودعم دعوات اتخاذ اجراءات الإعادة توزيع الثروة بغاية تخفيف التفاوتات الاجتماعيّة. هذان الردّان، الرائجان في صفوف التقدميّين، فاشلان على المستوين النظريّ والمعياريّ، إذ يعجزان عن تحدّي، بل ويكرّسان، الادعاء النيوليبرايّ، المقبول حاليّا ولكنه غير مبرّر، بوجود مقايضة حميّة بين الدول والأسواق.

> الدولة بوصفها نصيرا للسوق

لا يسند التاريخ السياسي للقرنين الماضيّين هذه الرواية حول العلاقة المتعادلة بين الدولة والسوق، ولا يزال كتاب كارل بولانيي التحوّل الكبير (نشر أول مرة عام ١٩٤٤) أفضل بيان نظريّ حول الموضوع. ملخّصا نقد النظريّة الاجتماعيّة الكلاسيكيّة للاقتصاد السياسيّ الليبراليّ، يجادل بولانيي أنّ سياسات الحرية الاقتصاديّة المصمّمة من أجل خلق مجتمع سوق جاءت نتيجة تخطيط سياسيّ، في حين كانت الضغوطات الاجتماعيّة المساندة لموجات التنظيم الحمايّ ردّ فعل عفويّ ضدّ متاعب أنتجتها تلك السياسات.

بجعله السوق نتاجا للدولة، يرفض بولانيي افتراضات الفكر الاقتصادي السياسيً على نحو أكثر جذريّة من المقاربات الماركسيّة. فهو يرى أنّ الدولة هي من سيّرت تأسيس اقتصاد السوق وأنها هي النصير الذي يُستدعى لإنقاذ الأسواق من الأزمات الدوريّة التي تولّدها. بعيدا عن أن تكون اللجنة التنفيذيّة للبرجوازيّة، تنخرط الدولة في صنع الأسواق وتغييرها لأسباب سياسيّة أصيلة، أي لتقوية سلطتها السياديّة، وليس بسبب هيمنة الأفكار الليبراليّة أو النيوليبراليّة في صفوف النخب السياسيّة والتكنوقراطيّة.

كيف يمكن للأسواق مساعدة الدولة على تعزيز سلطتها السياديّة؟ الإجابة التي نستخلصها من رواية بولانيي عن التغيير مفادها أنّ الأسواق تتلك القدرة على تقويض العلاقات التعاونيّة الداعمة للحياة الجماعيّة عبر جعل عدّة مجموعات فرعيّة تتنافس ضدّ بعضها. بناء على ذلك، تمثّل الأسواق قوة ناعمة بديلة عن القوّة العسكريّة والقمعيّة، فهي تقوّض التناسق الداخليّ للجماعات واستقلاليّتها المعياريّة، ما يتبح للفاعلين الدَّوْلَانيّين تجاوز المعارضة الاجتماعيّة للمحاولات العموديّة لفرض إرادة مركزيّة وبيروقراطيّة.

لقد كان ذلك هو الهدف الأساس من المعركة التي أطلقتها الدولة المستبدّة وواصلتها الدول الليبراليّة ضدّ السلطات الإقطاعيّة، الهياكل الوسيطة، الاتحادات المهنيّة والنقابات. وينعكس هذا المنطق أيضا في الاهتمام الذي أظهره البيروقراطيّون السوفيات تجاه اشتراكيّة السوق، واحتضان الحزب الشيوعيّ الصينيّ للسوق النيوليبراليّة. ولا يجب علينا التغاضي عن طرق تطبيق أنماط السوق على نحو انتقائي واستراتيجيّ لتقويض الجماعات والمجموعات التي قاومت بنشاط انتهاك الدولة البيروقراطيّ. على عكس ماركس، لا يُعنى نقد بولانيي للأسواق بمسألة استغلال العمال و/أو استلابهم، بل يعنى بنتائجهما على تآكل القيم والمعايير الاجتماعيّة (anomic outcomes): انجراف قدرة المجموعات على تنظيم التواصل الاجتماعيّ والحفاظ على التناسق المعياريّ.

> منطق استعماري

في مواصلتها نزعة المركزة، تطبّق سلطات الدولة منطقا استعماريًا على المستوى المحليّ (لإخضاع الجماعات الأصليّة والأعداء الداخليّين) وكذا على المستوى الدوليّ (لفرض هيمنة الدولة على المجالات والشعوب الأجنبيّة). من منظور تاریخی، یترابط هذان النشاطان بشکل وثیق، حیث مثّل التوسّع الخارجيّ الأداة الرئيسيّة بيد الدولة لإخماد الصراعات الاجتماعات الداخليّة المتزايدة التي تولّدت عن إصلاحات السوق، أي ما يسمَّى «المسألة الاجتماعيّة».

كما تمكن ملاحظة التشابهات بين شكلي الاستعمار الداخليّ والخارجيّ في العلاقات التعاونيّة التي تؤسسها سلطات الدولة مع فاعلين اجتماعيّين آخرين. على المستوى المحليّ، تطلّب مسار تعزيز الدّولة تشكيل تحالفات تواطئيّة مع عدّة نخب اجتماعيّة واقتصاديّة ترغب في تشارك الأعباء والمنافع. بالمثل، على المستوى الدوليّ، عوّلت القوى الاستعماريّة على الدوام على دعم المجموعات الإثنيّة أو النخب الاجتماعيّة الطيّعة التي شاركتها غنائم المشروع الاستعماريّ. وفي كلا الحالتين، كان للتحالفات التواطئيّة طبيعة تنافسيّة أجبرت المنخرطين فيها على إعادة التفاوض، مرة بعد أخرى، حول شروط الشراكة على قاعدة المصالح. وبذلك، مثّلت الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة فرصا لألقاء المسؤوليّة على عاتق شركاء آخرين

وإعادة إنتاج نظام السوق، مولّدة دورات التنظيم والتحرير التي يصفها بولانيي.

> إعادة الربط بين الاجتماعيّ والسياسيّ

في ضوء هذا السياق الاستراتيجيّ المعقّد والاتكال المتبادل بين الدول والأسواق، لا يعدّ التركيز على سيادة الدولة والدعوة إلى تعزيز دورها وإضعاف دور الأسواق أمرا ساذجا، لكنّه خاطئ. في الواقع، يتمّ توظيف الدعم الاجتماعيّ لنشاط الدولة على نحو منظّم لتمرير اجراءات طوارئ تعزّز القدرة التفاوضيّة للدول في مسار إعادة التفاوض داخل التحالف التي تخوض فيها. وعلى نحو مماثل، يتمّ استغلال المخاوف المرتبطة بضعف العملة السياديّة، وزيادة الضرائب وهروب رأس المال لتقوية عضد القوى الاقتصاديّة الاحتكاريّة والنخب الاجتماعيّة الجالسة حول طاولة التفاوض. يلخّص العقد الأخير التحركات والتحركات المضادة لأعضاء التحالف التواطئيّ المسؤولين عن تأسيس التوافق النيوليبراليّ الذي قوضته الأزمة الماليّة العالميّة. ولتجنّب تكرار أخطاء الماضي، نحتاج حلولا تتجاوز مناصرة اجراءات الرعاية الاجتماعيّة الموجّهة لحماية الفقراء.

تجب إعادة ربط المسألة الاجتماعيّة بنظيرتها السياسيّة: أي دمقرطة الأسواق والحكومة. وقد مثّلت مطالبة بولانيي بالحقوق الاجتماعيّة والديمقراطيّة الصناعيّة اعترافا بهذه الضرورة. لكن توسيع الديمقراطيّة بهدف تمكين المواطنين تتطلب الآن مدّها إلى ما هو أبعد من سياق التشغيل لتشمل، من بين أشياء أخرى، حقوقا موسّعة للمستهلك، ووضع الحدود القانونيّة للمراقبة (سواء أكانت تلك التي تمارسها الدولة أم الشركات)، وإجراءات لكبح المضاربات الماليّة والعقاريّة وإعادة طرح مسائل البيئة والطبيعة والموارد الطبيعيّة، بعيدا عن المصالح الاقتصاديّة الضيّقة، وفي اتجاه المسؤوليّة أمام الأجيال القادمة. البديل عن ذلك هو معايشة الآثار الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة الحاليّة والمستقبليّة ليوتوبيا نيوليبراليّة متهاوية.

توجه كل المراسلات

إلى أنطونيو بالمبو على العنوان antonino.palumbo@unipa.it وإلى آلن سكوت على العنوان ascott39@une.edu.au

> **بولانيي، المحاسبة،** وما هو «أبعد من الناتج الداخليّ الإجماليّ»

غاريث دايل (Gareth Dale)، جامعة برونيل، لندن، المملكة المتحدة



كارل بولاني في فيينا ، ١٩٢٣. تصوير: كاري بولاني ليفيت

تناء مناقشته لودفيغ فون ميسس حول المحاسبة الاشتراكية (accountancy)، صاغ كارل بولانيي الملاحظة التالية، «المحاسبة هي مراجعة كمية للنشاط الاقتصاديّ. الاقتصاد الرأسماليّ، على سبيل المثال، يدور حول الربح، لذلك توفر المحاسبة ضمنه مراجعة لعلاقة كلّ مكوّن من مكونات رأس المال بالربح. نشاط الجيش محدّد بتحقيق أهداف عسكريّة تقنيّة عبر إنفاق المال والسلع، لذلك تكون مراجعته، بمعنى ما، غاية في حدّ ذاتها: أن تتيح المراقبة...». ويضيف بولانيي أن وظيفة كلّ نظام محاسبة «تتمثّل بالتالي في: أن تقدّم المحاسبة إجابات كميّة

على الأسئلة الواجب علينا طرحها حول النشاط الاقتصاديّ المعنيّ. تحدّد طبيعة تلك الأسئلة طبيعة نظام المحاسبة الذي سيوفر إجابات عليها. الاقتصاد الرأسماليّ، مثلا، يجعل من الربح هدفه العمليّ، ويتوجّب على نظام المحاسبة الخاص به توفير مراجعة توضح كميّا علاقة كلّ عنصر من عناصره المميّزة (العناصر المختلفة لرأس المال) بوجوب الربح».

في هذا المقطع، يحدّد بولانيي مبدأ المحاسبة الجوهريّ في الاقتصاد الرأسماليّ:

تمّ إدماج الإنفاق العسكريّ، ورواتب الموظفين وشراءات الأسلحة، في الناتج المحلى الإجماليّ، وتم استبعاد مدفوعات الرعاية الاجتماعيّة (تأمين اجتماعيّ ومنح بطالة).

> مشكلات الناتج الداخلي الاجماليّ

من ناحية الجوهر، عِثِّل الناتج الداخلي الاجماليِّ مسحا للنشاط الاقتصاديِّ من منظور قيمة التبادل المُجْرَى ضمن معاملات قانونيّة. فهو «يكافئ» التسليع: اكتفى بأن تغنّى أغنية فلن يرتفع الناتج المحلى الإجماليّ، ولكن غنّ نفس الأغنية واطلب من الجمهور شراء تذاكر وسوف تراه حينها يرتفع. يُقصى الناتج المحلىّ الإجماليّ المعاملات التي لا تشمل تبادلا ماليّا، مثل العمل المنزليّ والعمل التطوعيّ، وهو لا يأخذ بالاعتبار الطبقة والجندر، ويتجاهل توزيع الدخل. وهو، على غرار قيمة التبادل، لا يعبء بالطبيعة، إذ يتعامل مع مبيعات الموارد الطبيعيّة بوصفها دخلا ويتجاهل استنزاف الموارد والتأثيرات الخارجيّة.

والناتج المحليّ الإجماليّ هو إذا وحدة قيس مناسبة بشكل مميّز لعالم تهيمن عليه قيمة التبادل؛ إنّه وحدة قيس رأسماليّة بالأساس. لكنه كذلك مؤشر طورته دول واستخدمته لتوفير مراجعة عامة لـ»الاقتصاد القوميّ»، مع اهتمام خاصّ بالتنافس الجيوسياسيّ. إنّه مؤشر يعكس طبيعة الدول الرأسماليّة واحتياجاتها، فهي ليست مهتمة بالربح مباشرة، بل بإدارة المجتمعات لصالح رأس المال. لذلك لا يجب أن توضع أشكال المراجعة الإحصائيّة التي يجريها الجيش في تعارض مع الأشكال التي تتبناها الرأسماليّة، حتى عندما يتعلق الأمر بالتخطيط.

واليوم، يدور نقاش غير مسبوق حول الناتج المحليّ الإجماليّ، تمثلت إحدى نتائجه في مشروع «أبعد من الناتج المحلى الإجمالي». تعاني شرعيّة أداء الحكومة، سواء أكان ذلك لأسباب مرتبطة بالشكوك حول النموّ أم بسبب القلق من استمرار ركود غيّو الناتج المحليّ الإجماليّ، فيما يدعم قادة سياسيّون وموظفون حكوميّون وأكاديميّون، من بينهم نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy)، وجاسيندا أرديرن (Jacinda Ardern)، وغاس أودونيل (Gus O'Donnell)، وجوزيف ستيغليتز (Joseph Stiglitz) وأمارتيا سن (Amartya Sen) وضع مقاييس بديلة.

في منظور أستاذ الاقتصاد السياسيّ البولانييّ، دافيد يارو (David Yarrow)، يحمل مشروع «أبعد من الناتج الداخليّ الإجماليّ» إمكانيّة زعزعة بناء «الاقتصاد» بوصفه موضوعا موحدا ومرتكزا حول السوق. في حال حدث ذلك فإنّه سيكون تطورا مرحبا به. لكن، لا يحدد الناتج الداخليّ الإجماليّ طبيعة الهدف الأساسيّ للنظام الاقتصاديّ. ذاك الهدف هو مراكمة رأس المال التنافسيّة، هدف تقوده مبادئ المحاسبة على مستوى الشركة، وليس على مستوى الدولة. في حال كان التحليل السابق صائبا، فإنّ تركيز نُقّاد النمو غير المحدود على قياس الناتج الداخليّ الإجماليّ، وتعاميهم حول رأس المال، سيقود إلى حجب السبب الأعمق.

توجه جميع المراسلات إلى غاريث دايل Gareth.Dale@brunel.ac.uk

يدور حول الربح. كما يطرح أيضا مثال المحاسبة في الجيش («أن تتيح المراقبة») مثالا من نوع مختلف. فلنفحص ذلك بإيجاز، انطلاقا من مناقشات المحاسبة الواسعة وتحولات فترة ما بين الحربين، وقد كانت إحداها تلك المناقشة حول المحاسبة الاشتراكيّة التي شارك فيها بولانيي، أما المناقشة الأخرى فكانت حول الثورة في احتساب الدخل القوميّ. كان أحد رواد النقاش الأخير الاقتصاديّ المؤسساتيّ الأميركيّ، ويزلى ميتشل (Wesley Mitchell)، الذي كان ناقدا للنظرية النيوكلاسيكيّة باعتبارها «كيفية وليست كميّة» ودعا إلى إدماج التكميم في الاقتصاد. بالنسبة إليه، يجب أن يكون الاقتصاد قابلا للقياس، وبالتالي ميدانا صلبا.

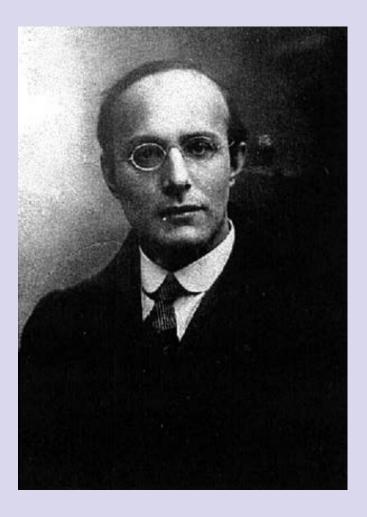
> ميلاد احتساب الدخل القوميّ

عام ١٩٢٠، قبيل دخول بولانيي النقاش حول المحاسبة الاشتراكيّة، أسس National Bureau of Economic) للبحث الاقتصادي القومي للبحث التحصير المكتب القومي البحث المكتب القومي المكتب التحصير المكتب التحصير المكتب المك Research). كانت الغاية من وراء ذلك جمع البيانات على نحو منهجيّ، وتطوير مراجعة عامة إحصائية صارمة لكامل الاقتصاد. كان ميتشل من بين ناحتى المفهوم الحديث للدخل القوميّ، وقد طوّره عن طريق توفير أرقام حقيقيّة زعم أنّها تمثّل المفهوم. بذلك، صاغ ميتشل ما يسميه فيليب ميروفسكي (Philip (Mirowski)، في كتابه ولادة دورة الأعمال (Mirowski)، في كتابه ولادة دورة الأعمال (The Birth of the Business Cycle) ب»الكيان النظريّ الجديد». مهّد هذا العمل الأرضيّة للثورة الماكرو- اقتصاديّة في الاقتصاد، بالنسبة إلى ما جاء في كتاب النظرية العامة (General Theory) لكينيز (Keynes) وكذلك بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام (ن د خ). وفي سنة ١٩٣٢، فوّض الكونغرس سيمون كوزناتس (Simon Kuznets)، تلميذ ميتشل، لابتكار آليّة لقياس مردود اقتصاد الأمة. وربما قاد عمل كوزناتس في النهاية إلى تحديد الناتج القوميّ الإجماليّ (GNP) والناتج المحليّ الإجماليّ (GDP). كما شهدت الثلاثينيات محاولة كولين كلارك (Colin Clark) لصياغة تقدير إحصائي سنويّ ل»معدل النمو الحقيقيّ للدخل الفردي» وكذلك «أول نموذج ديناميكيّ يزعم تمثيل كامل الاقتصاد» الذي نشره يان تينبرغن (Jan Tinbergen) عام ١٩٣٦.

بدايةً، نتجت عن احتساب الدخل القوميّ موجة ريح إصلاحيّة. فإذا ما أرادت الحكومة التدخل بفاعليّة لتخفيف المعاناة خلال أعوام الركود، كانت عليها الاستعانة بالإحصائيّين. سعت مسودات كوزناتس (Kuznets) الأولى إلى تطوير محاسبة وطنيّة متناسقة مع توجهات الرعاية الاجتماعيّة، وشملت «إيجابيات» ولكنّها صنّفت النفقات في باب «السلبيات»، على غرار التسليح. ولكن، تمت إزاحة انشغال كوزناتس وميتشل بالرعاية، كما لاحظت ماريون فوركاد(Marion Fourcade) في كتابها اقتصاديّون ومجتمعات (Economists and Societies)، عندما طرأت مقتضيات التخطيط العسكريّ والماكرو اقتصاديات الكينزيّة وإدارة الطلب. عمل كوزتاتس نفسه في التخطيط العسكريّ في مجلس الانتاج الحربيّ، واستخدم تقنيات احتساب الدخل التي ساعد في تطويرها بقسم التجارة. ضمن المسار ذاته،

> تحولات كبرى: سوقنة شرق آسيا

جوناثان د. لندن (Jonathan D. London)، جامعة ليدن، هولاندا



كارل بولاني. تصوير: كاري بولاني ليفيت

مثل التوسع العالميّ للأسواق وعلاقات السوق وترسيخها أحد أهم التحولات الجديدة في زمننا. ومكننا الإشارة إلى تلك المسارات بعبارة مستحدثة، وإن كانت غير مصقولة، وهي السّوقتة (marketization). تحمل مسارات السوقنة المتسارعة، التي ترسخت في العقود الأخيرة، طابعا «بولانييًا»، فهي تعكس في آنٍ جدل توسّع الأسواق وتوطينها واستراتيجيًات التحول الاجتماعيّ السياسيّة المدروسة التي تطبّقها النخب السياسيّة الفاعلة بهدف تطويع الحياة الاجتماعيّة لخدمة مصالح مخصوصة وأهداف ذرائعيّة. بناء على ذلك، تنوّعت، في مناطق مختلفة من العالم، الطرق التي تكشّفت من خلالها السوقنة وردود الفعل المحليّة تجاهها وآثارها على الرفاه وانعدام المساواة.

عالميًا، ارتبطت السوقنة بتزايد التجارة والاستثمار، والتّصنيع والرَّسْمَلَةِ، ومراكمة رأس المال على نطاق واسع، ولازمها مُو في الدخل والثورة وإن لم يكن عادلا؛ لكنها ارتبطت أيضا بتفاقم اللامساواة، وانعدام الأمان الاقتصاديّ بشكل واسع وممنهج، وبكارثة بيئيّة. تسارع كلّ ذلك بعد الانتصار الواسع لمجموعة من المصالح الرأسماليّة الرامية لجعل العالم جنّة للمراكمة مهما كلّف الأمر. على امتداد العالم، ترافق تسارع السوقنة مع نشر الممارسات الفاسدة المرتكبة تحت غطاء مبادئ «صديقة للسوق». قاد ذلك إلى تزايد بروز أنظمة مراكمة معولمة لكنّها غير خاضعة للمحاسبة، منتجة للثروة ولكنّها تعرّز التفاوت، وذلك عبر الحفاظ على انعدام الأمان الاقتصاديّ وما يمكن القضاء عليه من المعاناة رغم ارتفاع معدل الدخل والاستهلاك.

ولكن، هل الوضع كارثي لهذه الدرجة؟ في نهاية المطاف، زاد العالم ثراء في ظلّ السوقنة، وخاصة في شرق آسيا، أي في الدول العشرين الواقعة بين اليابان وإندونيسيا. ويمكن لدراسة ديناميات السوقنة، والديناميات المصاحبة لها في شرق آسيا، المساهمة في وضع تحليل بولانيي لزمننا.

> «الحركة المزدوجة» في شرق آسيا

من بين أكثر البيانات اقتباسا خلال العقود الثلاثة الماضية حول السوقنة، تلك التي تلقي الضوء على إسهامها في تحسين معايير عيش العالم النامي، وبالتحديد شرق آسيا. وفقا للبنك العالميّ، انخفضت بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٦ نسبة سكان شرق آسيا الذين يعيشون في «فقر مدقع» من أكثر من ٢٠ بالمئة إلى أقلّ من ٣ بالمئة. ومع ذلك، لا تشكل تلك الأرقام مجتمعات السوق الأفقر نسبيًا والأبطأ نحوًا في جنوب شرق آسيا. كما ترتكز الأرقام على مستويات احتساب فقر منخفضة وتصورات مشكوك فيها حول التقدّم تخدم مصالح تعزيز السوق المهيمنة. ولكن، ومهما تنوعت الأرقام، يبقى الاتجاه السائد في الإقليم واضحا. يسرت مسارات السوقنة في دول شرق آسيا ذات الدخل العالي والمتوسط والمنخفض النموً وحسّنت معايير العيش كما زادت التفاوتات وأحدث أحيانا استغلالا بمستويات صادمة. ومع ذلك، تعكس السوقنة في شرق آسيا أيضا عناصر من «الحركة المزدوجة» البولانيّية.

ثمة ملمح يتعلق بالسوق العالميّة مثير للانتباه، فبينها تيسَّر توسعها بهيمنة الأفكار والمصالح النيوليبراليّة (٢٠١٢ Dale) رافقت تقدّمها ارتفاعات سريعة في نطاق السياسات الاجتماعيّة ونسقها على امتداد الدول متوسطة ومنخفضة الدخل. وعوضا عن أن يكون حركة مضادة، عكس ذلك التوسع، في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل التي بلغت السوقنة، ركِّز مجتمعات سوق أو أنظمة اجتماعيّة معولَمة ومأسسها على نطاق عالميّ حيث صيغت بناء على علاقات اجتماعيّة وسمات مؤسسيّة مخصوصة بكلّ بلد على حدة.

في شرقى آسيا، كان نطاق تلك المسارات ومداها وسرعتها وتعقيدها المحليّ مثيرا للإعجاب، فقد حصلت في ظلّ نموّ مشترك غير متساو. على امتداد المنطقة، توسع نطاق أنظمة التعليم والصحة والحماية الاجتماعيّة ومداها على نحو كبير بقدر توسع الإنفاق العام والخاصّ في تلك المجالات. في كوريا وتايوان، وحتى في تايلاند وإندونيسيا والفلبين، تم التسريع في توسّع السياسة الاجتماعيّة بدوافع انتخابيّة، حيث وعدت النخب بتوسيع الحماية الاجتماعيّة. وفي سنغافورا وهونغ كونغ وماليزيا الأثرى نسبيًا، نشرت حكومات غير ديمقراطيّة خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعيّة على نطاق مبهر، رغم أنّ ذلك تمّ على نحو طبقيّ يبقى على الفقر من غيْر دَاع.

في الصين وفيتنام، ثبّت حزبان شيوعيان ومعاديان إسميّا للرأسماليّة مجتمعيْ سوق ضمن أطر سياسيّة سلطويّة حقّقا نموا اقتصاديًا سريعا وحدا أدنى من الخدمات لقطاعات متزايدة من الساكنة، حتى وإن كان النفاذ إلى خدمات أبعد من الحد الأدنى يتطلّب رأس مال سياسي واقتصاديّ. وحتى كمبوديا ولاوس وميانمار تشهد توسعا للسياسة الاجتماعيّة.

> في مناقشة طبيعة الحركة المزدوجة

من منظور عالميّ، يعتبر البعض التطورات في شرق آسيا دليلا على حركة بولانييّة مزدوجة لنزع التسليع، يترافق خلالها الاندماج المتواصل لمجتمعات شرق آسيا حديثة العهد بالتصنيع في السوق العالميّة المتوسّعة مع تطبيق الدولة سياسات اجتماعيّة تسعى لحماية الساكنات من تقلبات الأسواق المحليّة والعالميّة بينما تدعم تنمية القدرات الضروريّة للمنافسة وتحقيق حركيّة تصاعديّة داخلها. في تناولهما لتوسّع السياسة الاجتماعيّة عالميّا، يؤكد هاريس وسكالي (Harris and Scully) أنّ التسليع في الجنوب العالميّ سبق مجيئ النيوليبراليّة بكثير، وأنّ تفاقمه، رغم تركيزه على تنمية وتوسيع دور الأسواق، أخفى «نقلة ملموسة في اتجاه نزع التسليع عن الحياة السياسيّة والاقتصاديّة». وبالفعل، تشير «منظمة العمل الدوليّة» إلى أنّه بحلول عام ٢٠١٩، صار نصف سكان العالم تقريبا يحظون بخدمة اجتماعيّة واحدة على الأقلّ.

يرصد المشككون في توسّع السياسة الاجتماعيّة في شرق آسيا حركة مزدوجة نيوليبراليَّة وغير بولانييَّة، وهي حركة تُبعد الشرق آسيويِّين عن مبادئ الكونيَّة ونزع

التسليع في اتجاه أنماط حوكمة ومواطنة سوق تعزل مراكمة السوق عن الميكانيزمات الديمقراطيّة. وتعكس هذه الحركة المزدوجة النيوليبراليّة فرضيّة تقول إنّ الرفاه يتعزّز ويتحدّد بشكل أفضل ضمن السوق وعبرها، إلى درجة تصير معها السياسات الاجتماعيّة نفسها داعمة لمنطق اقتصاد السوق. وتستند هذه النظرة على ما يلاحظ في المنطقة من ارتفاع في التفاوتات وتجيير واسع للخدمات وتقسيمها على أساس طبقيّ. وبالفعل، صارت سياسات الدولة الاجتماعيّة في المنطقة مصدرا مهما لمراكمة رأس المال.

كيف يمكننا تقييم التحوّل الكبير في شرق آسيا، إذ قاد إلى تحسينات معتبرة في معايير العيش، وإن كانت غير متكافئة بشكل كبير، وجعل السكان يعيشون في مجتمعات سوق مُصمَمة لخدمة مصالح النخبة والحفاظ عليها، لكنّه أدى أيضا إلى ارتفاع الدخل وتوسع مجال ونطاق السياسة الاجتماعيّة؟

> المأسسة ضمن النظم الاجتماعية

يتطلب استيعاب أهميّة التحوّل في شرق آسيا تحليلا لبلدان شرق آسيا ونظمها الاجتماعيّة، من ذلك إطلاق استكشافات عميقة لسماتها الاجتماعيّة العلائقيّة والمؤسساتيّة المتحركة. لا نلاحظ إلا في كوريا وتايوان إياءات حول وجود إعادة إدماج حقيقية للسوق وفق تصورات بولانيي. أما في الصين وفيتنام، فقد ظهرت الحركة المزدوجة عبر دمج مبادئ السوق واللينينية. وعلى امتداد المنطقة، تطوّرت السياسات الاجتماعيّة، على غرار الأسواق، ضمن علاقات القوّة السائدة ووُجّهَت من خلالها.

وإن كان يوجد توجّه جامع، فإنّه يخصّ مأسسة النخب الشرق آسيويّة للنظم الاجتماعيّة مع تنويعات من مواطنة السوق تتسم بسياسات اجتماعيّة غير شموليّة توفر نسبيّا أرضيّة أساسيّة للخدمات، ولكنّ النفاذ إليها ليس مشروطا بدفع مقابلها أو بالارتباطات السياسيّة. على هذا النحو، مَثل التحسينات المعتبرة في معايير العيش، والاستهلاك الجماهيريّ والنزعة الاستهلاكيّة، وتوسيع السياسات الاجتماعيّة في ظلّ تزايد التفاوت، واستدامة انعدام الأمان الاقتصاديّ، وحلول الكارثة البيئيّة تحولا كبيرا على الرغم من أنّه لم يكتس الشكل الذي تصوّره بولانيي ولا يزال آخرون يأملون في تحقّقه.

j.d.london@hum.leidenuniv.nl توجه المراسلات إلى جوناثان لندن على العنوان

> الخوف من إعادة تو طين السكان

بقلم أتيلا ميليغ (Attila Melegh)، المدير المؤسسة لمركز كارل بولانيي في جامعة كورفينوس (Corvinus)، بودابست، المجر

عيش شعوب شرق أوروبا (مرة أخرى) مسار فهم لتبصّرات ابنها، كارل بولانيي. بعد تأليفه التحوّل الكبير وتفسيره لماذا تقود نحو يوتوبيا السوق من الحاجة إلى استعادة «غطاء حامٍ» ضدّ أنظمة «الخيال الفجّ»، جادل بولانيي عام ١٩٤٥ بأنّ إدخال السوق الحرّة إلى شرق أوروبا سيؤدي إلى نزعة قوميّة جنونيّة:

«في حال ألزمنا ميثاق الأطلسيّ حقيقة على إحياء الأسواق الحرّة في المناطق التي اختفت منها، فإنّه من المحتمل أن يفتح ذلك باب إشعال نزعة قوميّة مجنونة في مناطق اختفت منها». (بولانيي، رأسماليّة كونيّة أم تخطيط إقليميّ؟)

يزعم كريس هان (Chris Hann) هو أيضا في أحدث كتبه إعادة بولانيي إلى موطنه، أنّ الأسباب العميقة لصعود القوميّة في أوروبا هي مؤسسات «النظام النيوليبراليّ العالميّ». أجادل في هذه الورقة الوجيزة بأنّ التغيّرات الديمغرافيّة في الحقبة النيوليبراليّة العالميّة دفعت الجنس البشريّ ، داخل أوروبا ومجتمعات الشرق الأوروبيّة، وخاصّة المجتمع المجري بوصفها دراسة حالة، للبحث عن بعض الحماية ضدّ يوتوبيا سوق عالميّة. ترفض تلك المجتمعات رغبة رأس المال في استبدال المجتمعات المحولية المحليّة المتناقصة أو الراحلة بمهاجرين اجتثوا من مناطق بعيدة عن دول الجوار.

> عوامل المستوى العالمي

شهدت الحقبة النيوليبراليّة، التي انطلقت نهاية الثمانينيات، عددا من التغيّرات شديدة الأهميّة في المسارات الديمغرافيّة العالميّة بإمكانها أن تجعل الهجرة موضوعا أكثر إثارة للجدل من أي حقبة أخرى. • خلال فترة العولمة، تتزايد الهجرة على نحو أسرع من تزايد السكان، بينما يتواصل تراجع الخصوبة، ما يسبب تهرما سكانيا. في الأثناء، يتباطأ ضعف معدّل الوفيات قليلا مقارنة بفترات سابقة.

- اضطلع تزايد حركية رأس المال بدور محوري في تنامي الهجرة، حيث يفتت قطاعات واسعة من المجتمعات عبر العالم ويقتلعها. ما يترتب عن ذلك من إعادة هيكلة اقتصادية وخسارة للوظائف القارة يجعل العمل والحياة العائلية اليومية أقل استقرارا بكثير ويعزز الإحساس بانعدام الأمان.
- صارت النقاشات حول الهجرة (المبنية على أغاط خطابية موروثة تاريخيًا تأسست على السيطرة على الهجرة في مقابل تشجيعها) أكثر ضراوة نظرا لزيادة فوائد الرعاية والتنافس بين اليد العاملة. يرتبط ذلك بالعوامل المترابطة التالية: تهرّم متواصل لمجمل سكان العالم نظرا لتراجع الخصوبة؛ التراجع الملحوظ لمعدل المشاركة في القوّة العاملة

ضمن المجموعات العمريّة النشطة؛ تقارب بسيط في الأجور سببه عدم زيادة أجور المجموعات المحظوظة في الغرب أو رفعها بقدر بسيط؛ والركود العام في مستويات إعادة التوزيع منذ منتصف التسعينيات، وقد شرح ذلك بوروش (Böröcz) عام 2016 في ورقة حول «إعادة التوزيع اللامتساوية كونيا».

> عوامل المستوى الأوروبيّ

يشير انخفاض الخصوبة التاريخي في أوروبا مقارنة بالمعدل العالميّ، واستمرار الشيخوخة بمعدل يفوق المعدل المتوسط بالتوازي مع خسارة مزايا الوفيات في القارة، إلى تزايد أهميّة العوامل الديمغرافيّة في تفسير الكيفية التي بها صارت كلّ أوروبا قلقة حيال الهجرة. يرتبط الأمر بمفارقة الهجرة في مقابل التنافس حول الرعاية في الحقبة النيوليبراليّة. حركيّة رأس المال عاليّة جدا (يتجاوز صافي تدفق الاستثمار الأجنبيّ المباشر المستويات العالميّة). لقد تمّ تفكيك الاقتصادات الاشتراكيّة الأوروبيّة في سبيل تلك الحركيّة التي قادت إلى خسارة هائلة للوظائف وحركيّة سكانيّة في في سبيل تلك الحركيّة التي قادت إلى خسارة هائلة للوظائف وحركيّة سكانيّة في مفتوح ولكنه غير متطوّر بشكل متكافئ. كما نرى أنّ أوروبا، بوصفها منطقة محظوظة بمعايير الرفاه الاقتصاديّ على المستوى الفرديّ، شهدت تدهورَ أهميّتها العالميّة بينما ظلت تستوعب مستويات عالية من الهجرة، تفوق المتوسط العالميّ.

> عوامل إقليميّة ومحليّة

إذا ما قارنا التوظيف طويل الأمد، نلحظ أنّه تمّ المرور، في دول شرق أوروبا، من مستوى أعلى تاريخيًا، يتجاوز المستويات العالميّة بكثير، خلال الثمانينيات، إلى تدنًّ في معدلات مشاركة القوى العاملة إلى ما دون المستويات الأوروبيّة وحتى العالميّة في التسعينيات ومطلع الألفيّة، قبل أن تتصاعد مرّة أخرى في هذا العقد. بناء على ذلك، يوجد عقدان ضائعان، كان لهما عظيم الأثر في تلك المجتمعات.

أحدثت الصدمات الاقتصادية لتلك الفترة تفككا واقتلاعا. وكما يجادل هان، عنى ذلك حدوث تحولات جذرية على مستوى عام ضد أعراف الناس وممارساتهم اليومية في سياق التحوّل نحو «مجتمع سوق». في ما يخصّ الهجرة، تحقّل الملمح الأساس في إطلاق المنطقة بأسرها، بما فيها المجر، تدفقات واسعة من الناس نحو الغرب لكنها لم تستقبل سوى مهاجرين من المنطقة. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة للعام ٢٠١٥، لم يعش أكثر من ٢٥ مليون شخص في الدول الصغيرة التي ولودا فيها في شرق أوروبا فيما تجاوز العدد الكليّ

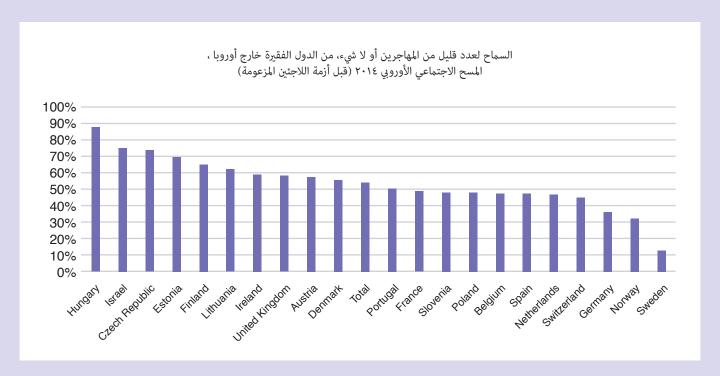
لمهاجري المنطقة ١٠ ملايين مهاجر، ما يدل على وجود خسارة بشريّة واسعة.

تمثلت آثار التبادل غير المتساوى مع الدول الغربيّة (تدفق رأس المال، ورحيل القوة العاملة) في خسران القوى العاملة والمهارات وازدياد عدم التطابق بين العرض والطلب في سوق الشغل، وخسارة موارد ماليّة اجتماعيّة وضريبيّة، وعلى الأخص في سياق التهرم السكاني العام _ وهذه آثار جديّة من وجهة نظر الدول القوميّة وأنظمة رفاهها الاجتماعيّ. مكن أن نجادل بإنّ بعض دول شرق أوروبا، وفي مقابل النزوع العالميّ والأوروبيّ إلى حدّ ما نحو ضمان نمو سكانيّ مستقر، مهدّدة بعدم القدرة على مواصلة النشاط من زاوية نظر ديمغرافيّة من دون وجود اضطرابات كبيرة في أنظمة الرعاية الاجتماعيّة المبتورة أصلا. وقد يفسّر ذلك سبب خوف بعض سكان دول شرق أوروبا من حدوث تبادل سكانيّ.

تمكننا المجادلة بأنّ مصالح الشركات ورأس المال تكمن بوضوح في «تبادل زائف

للعمال المهاجرين». ضمن إطار نيوليبراليّ، يسعد أصحاب الشركات ومالكو رؤوس الأموال باستجلاب العمال ومنح المناطق الموردة فرصة «استيراد» عمال مجردين، وترفض المجتمعات المحليّة وبعض الحكومات القوميّة ذلك وتعتبره خيارا كارثيّا في ظلّ الهشاشة الديمغرافيّة. وعلى نحو مفارق، وتراجيديّ بمعنى ما، يحظى هذا الفزع بفعاليّة خاصّة عندما تعلّق الأمر بأزمة المهاجرين الأخيرة التي تسببت بها توترات وحروب العقود النيوليبراليّة الثلاثة الأخيرة. ولكن، لا يمكن أن توجد إجابة قوميّة على مثل تلك التوترات والتناقضات، فقط حركة مزدوجة عالميّة تمكنها صياغة إجابة قد تههّد طريقا تنهى التوتر الحاليّ عوضا عن الدفاع الآلي والسلطويّ على «الجسد الديمغرافيّ» الوطنيّ أو المحليّ. قد يكون الخروج من النظام النيوليبراليّ الطريق الوحيدة لضمان كرامة المهاجرين وغير المهاجرين على امتداد العالم.

melegh@demografia.hu توجه جميع المراسلات إلى أتيلا مليغ على العنوان



المصدر: المسح الاجتماعي الأوروبي (ESS) ، جولة ESS7e02_2&y=2014)، جولة تم الاطلاع في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٩

ر الطريق إلى الشعبوية

كريس هان (Chris Hann) ، معهد ماكس بلانك للأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ألمانيا



المهاجرون في محطة سكة حديد كيليتي في بودابست، المجر في عام ٢٠١٥. تصویر: کریس هان

(The Road to Serfdom) شركتاب فريدريش هايك الطريق إلى العبودية شهرا بعد نشر عمل كارل بولانيي (مارس ١٩٤٤) في لندن تحت عنوان التحوّل الكبير (The Great Transformation). الكتابان متعالقان، ولا يمكن تصنيفهما لا ضمن علم الاجتماع المهنى ولا ضمن العلوم الاجتماعية؛ هما بالأحرى كتابان نالا شعبية، ألّفهما متخصصان بهدف الوصول إلى جمهور واسع. ولكن، لئن حقق كتاب هايك هدفه بسرعة كبيرة (ويرجع جانب من الفضل في ذلك إلى نسخة مختصرة نشرت في مجلة Reader's Digest الأمريكية)، فإن كتاب بولانيي الذي كان بحجم أكبر لم يحقق إلا مبيعات متواضعة. و على الرغم من أن كلا من هايك وبولانيي متجذران في الاقتصاديات النمساوية فإنهما يختلفان بشكل كبير في الأسلوب والجوهر. يعرف عن بولانيي غوصه في عمق تفاصيل التاريخ الاقتصادي البريطاني والإثنوغرافيا الاستعمارية للتوصل إلى حجج تدافع عن الاشتراكية الديمقراطية. أما عمل هايك فيبدو أكثر تجريدًا وحدَّة، ذلك أنَّه يرى أن عقائد اللبرالية الاقتصادية، تلك التي يرجح بولانيي أنها مسؤولة عن كوارث الفاشية، هي مفتاح الحرية الفردية إلى جانب الفعالية الاقتصادية. يرى هايك أن التخطيط الاشتراكي يؤدي إلى الشمولية كما يوصى بأسواق حرّة، وبالحد الأدنى من تدخل الدولة. لا تتطرق هذه الورقة إلى التاريخ الفكري المعقد الذي سبق العملين المنشورين سنة ١٩٤٤ ولكنها تنظر، بعد انقضاء ٧٥ عاما، إلى مدى ملاءمة هذه الفلسفات الاقتصادية المتناقضة لما تلا تلك الفترة وبالتالي هي نظرة في حالة المجتمع العالمي اليوم.

> تزايد مأسسة الليبرالية وسقوطها

في العادة، تعتبر عقود ما بعد الحرب العالمية الأولى عصرًا تمت فيه «إعادة دمج» الاقتصاد في المجتمع (إذا ما استخدمنا الاستعارة المألوفة في التحول الكبير). يتم تخفيف حدة توتر «الحركة المزدوجة» كما نظّر لها بولانيي (وفيها من ناحية ، تغلغل مبدأ السوق، ومن ناحية أخرى «الحماية الذاتية» للمجتمع) من خلال المبادئ الكينزية للإدارة الاقتصادية من أجل الحفاظ على ارتفاع العمالة وتوطيد وضعيات الرفاه. لم يتأثر كارل بولانيي الاشتراكي بهذه التسويات ولا حتى بالدول الاسكندنافية ذات الرفاهية العالية. ومع ذلك، استطاعت الاقتصاديات المختلطة في تلك الفترة والنظام المالي الذي تم التفاوض بشأنه في بريتون وودز (Bretton-Woods) مَكين الديمقراطيات الليبرالية من الازدهار في ذلك الجيل.

قُوّضت هذه التطورات بسبب السياسات الهيدروكربونية وانهيار بريتون وودز في السبعينيات. بحلول الثمانينيات، كان الرئيس ريغان ورئيسة الوزراء تاتشر (اقتباسا عن هايك باعتباره خبيرها المعتمد) يهاجمان التوازن العملى لليبرالية الممأسسة، ويعلنان بدلاً من ذلك فضائل السوق الحرة. تم نشر العقائد النيوليبرالية على مستوى العالم بعد انهيار الكتلة السوفيتية، ومع زوال التخطيط المركزي أدت الخصخصة والسوقنة الجذرية إلى تفكك شديد. في نهاية المطاف، تم قبول انضمام معظم دول أوروبا الشرقية ما بعد الاشتراكية إلى الاتحاد الأوروبي، وانضمت النخبة الجديدة الشرقية إلى النخبة القديمة الغربية لوضع فصل معاهدة ماستريخت الاجتماعي في غياهب النسيان. أكد إنشاء اليورو، الذي يرسخ لهيمنة مبدأ السوق التي تدفع بحركة أكبر لدى رأس المال وفي العمالة، التخلي عن المثل العليا السابقة لـ «أوروبا الاجتماعية». ولقد أظهرت الردود التقشفية تجاه الأزمة المالية الدولية التي بدأت في عام ٢٠٠٧ تناقضات الرأسمالية مرة ثانية فبدت متفككة بشكل متزايد.

> مأسسة الأسواق والسياسات الشعبوية

سواءٌ أتعلق الأمر بقرار بالتوفير أو الاستهلاك أو الهجرة بحثًا عن أجور أعلى أم بقبول ما هو متاح في هيمت' كل واحد من الناس؛ تنشط الحياة الاقتصادية على الدوام ضمن سياقات منظمة اجتماعيًا، ثقافيًا ومؤسساتيا. لا مكن تفسير استعارة التفكيك بشكل حرفي؛ بل يجب علينا أن نفحص ما أطلق عليه بولانيي «العملية المنشِأة». يكشف الفحص الدقيق أن نظام الأسواق الحرة يعتمد بشكل أساسي على دول قوية في الدفاع عن حقوق الملكية وفرض مصالح الرأسماليين عمومًا. لو كان بولانيي يكتب اليوم لكان من المحتمل أن يتفطن إلى الطرق التي تم بها هدم السلط -حتى في الدول القوية- من طرف الشركات عبر الوطنية بتجنبها الضرائب

وعدم خضوعها للمساءلة عدى إن كانت من طرف مساهميها لا غير. ربما أصيب بالصدمة جراء الطريقة التي تتلاعب بها الأنظمة النيوباتريجونيالية -خاصة في وطنه المجر- بالمؤسسات (مثل آليات الاتحاد الأوروبي) لا للتخطيط العملي لخدمة مصالح سكانها ولكن لتوطيد روابط تبعية كل عميل داخل حزب حاكم شبه احتكاري.

يرافق مأسسة الاقتصاد الجديدة صعود مخيف للسياسات «الشعبوية» في جميع أنحاء العالم. ويطالب قادة من أمثال أوربان في المجر أو ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية يضع في موضع المساءلةالتوافق الأساس بين الرأسمالية والديمقراطية. في مثل هذا الظرف، يعد تحليل كارل بولانيي لتوترات الحركة المزدوجة تحليلا ذا نظرة استشرافية. فحين يصير مجتمع مثل المجر -الذي كان يشهد تجارب ناجحة إلى حد ما في «الاشتراكية المرسخة» انطلاقا من منتصف الستينيات-، فجأة، عُرضة لرياح مبدأ عدم التدخل العالمي (global laissez-faire) فإنه يستجيب بالسعى إلى الدفاع عن نفسه من خلال إعادة فرض القيم التي تبدو مُهدّدة في السوق العالمية الجديدة. في مجال الممارسة العملية، يعنى هذا الأمر التمويه على الانقسامات الطبقية الجديدة عن طريق تفعيل المشاعر الإثنية القومية. في الوقت الذي يعد فيه الغجر واليهود كبش الفداء داخل البلاد -وهو أمر مألوف- تحل بروكسل (مقر الاتحاد الأوروبي النيوليبرالي) محل موسكو (مقر النظام القديم للتخطيط المركزي) في موقع العدو الخارجي الرئيسي. قد تختلف التفاصيل لكن العلاقة الشعبوية هي تلك التي أدركها بولانيي مع النظر إلى أوجه تشابهها مع جذور الفاشية الأوروبية.

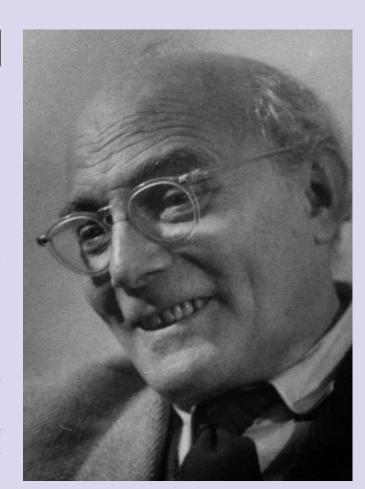
التحول الكبير هو التحليل النهائي لما يؤدي إليه مبدأ عدم التدخل المناهض للاشتراكية الذي جاء في الطريق نحو العبودية. لقد تمت إعادة طباعة كلا الكتابين مرات عدة وقمت ترجمتهما على نطاق واسع، لكن رسالة بولانيي لم تحز على نشر مقال موجز عنها في مجلة Reader's Digest ، وتفوقت مبيعات هايك على الدوام على مبيعات بولانيي واستمر الأمر على هذا المنوال. والأهم من كل هذا، وبعد مرور ٣٠ عامًا على انتهاء الحرب الباردة، صارت الحاجة إلى شيطنة الاشتراكية عادة يصعب التخلص منها في البلدان الأنجلوسكسونية. يقدم كارل بولانيي بديلاً شاملاً للفهم التبسيطي المتمثل في القول إن عفوية الأسواق الحرة هي أفضل ضمان للحرية الفردية. إن السؤال الأكثر أهمية في عصرنا هو ما إذا كان يمكن حل الأزمة الحالية التي تشهدها إيديولوجيا هايك من خلال إحياء جديد لليبرالية الكينزية، أو ما إذا كان ما نشهده هو حقًا «نهاية اللعبة» للرأسمالية. لو كان على بولانيي المتفائل أن يختار لكان أمل في الخيار الأخير. ■

repair ألم المراسلات إلى كريس هان على العنوان hann@eth.mpg.de

' يشير الكاتب إلى الشريط السينمائي Heimat Is a Space in Time الذي صنعه المخرج توماس هيس (Thomas Heis) وخرج إلى العموم خلال شهر سبتمبر ٢٠١٩، ليروي، على امتداد ثلاث ساعات ونصف، وقائع أربعة أجيال من تاريخ عائلة المخرج نفسه، انطلاقا من نهايات القرن التاسع عشروبدايات القرن العشرين، معتمدا مواد أرشيفية ورسائل وصور ومذكرات ليروي من خلالها تاريخ ألمانيا خلال القرن المنقضى.

> إرث كارل بولانيي المستدام

بقلم أندرياس نوفى (Andreas Novy) ، جامعة فيينا للاقتصاد والأعمال، النمسا



كارل بولاني عام ١٩٦٤. تصوير: كاري بولاني ليفيت

> تحليل بولانيي المكاني الضمني

كان كارل بولانيي مؤيدًا قويًا للحركة التعاونية ومعجبًا بروبرت أوين (Robert Owen) أحد روّاد مؤيديها. تندرج كل الحركات ذات الرسوخ الشعبي، الحركات المناهضة للعولمة وحركة الاقتصاد الاجتماعي وحركة الاقتصاد التضامني، ضمن الحركات الشعبية المعاصرة وتهدف جميعها إلى تمكين المواطنين والفلاحين والعمال، بحيث يكون بمقدورهم رسم ملامح حياتهم الخاصة ومجتمعاتهم. لقد جربت الحركات المذكورة التسيير الذاتي وأشكال الحكم التشاركي وغالبًا ما كان دافعها إلى ذلك هو الإيمان الراسخ بقدرة الأفراد والجماعات على السيطرة على أَزمَّة أمور حياتهم من أجل «إعادة دمج الاقتصاد في المجتمع» على أساس قيم أكثر تعاونية واحتياجات ورغبات أقلّ مادية. وبناء عليه، تركز عملها على تعزيز الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ذات الأهداف المرتبطة بوضع الاقتصاد في موضعه وكذا توسيع الديمقراطية خارج المجال السياسي. وفي هذا السياق، تعتبر أهمية أنشطة التمويل والإنتاج والرعاية أكبر من أن يتمّ عزلها عن صناعة القرار الجماعي، والمساءلة العامة والإدارة المشتركة. لقد شجع العديد من حركات المجتمع المدنى هذه، وعلى الأخص حركة ‹التحول والمشاعات› التي ظهرت مؤخرا، هذه الابتكارات الاجتماعية الصاعدة من القاعدة نحو القمة. ولكن هذه الحركات كانت، في كثير من الأحيان، ضحايا الفخ المحلى، غير قادرة على تحفيز التغيير المؤسساتي والهيكلي خارج دائرة مشاريعها المباشرة أو محيطاتها الأقرب.

وفي هاته الحالة، يؤدي الأمر إلى جانب حاسم -وإن كان مهملا- يندرج ضمن أعمال كارل بولانيي هو التحليل المجالي الضمني. لا يعد نقد بولانيي -الذي كثيراً ما يتم الاستشهاد به- لسوق التنظيم الذاتي رفضًا لجميع أنواع الأسواق بل هو نقد لتوسع «سوق ضخمة واحدة»؛ وهي سوق واحدة مترابطة يمكن فيها تداول كل شيء، حتى الأشياء التي لم يتم إنتاجها بغاية البيع. كانت معيارية الذهب هي العامل الرئيسي الذي حافظ على «سوق ضخمة واحدة» حتى الثلاثينيات؛ وجعل كل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم

عد وفاته في عام ١٩٦٤ ، كان كارل بولاني معروفًا بشكل أساسي في مجال الأنثروبولوجيا، حيث دافع بقوة عن فهم الاقتصاد ضمن سياق أدق تحديدا بوصفه «تنظيم كسب العيش». وأعيد اكتشافه عالماً اجتماعيا ضمن مجموعة واسعة من التخصصات في سبعينات القرن الماضي والفترات التي تلتها. في علوم الاقتصاد ، تم الأمر من خلال عمل دوغلاس نورث (Douglass North) الحائز على جائزة نوبل نتيجة تأكيده على أهمية المؤسسات في التنمية الاقتصادية. بشكل مختلف عما جاء به بولانيي، تمحور تركيز نورث على الأسواق والعقار والعقود. في علم الاجتماع، قام مارك غرانوفيتر (Mark Granovetter) بتعميم مفهوم «التضمين المؤسس» (embeddedness) العزيز على بولانيي، ولكنه استخدمه للتحقيق في أداء الأسواق الملموس في مجتمعات السوق بشكل عام. بالنسبة لبولانيي، ينتج انعدام التماسك المجتمعي في مجتمعات السوق عن الاستقلال الوظيفي – بل وأسوأ من ذلك – عن تفوق الدوافع مجتمعات السوق عن الاستقلال الوظيفي – بل وأسوأ من ذلك – عن تفوق الدوافع والاهتمامات الاقتصادية على الاهتمامات الاجتماعية والمصالح السياسية.

قابلة للمقارنة وبالتالي قابلة للتداول. إن يوتوبيا الليبرالية الاقتصادية وجودٌ قبيح وغير مرغوب فيه (dystopian) من منظور بولانيي. حتى قبل اختراع مصطلح «العولمة» (globalization) في نهاية القرن العشرين، كان بولانيي ناقدًا شرسًا «للرأسمالية العالمية» وكذا للانتشار غير المحتكم فيه للتكنولوجيا في «عصر الآلة».

> الليبرالية الجديدة والحاجة إلى بدائل متعددة المستويات

لم تُعْتَمد أفكار بولانيي إلا بعد انفجار فقاعة الدوت كوم في عام ٢٠٠٠ وأزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٨ المالية حيث تم تبنى نقده للعواقب الاجتماعية والبيئية الكارثية لـ «اقتصاد السوق الحر» المخطط له عن عمد، وتوظيفه هذا النقد من أجل الوصول إلى فكر نقدي حول كيفية إجابة المجتمعات المعاصرة على سلعنة الحياة. لقد أدت أربعة عقود من الليبرالية الجديدة المخطط لها وإدراج الاقتصاد في جميع جوانب الحياة إلى زيادة عدد البحوث بينية التخصص ومتعددة التخصصات. في علم الاجتماع طبق مايكل بوراووي (Michael Burawoy) مفاهيم بولانيي لفهم ما يجري الآن من سلعنة للطبيعة وللمعرفة وللبيانات. وقد تعمق تأثير الليبرالية الجديدة في الحياة اليومية -من تقسيم العمل بين الجنسين إلى تسويق التعليم والصحة- بسبب الهيمنة المتزايدة على الأسواق المالية.

حولت المقاومة الأكاديمية والسياسية العالمية لليبرالية الجديدة بولانيي إلى مصدر إلهام رئيس للراغبين في فهم وتغييره العالم الذي يهيمن عليه منطق السوق. وينتقد العديد من الباحثين الكبار العولمة النيوليبرالية، التي يطلق عليها داني رودريك (Dani Rodrik) «العولمة المفرطة» وما تصفه كاري بولانيي ليفيت (Kari Polanyi Levitt) مستخدمة مصطلح «الرسملة الضخمة». بحسب ما يؤكد عليه فولفغانغ ستريك (Wolfgang Streeck) يهدد النظامُ الاقتصاديُ العالميُ المعاصرُ الديمقراطيةَ وأنظمةَ الرفاه والسيادةَ الوطنية. ومكن أن تتجسد بدائل كل ذلك في أشكال من الاندماج الاقتصادي أكثر بساطة ومن خلال زيادة مساحة أثر السياسات الوطنية وتجديد الديمقراطية.

مؤخرا، تمّ التطرق إلى هذه القضايا خلال مؤمّر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في محاولة للتوصل إلى «عقد كوني جديد» يتغلب على التقشف ويعيد دمج الأسواق المالية ويحد من السلطة الاقتصادية وخاصة من سلطة رأس المال المالي والمنصات الرقمية. قد يكون هذا أهم إسهام يقدمه الاقتصاديون غير

الأصوليين أو الابتداعي (heterodox) إلى علم الاجتماع الاقتصادي على اعتبار أن عمل غرانوفتير ذي التأثير الواسع عيل إلى إهمال ديناميات الاقتصاد الكلى. من ناحية أخرى، يمكن للمنظور الاجتماعي أن يثري تعريف بولانيي للاقتصاد بأنه «تنظيم كسب العيش» من خلال البحث في القدرة الفعلية، وفي السلطة، وفي السياق وفي الدمج النظامي، ويمكن لهذا الأمر أن يؤدي إلى استيعاب جيد للفكرة القائلة إن الاقتصاد الممأسس يتألف من مؤسسات محددة لا تنتج رأسمالية موحدة بل متنوعة.

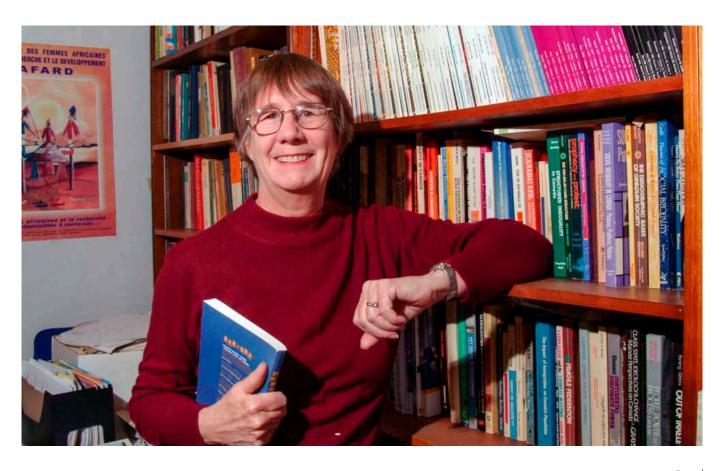
حسب استيعابي للأمر، يكمن بديل العولمة المفرطة في تعزيز الديمقراطية في نظام اقتصادي أكثر مراعاة للسياق واحتراما للمعايير. أكد بولانيي على أهمية التخطيط الإقليمي الذي يتجاوز النطاق الوطني، ويذكرنا الجغرافيون أن كسب العيش يكمن في جوانب مهمة يتم تنظيمها بواسطة الأحياء، والمدن والمناطق كما يؤكد الاقتصاد السياسي على أن المساءلة الديمقراطية إلى جانب الأمن الاجتماعي لا يزالان منظمين بشكل أساسي على المستوى الوطني. وأن الحكم الديمقراطي، والمستدام والمتضامن، يحتاج إلى منظور متعدد المستويات.

أخيرًا، وعلى مستوى جد أساسي يكمن إرث بولانيي في كونه مصدر إلهام في إخراج بديل حضاري لمجتمع السوق الحالي في ظل وجود السوق، والعقار والمنافسة باعتبارها مؤسسات رئيسة فيها. بالنسبة إلى بولانيي تترافق في مجتمعات السوق الرأسمالية جدليات تحسين التقدم الاقتصادي والأمن الاجتماعي والثقافي وتوطيدهما، ولسوف تنهار، على المدى البعيد، تلك الحضارات التي لا تركز إلا على التحسن الاقتصادي كما انهارت الحضارة الليبرالية في الثلاثينيات. يستدعى ظهور الكوارث البيئية التي تلوح في الأفق والناجمة عن تجاوز حدود الكوكب الالحاح على التعاطى مع هذه الانعكاسات، حيث تترجم الحدود الفيزيائية الحيوية إلى حدود مجتمعية من خلال الفصل بين مالكي الموارد الغنية عن غير مالكيها، وفصل الشمال العالمي عن الجنوب العالمي. ومع تزايد الإقصاء وعدم المساواة، مكن أن ينتشر الاستبداد والسياسة الثقافية الرجعية. ولكن، وبالمقابل، قد تعزز مكافحة الإقصاء وعدم المساواة الحركات المضادة التي تهدف إلى استعادة الشعور بالانتماء، وبالأمن، وبالمواطنة والحفاظ على مناخ مناسب للعيش. حسب ما جاء به بولانيي تتيح الحرية الفردية والمسؤولية مجموعة من السيناريوهات المحتملة، الأمر الذي يعوق أية تنبؤات حتمية. ■

Andreas.Novy@wu.ac.at توجه المراسلات إلى أندرياس نوفي على العنوان

> تقديرا لآن باردين دينيس

بأقلام ليندا كريستيانسن روفمان (Linda Christiansen-Ruffman) جامعة سانت ماري، وأنجيلا مايلز (Angela Miles) جامعة تورنتو، ومارلين بورتر (Marilyn Porter) جامعة ميموريال، كندا.



آن باردين دينيس. تصوير: لجنة الخدمة الموحدة في كندا.

وفيت «آن باردين دينيس» (Ann Barden Denis) في ٥ فبراير ٢٠١٩؛ فجأة بسبب سكتة قلبية عن ولم تبلغ إلا الثالثة والسبعين. وهبت آن الكثير من حياتها العلمية للاشتغال بعلم الاجتماع متناولة قضايا مهمة: المعرفة متعددة التخصصات، المساواة في المجتمع واحترام العلاقات الاجتماعية في ظل الاختلافات. وفي حزن وحسرة، تركت آن العديد من الزملاء، الطلاب والأصدقاء، والمؤطرين، الذين افتقدوا هدوءها وحضورها المعرفي بالإضافة إلى مهاراتها التشاركية، التعليلية، التنفيذية ومعرفتها وأمانتها العلمية.

بدأت» آن» مؤخرا في استخدام اسمها الأوسط، باردين، تعبيرا منها عن تقديرها الكبير لجذور عائلتها لأمها. وقد تأثرت بحكمة جدتها وأمها ونصائحهما العملية، استنادا إلى تجارب عائلتيهما الممتدين الأبويتين الكنديتين-الفرنسيتين. فمن نساء هذين العائلتين تعلمت «آن» أهمية التعليم والعمل من أجل تأكيد استقلالها وحضورها امرأةً في عالم ذكوري. فهم «آن» هذه القضايا المتعلقة بالسلطة الفردية والاجتماعية منعها القوة والثقة في أدوارها القيادية الشخصية والاجتماعية، كما ساعدها على

التطور والتغير في سياق حياتها المهنية باعتبارها مناضلة نسوية. ولأن كنا نخصص هذا الاعتراف لحضور أن العمومي وإسهاماتها الأكاديمية والنضالية، يظل محفوظا انخراطها الاجتماعي وما كرسته للأدوار الرعائية وكذا حفاظها، بوصفها امرأة، على استقلاليتها.

شكلت وفاة «آن» خسارة كبرى للعديد من المنظمات التي كان اشتغالها معها دعما لها وتشكيلا لتوجهاتها أو تفعيلا لها. قدمت «آن» إسهامات إدارية وعلمية استثنائية للجمعية الكندية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا (CSAA) التي تعرف الآن باسم جمعية علم الاجتماع الكندية (CSA)، ومجموعة أبحاث علم الاجتماع النسوية المنضوية فيها، وللجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA) وللجنتي بحث فيها: ل ب ٥٠ (علاقات الإثنية والعرق والأقليات، التي تعرف الأن بايم: العنصرية، القومية، الأهلية والإثنية) ول ب ٣٢ (وكانت تعمل تحت اسم: النساء في المجتمع، وتعرف الآن باسم: النساء، النوع والمجتمع)، وللمعهد الكندي للبحوث من أجل النهوض بقضايا النساء النساء، النوع والمجتمع) وعلى الأخص خلال السنوات الأخيرة. في كل هذه الجمعيات واللجان، وفي جامعتها مزدوجة اللسان(أوتاوا) ، عملت آن بلا كلل متقلدة أغلب

الأدوار القيادية الرئيسة (رئيسة في الكثير من الأحيان)، وفي مناصب أقل بروزا من أجل ضمان فعاليتها التنظيمية واستمرارية فعاليتها الاجتماعية والأكاديمية والعملية.

كما عملت على حماية وتعزيز المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية والانفتاح والنفاذ والتكامل بين هذه المنظمات واللجان. علاوة على ذلك، استخدمت مهاراتها كاتبةً ومحررةً للإسهام في كتبها ومجلاتها وأعدادها الخاصة وتقاريرها ونشراتها الإخبارية. وكان لها دور استشاري في مكاتب تحرير المجلات ذات الصلة والمكتب الكندي لدعم المنشورات الأكاديمية (Canada's Aid to Scholarly Publications) على مدى زمني طويل. وقد استفادت العلاقات ما بين علم الاجتماع الكندي وعلم الاجتماع العالمي، والأبحاث النسوية وتألقها الإداري.

وكانت «آن» كذلك عضوة مستدامة الأقدمية في(ACSALF)، وهي المنظمة الفرنكوفونية المعادلة لجمعية علم الاجتماع والأنتروبولوجيا الكندية (CSAA)، وكذا في جمعية وعضوة في جمعية الدراسات الإثنية الكندية (CESA-SCEE)، وكذا في جمعية لاراسات النساء والجندر والدراسات النسوية (Women and Gender Studies) دراسات النساء والجندر والدراسات النسوية (et Recherches Féministes (WGSRF) القوي ضمن كلا الجماعتين العلميتين السوسيولوجيتين الفرنكوفونية والأنجلو سكسونية، وحافظت على النطق الفرنسي للقبها (Denis)، وقد سمح لها هذا الإصرار على عدم نطق حرف «السين» الصامت في اسمها ومعه على النطق بالفرنسية بأن تبرز قضايا اللغة الفرنكفونية والمساواة الإثنية منذ بداية مسيرتها المهنية في كندا في صفوف علماء الاجتماع الناطقين بالإنجليزية. لاحقا، انضمت إلى زملائها الكيبكيين والكنديين الآخرين في اجتماعات الفرنكوفونية، مدافعة عن اللغة والثقافة الفرنسيتين على المستوى الدولى.

في عام ٢٠١١، اشتركت «آن» في إطلاق الجلسات النسوية متعددة الاختصاصات ضمن المؤقر الكندي السنوي للعلوم الإنسانية والاجتماعية (CHSS)، واشتركت منذ ٢٠١٣، في الرئاسة المزدوجة للمجموعة النسوية ضمن الجمعية الكندية لعلم الاجتماع. وفي سياق اشتراكها في تنظيم البرنامجين معا وإدارتهما، ترجمت شخصيا وثائق المجموعة إلى الفرنسية لتسهيل مشاركة الناطقين بالفرنسية في الجلسات مزدوجة اللسان. ونتيجة لعملها ودفاعها الذين بذلتهما على امتداد حياتها رُوعِيَ ولا يزال اهتمام أكبر للازدواجية اللغوية ضمن أعمال الجمعية الكندية لعلم الاجتماع والمؤقر الكندي السنوي للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

أسهمت مقاربة آن الإدارية المستندة إلى علم الاجتماع وإلى النسوية الشاملة في استمرار المعهد الكندي للبحوث من أجل النهوض بقضية المرأة»(-CRIAW) الذي تم تأسيسه ١٩٧٦ على قيد الحياة، منظَّمَةً تعمل على أن تجعل البحوث المتعلقة أقرب من متناول النساء للدفاع عن حقوقهن. وخلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٥ احتلت «آن» في المعهد مواقع في مكتبه وتسلمت مناصب رئاسية (نيابة الرئاسة، فالرئاسة فالرئاسة السابقة) في وقت كان يتهدد المعهد ومعه منظمات نسوية أخرى شبح الانطفاء. وفي تلك الفترة الكالحة، أسهمت آن في توفير ما كان يلزم من أجل إعادة بناء شروط البقاء التنظيمية للسهمت آن في توفير ما كان يلزم من أجل إعادة بناء شروط البقاء التنظيمية للسهت التأديبية التي فرضتها الحكومة على المعهد. لقد جعلتها اهتماماتها الكونية ومهاراتها الإدارية العالمية تدرك ما تتطلبه استعادة (CRIAW) من مواصفات حسب ما تقرره لوائح الأمم المتحدة. وبوصفها ممثلة له في الأمم المتحدة، وشريكاتها اضطلعت «آن «بأدوار مهمة في اجتماعات منظمات الأمم المتحدة وشريكاتها

من المنظمات غير الحكومية المنضوية في شبكة الأمم المتحدة، مُنَظِّمَةً، ومقدمة، ومديرة، كما تواصلت مع مع الكنديين حول قضايا الأمم المتحدة.

أحد الأمثلة على حساسية آن ومهاراتها متعددة الأوجه حدثت في مؤمّر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الذي انتظم عام ١٩٩٤. فبعد اجتماع ل ب ٣٦، ما قبل المؤمّر، وصلت مجموعتنا إلى موقع التسجيل في المؤمّر للدخول إلى مقر إقامتنا الجماعية المنفردة التي تم ترتيبها مسبقًا. استبعدت سلطة الجمعية المسؤولة عن الإقامة أحدنا، وهي باحث آسيوي بارز، وفي خضم محادثات الاحتجاج على تقسيم مجموعتنا، قيّمت آن جميع الأبعاد. هدّأت الموقف وأخذت زما المبادرة في تنفيذ ما تبين لاحقا أنها استراتيجية رابح / رابح / رابح. في صباح اليوم التالي، قامت بإعادة ترتيب موقع سكننا بحيث يستوعب عضو مجموعتنا الغائب وأقنعت السلطات المسؤولة عن الاقامة بالموافقة على انضمامه لنا. لقد مكنتنا خطتها من زيارة مجمع «الإقامة المحمية» المخصصة للمشاركين غير البيض، وأرعبتنا العنصرية التي كانت تمارس ضد أعضاء الجمعية الدولية لعلم الاجتماع وصناع القرار فيها. لقد كانت تصرفات آن في هذا الحادث الحرج ذات أثر حيوي في جعل الجمعية الدولية لعلم الاجتماع أكثر مساواة ودولية بالفعل.

وكانت آن أيضًا بالتأكيد عالمة نموذجية وتركت إرثًا رائعًا من الكتابات العلمية. أنبأت أطروحتها للدكتوراه بعنوان دور الطلبة المتغير في علاقته بحوكمة الجامعات البريطانية (١٩٣٨-١٩٢٨) عن خيالها السوسيولوجي من خلال تجذير بحثها بصراحة في أعماق الحقائق البيوغرافية وضمن بنى السلطة التاريخية. كان مسارها الأكاديمي اللاحق كنديا بشكل أساسي وركز على التعليم، وعمل النساء، وقوة العمل، الإنترنت، وحول النساء والطبقة والإثنية. صار بحثها أكثر اعتمادا على المقارنة بعد مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الذي انعقد عام ١٩٨٦ في الهند وبعد تفرغها للبحث في منطقة جزر الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية، وخاصة في «باربادوس». كما ترأست فريق البحث الدولي حول اللامساواة، الهوية واستخدام الإنترنت من جانب الأقليات في عالم سائر نحو العولمة: استخدام الشباب للإنترنت في بربادوس وأونتاريو الفرنكوفونية.

بصفتها نائبة لرئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع لسؤون البحث خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٦، نظمت آن مؤتمرا للجنة المكلفة بالبحث وعلى أثر إعادة انتخابها في لجنة الجمعية التنفيذية، شاركت في تحرير الكتيب الذي صدر بعنوان كتيب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع في علم الاجتماع المعاصر: النزاع، المنافسة، التعاون، وكذا في كتاب تشكيل علم الاجتماع للقرن الحادي والعشرين: التقليد والتجديد. وبالإضافة إلى هذه المبادرات، اشتركت آن في إصدارات الجمعية العاجلة وآجلة المدى وفي التطرق للمشكلات العالقة مثل الممارسات غير الديمقراطية والافتقار إلى التنوع اللغوي والجغرافي في بعض لجان البحث.

إن إسهامات «آن» التأسيسية والمتنوعة في ممارسة وتطوير علم الاجتماع الكندي والدولي عمومًا، وفي الدراسات النسوية والإثنية المتقاطعة على وجه الخصوص، لا تقدر بثمن.

إنا نفتقدها، ونحفظ ذكراها ونقدرها.

توجه جميع المراسلات إلى ليندا كريستيانسن روفمان على العنوان angela.miles@utoronto.ca وإلى أنجيلا مايلز على العنوان mporter2008@gmail.com

> الهجرة حركة دائبة

بقلم كارين شيرشل (Karin Scherschel) جامعة راينمانين (RheinMain) للتطبيقية، ألمانيا.



تصوير: نيك يونغسون (المشاع الإبداعي ٣).

ذا ما توخينا التبسيط، تعد ديناميات الهجرة والهروب نتاجا لتوزيع عالمي غير عادل للحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية. وبالفعل، لم نكن لنفكّر مليا في مسألة الهجرة أو لنتناول موضوعاتها لولا تقسيم العالم المُعوْلم الحديث وتجزئته باعتماد الحدود إلى دول قومية. يتمّ تحديد نظام العالم الحديث السياسي من خلال الهياكل الوطنية والهياكل المتخطية للحدود القومية التي تدعي الأهلية في اتخاذ القرارات حيال المواطنة والأرض. وقد شكّل تفاقم التّدابير التّقييدية الصارمة الهادفة للسيطرة على عمليات الهجرة، ولا سيما على تدّفق طالبي اللّجوء، أبرز مظاهر الهجرة المُلفتة للنظر. ولعلّ ذكر مثاينٌ منسوب التّدفق على طول الحدود مع أوروبا أو مع الولايات المتحدة أبرز الأمثلة الشائعة التي كانت موضع مناقشات مستضفة.

من جهة أولى، يعدّ حقّ المواطنة مُنجزَ العصر الحديث ولكنه آلية حصرية ومحرّك للتفاوت الاجتماعي من ناحية أخرى. إذ يضطرّ الناس إلى اجتياز الحدو جرّاء الظروف المعيشية غير المقبولة، أملا في الدراسة أو للبحث عن

عمل أو إيجاد ظروف أفضل لكسب عيشهم. ومع ذلك، فالهجرة ظاهرة قديمة منتشرة منذ فجر التّواريخ البشرية وفي ثناياها إذ دأب الناس على الحِلّ والتّرحال. تُذكّرنا جيردا هيك (Gerda Heck) من خلال تأمّلاتها حول «الخيال الأوروبي وواقع التنقّل الأفريقي» بتاريخ هجرة منسيّ منذ زمن بعيد، إذ مثّلت القارة الأفريقية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين «ملاذًا آمنًا» لآلاف اللّبجئين والمهاجرين من أوروبا، ساعين إلى فرص حياة أفضل أو آملين في اللّجوء.

راهنا، أضحت العولمة القوةَ الدّافعةَ الرئيسةَ للهجرة والفرار باعتبارها قوة شديدة تختصر تأثيرات المسافات المكانية والجغرافية. وتحتلّ عديد البلدان وعديد الأشخاص المنضوون اليوم في حركات الهجرة أعلى المعدلات مقارنة بأيّ وقت مضى في تاريخها.

لقد اضطلعت السياسات المتعلقة بالهجرة القديمة منها والمعاصرة بدور مهم في تدفقات الهجرة. كما تشكّل العلاقة بين تفاقم تدفقات رأس المال والسّلع وتدفقات المعلومات والأفراد عبر الحدود جانبًا آخر من الموضوعات ذات الصلة. إن

(تنضوي فيها نخبة المفكرين أو نخبة رجال الأعمال فضلاً عن عاملات المنازل).

تكتسى تدفّقات الهجرة المعاصرة أهمية عالمية بالغة من حيث تحسن ظروف السفر وإمكانات الاتصالات. لقد أضحى التواصل عبر الحدود وفتح مساحات التواصل عبر الوطنية ميسّرين. زرتُ مؤخراً فيركانا Vercana ذلك المكان الإيطالي الجميل وتحدثت هناك إلى صديقة نشأت في اليمن وعادت إليه لمدة ثلاثة أسابيع زمن الهجوم الصاروخي على عدن. لقد مَكّنت من زيارة عائلتها وكتبت عن المجاعة وعن الأشخاص الذين قضوا. كما أبلغت عن دويّ سقوط القذائف والصّواريخ.

لقد جعلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من تجربة تزامن غير المتزامن مسألةً ممكنةً، إذ يمكننا أن نعيش آثار الظلم وويلات الحرب والاضطهاد الاجتماعية كما تحدث في زمنها الفعلى. وللإعلام إسهام لا في انتشار الظلم فحسب بل وفي تعزيز تحسين الظروف المعيشية ومسالك الهجرة والحقوق الديمقراطية على حدّ سواء.

ومثلما بين عالم الاجتماع الشهير زيغمونت باومان (Zigmunt Bauman) في عبارته: ‹‹الثراء كونيّ والبؤس محليّ››، يحدّد المال والمواطنة والنوع الإجتماعي مدى حقّ الأشخاص في اصطياد فرص الهجرة وقدرتهم على ذلك.

نلاحظ دون شك ديناميات متناقضة بين عملية تسهيل الحركة ومحاولة ايقافها المُحكم في جميع أنحاء العالم. وهنا تبرز سياسة دونالد ترامب العدوانية لإقامة جدار فاصل بين الولايات المتحدة والمكسيك وكذلك إنشاء أوروبا الحصينة وتنفيذها مثالين جليين. كما نلاحظ في الآن ذاته تصاعد الحركات اليمينية ونشوء القومية العدوانية الجديدة إضافة إلى الأعمال التّضامنية. وعلى النحو ذاته يؤدي الانتشار العالمي للأفكار القامَّة على مبدأ حقوق الإنسان إلى حركات معادية للسّياسات التقييدية. تشير سارة شيليغر (Sarah Schilliger) في إسهامها المعنون «فكّ الحدود في مدن التّضامن» إلى مفهوم مدن الملاذ إذ غدا فضاء المدينة السياسي مجالا لإضفاء الطابع الدَّعقراطي على الحياة الحضرية. وفي هذا لن يُنظر إلى مفهوم المواطنة باعتباره وضعا بل بصفته سيرورة تتضمن مسألة التفاوض على الإنتماء وإتاحة إمكانية نيل الحقوق.

يعنى التفكير في الهجرة التفكير في الحالات الطارئة على الحدود وفي معايير الإنتماء واستحقاق أصحاب الحق وممارستهم حقوقهم في عالم حديث غير متكافئ ومعولم.

توجّه كلّ المراسلات إلى كارين شيرشل على العنوان الإلكتروني Karin.Scherschel@hs-rm.de

السيرورات الهجرية الدولية رهينة التّفاعل بين عوامل متعدّدة يستحيل فيها تمييز غط حركة رئيس واحد، إذ مكن أن تسهم العوامل الإقتصادية والسّياسية والثقافية والبيئية في الدفع بها. يمكن أن نستدلّ بمثال تَنَبُّئ مفوضية الأمم المتحدة السّامية لشؤون اللاجئين بأثر التّغير المناخى الذي سيؤدي إلى عدد هائل من حركات اللجوء على امتداد السنوات القليلة المقبلة وإلى إطلاق تدفقات ضخمة من اللاجئين. إِضَافَةً إلى ذَلِك، أضحت مسألة الاستيلاء على الأراضي أحد الأسباب الأساسية في عمليات التشريد. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن اعتبار الهجرة عملية معزولة بل يتوجب، بالأحرى، النظر إليها باعتبارها علاقة متداخلة بين العوامل المذكورة سالفا.

ليست الهجرة الدولية عملية يرتحل الناس خلالها من بلد إلى آخر، بل يتوجّب إدراك هذه السيرورة على أنها ظاهرة مستقرة تتعدّى حدود المكان وتمتدّ في الزمان. يثير كارلوس ساندوفال (Carlos Sandoval) في إسهامه المعنون «قافلة أمريكا الوسطى: هجرة القرن الحادي والعشرين الجماعية « مسألة لحظات التّفاعل الاجتماعية ضمن حركات الهجرة، إذ تدفع عوامل متنوّعة مثل معدل الفقر وارتفاع تكاليف استهلاك الكهرباء والغاز الطبيعي والبنزين بهذه القافلة فتؤدي إلى هجرة جماعية من هندوراس أو السلفادور، حيث يهاجر الناس ضمن مجموعات ويجتازون الحدود معًا. وعليه، لا تقى هذه القافلة هؤلاء المهاجرين خطر العنف من قبيل الاختطاف أو الابتزاز فحسب، بل هي تُبرز أهمّية لحظات التفاعل الجماعية للهجرة في الآن نفسه.

لقد أسهمت العولمة في تيسير عبور الحدود معزّزة بذلك العلاقات الإقتصادية إذ تؤدّى إعادة هيكلة رأس المال عالميا إلى زيادة الحاجة الماسّة إلى يد عاملة مهاجرة تضطلع بدور بارز ضمن الإقتصاديات الوطنية في البلدان المضيفة. يتسم هذا العمل بطبيعته غير الرّسمية وفق باديز يالمز (Bediz Yilmaz) الذي يظهر أن في تركيا يعيش حاليًا ٣. ٦ مليون سوري كانوا قد فرّوا من الحرب. ويرافق ذلك تفشّى ظاهرة الاستغلال واسعة الإنتشار التي تغضّ السلطات التركية عنها البصر وتتساهل معها. ينكبّ إهتمام يالمز في إسهامه المعنون ‹‹اللاجئون: قوّة عاملة قسرية: ملاحظات من تركيا،، على تناول ظروف الإستغلال لليد العاملة القسري.

تجدر الإشارة إلى توسّع ظاهرة الهجرة الدولية عبر الحدود الزمنية والمكانية وديمومتها، حيث تتبيّن قدرة العديد من المهاجرين الآن على العيش في مجتمعين أو أكثر، في أوطانهم الأصلية وفي البلدان المضيفة لهم. ويتوصّل المهاجرون عبر الحدود الوطنية إلى إيجاد مساحة أو مجال مشترك للتمثّلات الرمزية والجماعية تمتدّ خارج نطاق الدولة الوطنية، تبرز فيها سمة التّنوع، وهو أحد جوانب حركات الهجرة الحديثة الرئيسية. ثمّة أصناف شتّى من المهاجرين من طالبي اللَّجوء واللاجئين والمهاجرين غير المُوَثِّقين واليد العاملة المهاجرة

> التخيلات الأوروبية وحقائق الحراك الأفريقي

بقلم غيردا هاك (Gerda Heck)، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر

لال قمة الزعماء الأفارقة استضافتها في برلين في أكتوبر ٢٠١٨ ، قدّمت المستشارة الألمانية أنجيلا مركيل حزمة مالية قدرها بليون أورو، وذلك في إطار صندوق تنمية جديد لمواجهة البطالة في أفريقيا التي تعد وفق المستشارة الألمانية مشكلة تستحتُّ «الهجرة الجماعية» من أفريقيا إلى أوروبا في إشارة إلى أسطورتين لا زالتا تهيمنان على الخطاب الأوروبي حول الهجرة الأفريقية. تقوم أولهما على أن معظم الأفارقة الذين يتخذون طريق الهجرة إلى ما وراء البحار فقراء غير متعلّمين أو هم عملة شبه مهرَّة، بينما تستند الأسطورة الثانية على أن أفريقيا قارةٌ تتميّز بالهجرة الجماعية. يبدو أن أوروبا تعاني الجهل التاريخي بشأن هجرتها نحو القارة الأفريقية إضافة إلى تَركتها الاستعمارية. ومع ذلك، فإن لهذا الإرث الاستعماري كما للعلاقات المعقّدة مع الدّول الإفريقية تأثير كبير في رسم سياسات الهجرة الأوروبية -الأفريقية وفي صياغة الخطاب المحيط بها.

تكشف لمحة تاريخية عن الهجرة الأوروبية الأفريقية عن تاريخ مهمل. فقد شكّلت القارة الأفريقية خلال عدة فترات من القرنين الماضيين «ملادًا آمنًا» لآلاف اللاّجئين والمهاجرين الاقتصاديين من أوروبا، السّاعين إلى فرص حياة أفضل أو الآملين في اللّجوء على أرض هذه القارة. ونستدلّ على بفرار اليهود الروس من المذابح المنظّمة المعادية للسّامية إلى مصر بينما كان العمال اليونانيون والإيطاليون يسعون إلى البحث عن عمل في تشييد قناة السويس. كما احتشد أكثر من ٤٠,٠٠٠ لاجئ من بولندا واليونان ويوغوسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية للفوز عملمن في مخيمات اللاجئين في مصر وفلسطين وسوريا، فيما كان آخرون يتوجّهون إلى تنزانيا وكينيا وأوغندا.

> السّيطرة الأوروبية على تدفّقات الهجرة

أضحت مراقبة حركة الأشخاص وضبطها على المستوى العالمي إحدى أكثر القضايا السياسية أهمية في مطلع الألفية الثالثة. فلقد أنشأ الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠١٥، ردًا على تدفّق حوالي ٢٠٠٠،٠٠٠ لاجئ خلال صيف- خريف ٢٠١٥، «الصندوق الاستئماني لعمليات الطوارئ للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا» (EUTF من أجل أفريقيا) بمخصّصات تقدّر ب ٣. ٤ مليار يورو للقضاء على: «الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية» (المفوضية الأوروبية ٢٠١٧). وعليه، شرع قادة الاتحاد الأوروبي في العمل، وبشكل مكثّف، مع البلدان في جميع أنحاء أفريقيا مرفقين المساعدات الإنائية باستعداد البلدان الأفريقية لقبول العائدين من أوروبا وقديم المهرة.

ليس هذا أمرا جديدا. فمنذ نهاية ثمانينات القرن العشرين وضع الإتحاد الأوروبي عددًا من الأدوات والأنشطة لتشديد السياسات المتعلقة بالهجرة الوافدة وسياسات التأشيرة. وبناء عليه، تمّ التصديق على قائمة البلدان التي يحتاج مواطنوها الحصول على تأشيرة لدخول منطقة شنغن Schengen على أساس معايير المخاطر المحتملة

للهجرة غير النظامية الوافدة من تلك الدول. وتحتلّ بعض البلدان الأفريقية راهنا أعلى معدلات رفض التأشيرة على مستوى العالم، إذ تمّ رفض ٤٥ ٪ من طلبات التأشيرة في السفارة الألمانية في ياوندي، الكاميرون على امتداد السّنوات ٢٠١٤-٢٠١٧.

فضلا عن ذلك، شكّلت مراقبة الحدود وتنقّل المهاجرين موضوع مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة في أفريقيا منذ مطلع الألفية الثالثة. وانطلاقا من ٢٠٠٤، تمَّ إمضاء عدة اتفاقات بين ليبيا وإيطاليا لوقف الهجرة من ليبيا،أسفرت، على سبيل المثال، عن ترحيل الأشخاص الذين يبلغون جزيرة لامبيدوزا (Lampedusa) الإيطالية إلى ليبيا، حيث يتمّ احتجازهم في معسكرات خارج الحدود الإقليمية. كما أبرم رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني (Silvio Berlusconi) سنة كما أبرم رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني (Silvio Berlusconi) سنة طويلة، تطالبت إيطاليا بدفع أموال تقدّر بمليارات الدولارات تعويضات عن الجرائم الاستعمارية الإيطالية. وتجدر الإشارة إلى تعهدات إيطاليا راهنا ببناء طريق سريعة ليبية على طول الشريط الساحلي، إضافة إلى دفعها لحزمة مالية تبلغ ٢٥٠ مليون ليبية على طول الشريط الساحلي، إضافة إلى دفعها لحزمة مالية تبلغ ٢٥٠ مليون حولار سنويًا لمدة ٢٠سنة. ومع اندلاع الثورة في ليبيا سنة ٢٠١١ وجرّاء تدخّل حلف الناتو NATO إلى جانب الحركة المتمرّدة الليبية، أنهى القذافي التعاون مع وفي ولاء مستمرّ للقذافي أجبرت وحداتُ الأمنِ الليبية أعدادا هائلة من المهاجرين وفي ولاء مستمرّ للقذافي السّفر إلى أوروبا، على الصعود على متن قوارب الهجرة. الذين لم يرغبوا أبدا في السّفر إلى أوروبا، على الصعود على متن قوارب الهجرة.

في أعقاب الربيع العربي في أفريل ٢٠١٢، وافقت إيطاليا وليبيا على استئناف التعاون في مجال مراقبة الهجرة ورصد تدفقاتها. وفي ٢ فيفري ٢٠١٧ وافقت إيطاليا مجدّدا على التعاون مع القوات اللّيبية العسكرية ومراقبة الحدود « بغية التصدّي لتدفّق المهاجرين بصفة غير مشروعة «ممّا يمنعهم - ويمنع اللاجئين كذلك - من الوصول إلى أوروبا. وانطلاقا من ذلك التاريخ، وبموجب هذه الاتفاقية، مدّت الحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي خفر السواحل الليبي بالقوارب وأدوات التدريب وغيرها من أشكال المساعدة لإقامة دوريات بحرية وإعادة اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون الإبحار إلى أوروبا إلى الساحل الليبي. وأتت هذه العملية أكلها باعتراض خفر الساحل الليبي. وأتت هذه العملية أكلها باعتراض خفر الساحل الليبي، سبيل حوالي ٣٨٠٠٠٠ شخص اقتيدوا إلى مراكز الاحتجاز الليبية.

وفعلا، قامت شبكة شاملة من الاتفاقات بين أوروبا والبلدان الأفريقية سنة ٢٠١٥ بتغطية تدريجية لشمال أفريقيا وغربها وشرقها. تضمّنت هذه الإتفاقات الإدارة شؤون الهجرة، وإعادة الدخول، ومراقبة الحدود. كما ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالمساعدات الإنهائية والتعهدات بتقديم المزيد من مخصّصات التأشيرات». لقد رافق التحوّل في محور الإهتمام نحو الأنشطة في القارة الأفريقية، إلى جانب الصندوق الاستئماني لعمليات الطوارئ للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا، خطابٌ جديدٌ يوحي

"يبدو أن أوروبا تعاني من الجهل التاريخي فيما يتعلق بمجرتها نحو القارة الأفريقية وكذلك تراثها الاستعماري"

بإمكانية معالجة «شر» الانتقال غير المنظّم عبر الحدود من جذوره. وقد قدّرت نسب مخصّصات الصندوق ب٦٣ ٪ لمشاريع التنمية و ٢٢ ٪ للمشروعات المركّزة على إدارة شؤون الهجرة ، و ١٤ ٪ للتدابير الأمنية وبناء السلام. وبالتالي، يعود معظم تمويل الصندوق الإئتماني إلى المنظمات الوطنية الأوروبية. فبالنسبة لألمانيا، تعدّ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ أحد الشركاء المنفّذين للصندوق الاستئماني لعمليات الطوارئ للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا، وهي الشريك المسؤول في شرق إفريقيا، على سبيل المثال، على تنفيذ برنامج «تحسين إدارة شؤون الهجرة «. وتجدر الإشارة إلى تعرّض الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ لانتقادات شديدة من مختلف منظمات حقوق الإنسان بسبب تعاملها مع أمراء حرب سابقين في السودان.

> الواقع الأفريقي

ومع ذلك، لا يزال يتعيّن القيام بالبحوث في مدى أثر الصندوق الاستئماني لعمليات الطوارئ للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا في القارة الأفريقية. لكن يمكن اعتبار الطرق التي يتوخّاها الاتحاد الأوروبي في محاولة منه الضغطَ على الحكومات الإفريقية لحماية مواقعه الحدودية وقبول المهاجرين المُرَحِّلين العائدين فصلًا آخر في ثنايا تاريخ طويل من مسارات متداخلة وغير متكافئة بين القارتين أفرزها التفاوت في القوّة والهيمنة الاستعمارية والاستغلال والعنصرية. وفي الآن ذاته، لا تعتبر الحكومات الأفريقية مجرد ضحايا سلبيين لمساعي أوروبا الخارجية حيث يتم التفاوض بشأن هذه اللوائح بمرونة. وعلاوة على ذلك، يتبيّن لنا من خلال دراسات في مجال الهجرة امتدت لسنوات أن ليس من السهل التصدي لحركات الهجرة بمجرّد المراقبة على الحدود.

في الواقع، تشير أسميتا بارشوتام (٢٠١٨) Asmita Parshotam)) إلى أن القارة الأفريقية تعدّ أقل المناطق هجرةً في العالم وأن غالبية المهاجرين الدوليين من إفريقيا لا يغادرون القارة في الواقع بل يظلُّون داخلها. تبيّن الأرقام أنّ ٩,٤ مليون مهاجر أفريقي دولي بالإضافة إلى ٥ ملايين مهاجر دولي من خارج إفريقيا، أقاموا في القارة

سنة ٢٠١٧. كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن بلدانا مثل الكاميرون، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثيوبيا، وكينيا، والسودان، وأوغندا استضافت ثلث اللاجئين على مستوى العالم (٤. ٩ مليون لاجئ). وتجدر الإشارة إلى أنّ مثل هذه الإحصاءات، ورغم تزايد عدد المهاجرين الأفارقة المقيمين خارج القارة من ٩.٦ مليون سنة ١٩٩٠ إلى ١٦,٩ مليون سنة ٢٠١٧، لا تمتّ بصلة إلى الصور التي ترسمها وسائط الإعلام الأوروبية للمهاجرين الذين يبلغون الشواطئ الأوروبية.

وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ عدم إقامة كل هؤلاء المهاجرين في أوروبا، إذ وعلى سبيل المثال، يعمل أكثر من ٨٠٪ من العمال المهاجرين المصريين في دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية والأردن والكويت. كما برز مؤخراً تزايد روابط الهجرة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ودول الخليج، إضافة إلى ظهور مجتمعات مهاجرين أفارقة في قوانغتشوGuangzhou وهونغ كونغ ودبي وإسطنبول خلال الثلاثين سنة الماضية. يتبيّن ارتباط شبكات المهاجرين هذه ارتباطا وثيقا بارتفاع حركة التجار الأفارقة بين القارات، جيئةً وذهابا. وعلى الرغم من أن أوروبا ليست غير ذات صلة بذلك، فإنها بالتأكيد لا تستحق عصب الإهتمام والمكانة المركزية التي تحتلها في الخطابات الشعبية وفي الأعمال الأكاديمية الذي تشكّل إطار الحراك الأفريقي. وفي الواقع، استثمرت أوروبًا، وعلى نطاق واسع، في إنتاج المعرفة ليتسنّى لها إحكام قبضتها على تنظيم حركات الهجرة الأفريقية، لا فقط على حدودها بل وعلى تخوم القارة الأفريقية ذاتها. وردّا على هذا الواقع تأتى دعوات الفيلسوف آشيل مبيمبي (Achille Mbembe) مؤخرًا إلى إرساء قارة أفريقية خالية من الحدود. وردّا على محاولات السيطرة الشاملة على الهجرة التي تتوخَّاها أوروبا داخل إفريقيا، يؤكِّد مبيمبي على ضرورة أن تشمل المرحلة المقبلة من عملية القضاء على الإستعمار في أفريقيا منح فرص التنقل لجميع شعوبها وإعادة صياغة شروط العضوية في كُلِّ سياسيّ وثقافيّ لا يقتصر على الدّولة-الأمّة.

gerda.heck@aucegypt.edu توجّه كلّ المراسلات إلى غيردا هاك على العنوان الإلكتروني

> قافلة أمريكا الوسطى: الخروج الجماعي في القرن الحادي والعشرين^ا

بقلم كارلوس ساندوفال (Carlos Sandoval)، حوستا ريكا،



مهاجرون يعبرون الجسر الفاصل بين حدود غواتيمالا والمكسيك في عام ٢٠١٨. تصوير: boitchy / flickr. بعض الحقوق محفوظة.

استرعت ظاهرة الفرار الجماعي لسكّان أمريكا الوسطى المرغمين على ترك بلدانهم الأصلية، ولا سيما من الهوندوراس والسالفادور، اهتماما دوليًا بالغا منذ أكتوبر ٢٠١٨. إذ إنتقلت ما يطلق عليها ب «قافلة» المهاجرين هذه في البدء عبر غواتيمالا ثم المكسيك حيث احتشد عدد هائل من المهاجرين، في يونيو ٢٠١٩ يرتقبون، مفعمين بالأمل في مدينة تيخوانا (Tijuana) على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.

> قافلة أم خروج جماعى؟

يتمثّل العنصر الرئيس في هذه الحالة والأجدر بالنقاش في مفهوم والقافلة››. إذ لا تقترن لفظة وافلة››، في الاستخدام الشائع في اللغة الإسبانية على الأقل وربما في ألسنة أخرى، بالضرورة بترحيل قسري خطير أو محفوف بالمجازفات والمخاطر. إن «الخروج الجماعي» مفهوم ذو تاريخ ضارب في القدم يقترن بوجه خاص بالنّصوص الإنجيلية، ويمكن أن ينطبق هذا المفهوم على حالة أمريكا الوسطى كونه يشير إلى الطبيعة القسرية للهجرة. لا يختار المرء اليوم في أمريكا الوسطى الهجرة، ولكنه مرغم على الرّحيل. أما ثاني النقاط الجديرة بالإعتبار فتتمثّل في مدى مواجهتنا راهنا لتفاقم الهجرة في هندوراس وتصاعد كثافتها. تتيح لنا بيانات الإحصاء الأمريكي بوضع هذه الظاهرة في سياقها. إذ يتبيّن لنا تزايد عدد أبناء أمريكا الوسطى المسجلين في تعداد السكّان والسكنى لسنتيً يتبيّن لنا تزايد عدد أبناء أمريكا الوسطى المسجلين في تعداد السكّان والسكنى المنتيً المهاجرة بنسبة ١٣٦ ٪ خلال١٠ سنوات. كما تفاقم عدد السّاكنة المهاجرة الهندوراسية بنسبة ١٩٠١ ٪ والسّاكنة الغواتيمالية بنسبة ١٨٠ ٪ والسّلفادورية

بنسبة ١٥١ ٪. ليس ما يميز هذه الحالة الجديدة عدد أولئك الذين يُرغَمون على الهجرة بل يكمن إبداعهم في قرار إتخاذها شكل الرّحيل الجماعي من بلدهم.

> ما سرّ الهجرة الجماعية من الهوندوراس؟

ليس الأمر الجديد في هذه الهجرة الأعدادَ الهائلة من الأشخاص الذين قرروا الرحيل، بل يكمن الإبتكار في طبيعتها وسِمتها الجماعية. وقد تكون العوامل المؤقتة هي محرّك هذه الحركات الجماعية بذات قدر دور العوامل الهيكلية، إذ تعدّ الزيادة في تكلفة الكهرباء والغاز الطبيعي والبنزين وكذا تصاعد أسعار المنتجات الغذائية المختلفة من بين العوامل الكامنة وراء الهجرة، والتي تزيد من ثقل عبئها.

يسوقنا هذا نحو التأكيد على أن الرّحيل ضمن مجموعات يحد على الأقلّ من أخطار الاختطاف ويقي المهاجرين عمليات الابتزاز التي تطالهم، إذ يحتاج أبناء بلدان أمريكا الوسطى،باستثناء كوستاريكا،إلى تأشيرة لدخول المكسيك، مما يرغم المهاجرين على الدخول عبر المعابر الحدودية غير الرّسمية واجتيازها، الأمر الذي يضعهم في شراك سوء المعاملة التي تقترفها عصابات الجريمة المنظمة وكذا السلطات الأمنية المكسيكية نفسها. وفي سياق بروز شبكات التواصل الاجتماعي يتسنّى للعديد من الناس ربط علاقات، ولكن تظلّ أكثر قراراتهم صوابا رحلتَهم اللّيلية على متن الحافلة، تلك التي يتوجّب عليهم القيام بها جماعيا.

يشكِّل عنصر انعدام العمل الذي يحفظ الكرامة عاملا حاسما وتحدّيا جسيما من بين العناصر المحفّزة التي يمكن اعتبارها ذات بعد هيكلي أكبر في الهجرة. وللإشارة يقدّر معدّل الفقر الإجمالي للسكّان عموما بنسبة ٣٤,٣٪ ممّا يخلق أوضاعا هيكلية عنيفة غير مواتية يستحيل التعامل معها، لا سيما لدى فئة الشّباب الذين عِثلون الغالبية الصّامتة ممّا أثّر تأثيرا بالغا في تخلّيهم عن بلدهم وانخراطم في عملية الرّحيل كلّ ليلة.

لا شك أن الإنقلاب الهندوراسي عصف بالنسيج الاجتماعي ليغدو أكثر هشاشة من النّاحية السياسية. تمّ الإحتفال بعشرية الإنقلاب في يونيو ٢٠١٩ ، وفي نوفمبر ٢٠١٧ أعيد انتخاب خوان أورلاندو هيرنانديز (Juan Orlando Hernández) لمدّة رئاسية ثانية في خضم سباق مشحون بالاحتجاجات والشكوك والمزاعم بتزوير الانتخابات، إذ كان هيرنانديز قد تمكن من إجراء تغييرات على الدّستور بما سمح بإعادة انتخابه. ومن المفارقات أن شكّلت المعارضة لإعادة الانتخاب أحد أهمّ الأسباب التي أدّت إلى انقلاب سنة ٢٠٠٩.

عِتِّل العامل الإجتماعي ثالث مجموعة العوامل الأكثر تأثيرا . إذ تشهد هوندوراس نسبا هائلة من العنف الإجرامي . تجذر الإشارة إلى أنّ مدينة سان بيدرو سولا (San Pedro Sula) أدرجت سنة ٢٠١٦ ضمن قائمة أكثر المدن عنفًا في العالم بعد مدينة كاراكاس (Caracas) التي تصدّرت قائمة أخطر مدن العالم وذلك بارتفاع مؤشّر الجرمة ليبلغ معدّل جرائم القتل ١١١ لكل ١٠٠،٠٠٠ نسمة.

> مسارات الهجرة والاستقبال

سلك معظم المهاجرين المُلتحقين بالمسيرة نحو الشمال أطول الطرق المؤدية إلى الحدود الأمريكية المكسيكية. واستنزف قرار اختيارهم مسلك قافلة المهاجرين هذا قوَّتَهم أكثر من أيّ وقت مضى، وربما كان مدفوعًا بالرغبة في تجنّب الطريق الشائكة المُنهكة على طول خليج المكسيك حيث الاستيطان الجليّ للجريمة المنظّمة وتفشّيها، وبالتالي تجنّب أخطار الابتزاز والموت. ورغم أن طول المسافة الفاصلة بين سان بيدرو سولا في هندوراس وبين تاماوليباس Tamaulipas في المكسيك (على ساحل الخليج) يقدّر ب ٢٧٠٠ كلم، فقد خيّر معظم المهاجرين الإلتحاق مدينة تيخوانا على ساحل المحيط الهادئ المكسيكي التي تقع على بعد حوالي ٣٤٤٨ كيلومترًا.

تطلب سلطات الهجرة في الوقت الراهن من الأشخاص الذين يبلغون الحدود بصفتهم جزءًا مما يسمّى «القافلة» تسجيل أسمائهم في قائمة تتحكّم في ضبطها السّلطات المكسيكية. وتسمح هذه القائمة للمهاجرين بتقديم طلب اللَّجوء في الولايات المتَّحدة.

إِلَّا أَنَّ حكومة الولايات المتَّحدة توافق بالكاد على ١٠٪ من طلبات اللَّجوء التي تتلقاها، ولا يبدو تحكُّم المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في مثل هذه الطلبات أو ممارستها لأيِّ دور قيادي بشأن هذا الوضع أمرا جدّيًا، إذ

توفّر الولايات المتحدة ٤٠٪ من ميزانية المفوضية وهي الدّاعم المالي الأكبر لها.

> يتبع

تجدر الإشارة في الختام إلى ثلاثة اعتبارات هامّة يتمثّل الأول في إجراء انتخابات منتصف الفترة في الولايات المتحدة في ٦ نوفمبر ٢٠١٨، وفي الأربع الولايات المتاخمة للمكسيك حيث صوّتت ثمانية دوائر انتخابية تابعة للكونغرس من مجموع تسع لانتخاب ممثلين ديمقراطيين، بحيث لم يُأْتِ الحضُّ على كراهية المهاجرين أُكله ولم يسفر على خلق مناخ انتخابي لصالح دونالد ترامب مما يزرع الأمل بشأن إمكانية فشل الكراهية المعادية للمهاجرين وهزيمتها السياسية.

أمّا ثاني الإعتبارات فيتمّثل في تنصيب أندريس مانويل لوبيز أوبرادور (Andrés (Manuel López Obrador) في الأوّل من ديسمبر ٢٠١٨ رئيسا للمكسيك، والذي سيواجه لا محالة مسألة الهجرة من أمريكا الوسطى بوصفها واحدة من بين التحدّيات المتعدّدة التي يتّسم جلّها بالصعوبة والتّعقيد. لقد تعهّدت الحكومة المكسيكسية أثناء اجتماع القمّة حول الهجرة المنعقد مؤخراً في مراكش بالمغرب بتوفير فرص عمل لأبناء أمريكا الوسطى الذين يجتازون الحدود المكسيكية سنويا، والذين يقدّر عددهم ب ٢٠٠,٠٠٠ شخص. وعلى الرغم من ذلك، وافق أوبرادور في جوان ٢٠١٩ على تعزيز ضوابط الهجرة وسيلةً لإثناء ترامب عن المضى قدماً في خططه لفرض ضريبة على الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة.

أخيرا، وفي ما يهم الإعتبار الذي لا يقلّ أهمية على الإثنين السالفين، يكمن التّحدي الأكبر، وبالإضافة إلى إعادة انتخاب ترامب والشروع في مدّة رئاسية و تشريعية في المكسيك، في كفالة الحقّ في عدم الإضطرار إلى الهجرة من أمريكا الوسطى. إذ يتمثّل الهدف المرسوم على المدى المتوسط والبعيد في التفكير في مَخرَج من بلايا الإجحاف واللامساواة الجسيمة الجاثمة على صدر المنطقة، والتي تعدّ عقبة كبيرة تتوجّب مواجهتها. و لكنها، لسوء الحظ، تبدو مستعصية على الحلِّ في ظلِّ غياب إرادة لدى الطبقات الحاكمة للتعامل معها راهنا. سيكون أسلوب تحسين وضع يتميز بمثل هذا الظلم وعدم المساواة دون شكّ اختبارًا للفكر والعمل التقدّميين في أمريكا الوسطى.

لخّصت مهاجرتان في مقابلة أجرتها معهما هيئة الإذاعة البريطانية أثناء توجّههما نحو المكسيك في أكتوبر ٢٠١٨ تلخيصا جيّدا وضع الظلم وعدم المساواة هذا، إذ أفادت إحداهما:»أنا لا يهمني ما إذا كان رئيس الولايات المتحدة لا يقدّم مساعدات لهندوراس لأننى لا أتلقّى أيّة مساعدة منها.» وقالت الأخرى من جانبها:»نحن لسناخائفين من تهدیدات ترامب. نحن قادمون هربًا فارّین لأننا نرتعش خوفا من من بلدنا.>>

توجّه كلّ المراسلات إلى كارلوس ساندوفال على العنوان الإلكتروني carlos.sandoval@ucr.ac.cr

^{&#}x27; هذه صيغة منقحة من مقالة نشرت أصلا باللغة الإسبانية على صفحة الويب .www.madrimasd.org

> المهاجرون: قوّة عمل مقيدة.

ملاحظات من تركيا

بقلم باديز يلمز (Bediz Yılmaz)، معهد الهجرة ودراسات ما بين الثقافات (IMIS) جامعة أوسنابروك (Osnabrück)، ألمانيا وجمعية مايا، موسين، تركيا



أطفال يلعبون حول أعمدة الدفيئة / الصوبة، في أرياف Adanalıoğlu على ضواحي مرسين، جنوب ترکیا، ۲۰۱۵. الصورة: أ. أورنر كورت.

> بما تعداده ٦,٣ مليون لاجئ سوري ٦٠٠,٠٠٠ ألف لاجئ من جنسيات أخرى. لقد أضحت ظاهرة اللجوء هذه حقيقةً تتباهى بها السلطات التركية و تشيد بها البلدان الأخرى التي تتحدث عن تركيا بصفتها أنهوذجا.

> عدّ تركيا، وإلى حدّ بعيد، البلد الذي يضمّ أكبر مجموعة من اللاجئين عالميّا

> نظام الحماية المؤقّتة: خصائصه

يعتبر هذا النقص عاملا حاسما في تحديد مصائر السوريين في تركيا كما يبيّن الفروقات بين مختلف البلدان التي تضمّ عددا هائلا من اللاجئين. سأركّز في هذه الورقة على مسألة عمل اللاجئين لا سيما ضمن القطاع الزّراعي. يمكن التّأكيد بِمَا لا شك فيه، على اعتماد تركيا حاليًا على قوّة عمل اللاجئين. تجدر الإشارة إلى أن حوالي نصف السّوريين البالغ عددهم ٦,٣ مليون سورى في تركيا بلغوا سنّ العمل ، إلَّا أنَّ ٣١,٠٠٠ منهم فقط متحصَّلون على تصاريح عمل جرَّاء الصعوبات التي تعترض سعيهم للحصول على الوثيقة. وعليه، يتّسم تحديد ظروف عمل اللاجئين بالطابع غير الرّسمي. وعلى ذلك يمكنني التّدليل على أن الوضع غير الرسمي المتفشى فعليًا في تركيا (حوالي ٥٠٪ إجمالا، وأكثر من ٨٥٪ في قطاع الزّراعة) هو الوضع ذاته الذي يجعل من الأنهوذج التركي أنهوذجا ناجحا. بمعنى آخر، لن يتمكّن مثل هذا العدد الهائل من السّوريين من العيش في هذا البلد من

عنهم باللاجئين أودّ إيلاء الإهتمام إلى هذه السّمات المتضمّنة في نظام الحماية

المؤقّتة والتركيز على حقيقة عدم تمتّعهم بوضع اللاّجئ رغم عيشهم أوضاع اللّاجئين.

سأتناول في هذه الورقة بعض سمات الأنموذج التركي معتمدا مثالَ مدينةِ متوسّطة الحجم أينَ انخرطتُ في البحث والنشاط حول المسائل المتعلّقة بالهجرة. لكن اسمحوا لى، بداية، بتوضيح استخدام مفهوم لاجئ. تجدر الإشارة إلى الحماية التي توفرها السلطات التركية للاجئين السوريين الذين يقيمون في تركيا والذين يُدرجون في تركيا تحت عباءة ‹‹الحماية المؤقّتة›› وذلك طبقا للقيود الجغرافية الرسمية المفروضة بموجب إتفاقية جنيف ١٩٥١. لا شكّ أن هذا الوضع يمنح اللاجئين السوريين بعضا من الحقوق ومنها النفاذ غير المشروط للصحة العمومية والتمتّع بالخدمات التربوية، إلّا أن هذا الوضع لا يوفّر إمكانية التأكد من الحصول على وضع لاجئ أو إعادة تأكيده. وهذا، في حد ذاته، يضع المستفيدين بهذا الحقّ في وضعية متقلقلة غير مستقرة وغير آمنة، وهو ما يعود أساسا إلى الطبيعة الإعتباطية المجحفة لنظام الحماية المؤقّتة الذي يقوم بدرجة أساسية على اعتبارات سّياسة. ففي توصيف من أتحدث

دون الكثافة العالية للعمل ذي الطابع غير الرسمى، المعترف به من قبل الجميع والذي تتسامح معه السلطات وتغض النظر عنه، ويستفيد منه أرباب العمل. لقد غدا استغلال السّوريين في العمل والتمييز ضدّهم، كما يقال باللّغة المألوفة، أمرًا شائعًا لدى جميع أفراد المجتمع تقريبًا بغض النظر عن انتمائهم السياسي.

للزراعة خصوصيّة مميّزة في هذا المشهد حيث ينعدم تصريح العمل في قطاع الزراعة الذي لا يشترط من اللَّاجِين تقديم مثل هذه الوثيقة خلافا للقطاعات الأخرى، ممَّا يرغمهم على العمل مستويات مفرطة من الإستغلال الفاحش ويفسح في المجال لمزيد تعميقه.

تنص المادّة ٥(٤) من اللائحة المتعلّقة بتصارح العمل للأجانب المشمولين بالحماية المؤقّتة (٨٣٧٥/٢٠١٦) على إعفاء الأجانب الخاضعين للحماية المؤقّتة، والذين يعملون في قطاع الزراعة والتربية الحيوانية، من تقديم تصريح عمل. ومكنني التأكيد بالإعتماد على ملاحظاتي بصفتي باحثا وناشطا في أداناليوغلو (Adanalıoğlu) وهي منطقة زراعية تقع في ضواحى مرسين (Mersin)، المدينة المتوسّطية الشرقية التركية، أن اللاجئين في قطاع الزراعة عِتَّلون قوّة عمل مقيدة (unfree)، غير حرة. وسأتبع المخطّط التي قدّمته نيكولا فيليبس (Nicola Phillips) في مقالها الصّادر سنة ٢٠١٣ والذي تناولت فيه مسألة قوة العمل المقيدة في تحديد العمل المعاصر غير الحر.

> اللَّاجِئُونَ بِصفتهم قوّة عمل مقيدة

يتضمّن البعد الأول لهذا المخطّط العقودَ اللّاشرعيةَ والشفويةَ والعقودَ قصيرة الأجل التي تقوم على ‹‹المديونية›› [...] والتي تستخدم لتأديب العامل(ة) و تُغلّه(١) ضمن تلك العلاقة، وغالبا ما يتمّ التلاعب بتلك العقود بهدف استغلال العامل. >> هُمّة في المنطقة الزراعية حيث قمنا ملاحظاتنا وسطاء العمالة وهم شخصيات محورية في علاقات الإنتاج في قطاع الزراعة. وقد تجلّى تنامى دورهم الفعال المطلق مع حلول السّوريين الذين لا يتقنون أيضا اللّغة المحلية، إذ يحصل الوسطاء على حصّة من كل أجر يوميّ تقدّر عادة بنسبة ١٠٪. وهم يضطلعون بدور المفاوض في الحصول على شغل وعلى الإقامة ودفع أجور العمال ويتدخّلون في ضمان إتمام الإضطلاع بالمهمة وحلّ أي قضايا تطرأ العمال في علاقاتهم بأصحاب العمل، ممّا يرغم العمّال اللاجئين على الإتكال المطلق على الوسطاء الزراعيين.

أمًا ثاني الملاحظات فتتضمّن فكرة مفادها أن التقييد ‹›لا يتألّف أساسا من النفاذ المكره للعمل بل من الخروج المحظور منه، إذ يخضع تحديد شروطه في الكثير من

الأحيان إلى المديونية و / أو إلى حجب الأجور حتى نهاية العقد». في حالتنا هذه ، يتمّ دفع الأجور في نهاية موسم المحاصيل الخاصة بكل مُنتَج والذي قد يستمر لمدة تراوح بين ستة وسبعة أشهر، يُمنح العمال خلالها إمّا بعض مصروف الجيب أو يخضعون مقيّدين معقولين لمديونية السّوق المحلية التي علكها الوسيط نفسه.

تتمثّل ثالث الملاحظات في أنّ الأشكال المعاصرة للعمل القسريّ لا تنطوي عموما على عمل دون أجر ولا تشمل المال مقابل العمل. بل أنّ ن الأجور لا تساوى على الإطلاق قيمة العمل المضافة التي تشملها شروط العمل تلك.>> و تظلّ الاجور كما تلفتُ إليه ملاحظاتنا متدنّيةً غير منصفة وغير مكافئة للأجر المتَّفق عليه بموجب شروط التعاقد إذ يصل الأمر في الحالات الأكثر تطرفا إلى عدم تقاضى العمّال أجرًا لكنّهم يجدون أنفسهم مرغمين على البقاء وتحمّل أثقال العبئ طمعا منهم في استرداد ‹‹المال المحفوظ››، ولو جزئيًا على الأقلّ.

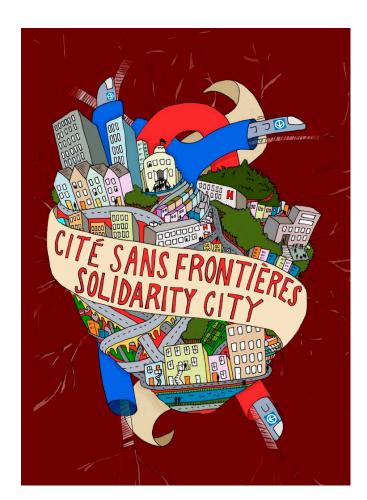
نخلص إلى أن تشكّل القسرية أو الحرّيات المعقولة يتمّ في تعاريف الظروف الاستغلالية « في ارتباط بظروف عمل قاسية ومُهينة وخطيرة ترافقها انتهاكات لحقوق العمال (وغالبًا ما تكون انتهاكات لحقوق الإنسان) وعدم امتثال لشروط العمل. كما تكتسى أشكال الإكراه والتلاعب سعيا إلى الدفع بالعمال إلى بذل مجهود أَظْنَى ولفترة أطول وبأجر أكثر تدنِّ، بحيث يرزحون تحت وطأة ظروف أشبه بحياة الرقيق إذ يقيم اللاجئون في خيام مبنية على حقول مستأجرة لهذا الغرض من قبل الوسيط (يدفع العمال أيضًا إيجارًا لوضع خيمة) في غياب البنية التحتية الأساسية وهم يدفعون كذلك ثمن المياه أثناء استخدام الكهرباء «بشكل غير قانوني» عن طريق تفرّع الكابلات على الأسلاك التي يقيمونها على منبسط الحقول. وللوسيط الزراعي وحده تحديدُ مكان العمل وفقًا لموسم محاصيل معيّنة لا يصير العمال على علم مكان جَنْيها سوى بضعة أيام قبل اضطرارهم إلى الانتقال إلى مكان مختلف.

تضمّ تركيا بالتأكيد أكبر عدد من اللاجئين لكنها لا توفّر لهم أيّة حياة كرهة ولا تساعدهم على خوض مسار اندماج، كما لا تقدّم لهم وعودًا بالمستقبل، بل، وعلى العكس من كل ذلك، يتشكل الأنموذج التركي من التدابير غير المنظمة واليومية التي تسترشد بالضرورات السياسية الداخلية والخارجية. وعليه، من غير المحتمل أن يقدّم هذا الأنموذج لشعب تركيا أنموذجًا للحياة المشتركة يتسم بالشفافية والتنظيم. هل مكن الحديث عن حكومة تركية جديرة بالثقة، مسؤولة وتخضع للمساءلة ؟ وهل مكن الحديث حقيقةً عن أنموذج؟

توجّه كلّ المراسلات إلى باديز يلمز على العنوان الإلكتروني bedizyilmaz@yahoo.com

> إزالة الحدود فى مدن التضامن

السيمس ، الله قدماء ،(Sarah Schilliger) بخيليش ق السرملق



أصبحت المدن في جميع أنحاء العالم مساحة للنضال والتجريب حول مستقبل أنظمة الهجرة، ولكنها أيضًا مساحة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الحضرية نحو الحق في مدينة للجميع. صورة: مدينة التضامن

ينما يواصل قادة الدّول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الدّفع نحو فرض قيود على سياسات الهجرة، قابلين بوفاة الآلاف المؤلّفة من الناس في عرض البحر الأبيض المتوسط، ومجرّمين كلُّ من يسعى لنجدة الاجئين المنكوبين المعرّضين للخطر في البحر وإنقاذهم، تعلن الحكومات المحلّية في مختلف المدن الأوروبية مدنها «مُدنَ تَضَامُن». وهكذا غدت المدن فضاءات للنّضال وخوض التّجارب حول مستقبل أنظمة الهجرة، ولكنها فضاءات تسعى كذلك إلى تحقيق الديمقراطية الأساسية للحياة الحَضَرية حيث الحقّ في المدينة للجميع. تبيّن هذه النضالات من أجل «المواطنة الحَضَرية» الإمكانيات التي تحظى بها المدن في تحدٍّ لفشل الدولة الأمة في رسم الحدود الوطنية والدفاع عنها لا فحسب بل وفي مواجهة المعانى الجوهرية التي تتضمّنها المواطنة على حدّ سواء.

>جسور العبور من البحر إلى المدينة

يشمل التدخّل السياسي ذو الدلالة البالغة على المستوى المحلّى في الالتزام بفكرة «المدينة الملاذ». ففي إطار إعطاء وجه إنساني وتضامني تقدّم رؤساء البلديات التّقدميون في المدن السّاحلية الإيطالية (مثل نابولي وباليرمو) وإسبانيا (برشلونة) بفتح موانئهم أمام المهاجرين الذين تقطعت بهم السُّبل، كما عرضوا استقبال سفن إغاثة المهاجرين الذين تمّ إنقاذهم في البحر المتوسط. ونتيجة لغرق المئات من الناس على مرأى من ساحل صقلية، كان ليولوكا أورلاندو (Leoluca Orlando)، عمدة العاصمة الصقليّة باليرمو Palermo أحد أول العُمد في أوروبًا الذين أعلنوا مدنهم «مدينة الملاذ». لقد بلغت عبارته حيّزا بالغ الأثر في كسب الإهتمام في مختلف أنحاء أوروبا بقوله : «إن سألتموني عن عدد اللاجئين الذين يقيمون في باليرمو، فلن أجيب: ٦٠,٠٠٠ أو ١٠٠,٠٠٠. بل ستكون إجابتي ٥لا أحد. فمن يأتي إلى باليرمو هو بالتأكيد باليرميُّ ، . كما تشترط «إتفاقية باليرمو « التي استحدثها أورلاندو إتاحة حرية التنقّل وربط الحقوق المدنية حصريًا مكان إقامة الشخص.

واتسع المدى ليشمل مدنا أخرى إذ أبدت الحكومات المحلّية في المدن في ألمانيا استعدادها لتوفير ملجأ للأشخاص الذين يبحثون عن منزل آمن. ووقفت التحالفات الواسعة (مثل «Seebrücke» و «unteilbar مع الآلاف من ناشطي المجتمع المدني وقفة صامدة من خلال المظاهرات المتكرّرة والتّعابير الإبداعية مدافعة عن تهيئة موانئ آمنة داعية بذلك إلى توفير مسارات هروب آمنة تقى المهاجرين الأخطارَ وتُلغى تجريم الإنقاذ البحري، وتنادى باستقبال مباشر وإنساني للاجئين يتّخد شكل برنامج إعادة توطين.

> النفاذ إلى البنية التحتية الحضرية دون خوف

لقد استلهمت المدن الملاذ في أوروبًا من التجارب التي خيضت في أمريكا الشمالية لا سيما حركة مدن الملاذ التي تنامت منذ ثمانينات القرن الماضي. إذ كان منطلق إنشاء ‹‹المدن الملاذ››حماية الأشخاص المقيمين غير الشرعيين الذين يواجهون الترحيل. وفي هذا السياق تعاد عملية إنتاج مسألة الحدود في كل تفاصيل الحياة اليومية من الإلتحاق بالمدرسة إلى الرعاية الصحية أو إستعمال وسائل النقل العمومي، إذ يُستبعد المهاجرون الذين لا يتمتّعون بإثبات الوثائق القانونية ويُحرمون من فرص الحصول على الخدمات الأساسية إضافة إلى تجريههم وإيقافهم وترحيلهم.

وسعيا إلى حماية سكان المدن المهاجرين من الترحيل ومساعدتهم على النفاذ إلى البنية التّحتية والحقوق الاجتماعية في المناطق الحضرية، تم اختبار أشكال مختلفة من الممارسات التضامنية والتعاون بين الحركات الاجتماعية والحكومات المحلّية التي تعارض جلّها السلطات الوطنية وسياسات الهجرة الخاصة بها. وفي إطار حماية المهاجرين تمّ إعداد مبادرة عدم سؤال الأشخاص عن أوضاعهم بوصفهم مهاجرين واعتمادها، إذ تحظر سياسة «لا تسأل لا تخبر» (كما تمّ تقديمها في مدينة



لافتة شبكة تضامن المهاجرين عبر الحدود. الائتمان: التضامن عبر الحدود.

> تورنتو Toronto) موظفى المدينة الذين يقدّمون الخدمات العامة عن السؤال عن حال المهاجرين («لا تسأل») ، وإن وجدت المعلومة، تمنع إحالتها إلى السلطات الحكوميّة الأخرى («لا تخبر»). وبادرت بعض المدن الأخرى مثل نيويورك أو سان فرانسيسكو إلى إصدار بطاقات هويّة بلدية لكل شخص يمكنه إثبات هويته وإقامته في المدينة، ممّا يتيح للأشخاص الذين لا يتمتّعون بوضع إقامة منتظم مزيدًا من الأمان في حياتهم اليومية بالمدينة وتيسيرا في النفاذ إلى موارد المدينة.

> حاليًا، واستلهاما من مدينة نيويورك، تعالت أصوات نشطاء حركة المدن الآمنة أو ‹‹المدن الملاذ›› إلى استحداث بطاقات هوية المدينة في مدن مختلفة ناطقة باللُّغة الألمانية (مثال هامبورغ Hamburg وزيوريخ Zurich وبرن Bern)، وتجدر الإشارة إلى الاستعداد الفعلى لدى الحكومة المحلّية لمدينة برن لتوفير مثل هذه البطاقة موضع الخلاف حول معايير الحصول عليها ومحتواها الملموس.

> إلغاء الحدود

تضطلع الحكومات المحلّية في المدن داخل نظم الحدود الدّاخليّة بدور محوري في ظلّ اعتماد تنمية خدمات الرّعاية وتنفيذها على تأويلات اللّوائح المحلّية. وجرّاء التضييق على الحقوق الإجتماعية الخاصّة بالمهاجرين ذوى الأوضاع الهشة بما عِثّل شكلاً من أشكال الرقابة الداخلية للهجرة، يغدو أمر توفير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية للمهاجرين غير الشرعيين محليًا تحديًا للمفهوم القائم للحدود الوطنية.

يعكس هذا تعزيزا لمفهوم المواطنة: مواطنة لا يعتمد تحديدها على كونها وضعا فقط ولكن سيرورة تشمل مفاوضات حول النّفاذ إلى حقوق المواطنة هذه وممارستها. يولى هذا التعريف اهتماما أقلّ للقوانين المنظّمة ويركّز خلافا لذلك على العلاقات الإجتماعية المحدّدة، وعلى المعايير والممارسات التي تقوم على التضامن والتفاوض بشأن الإنتماء. ولذلك يصبح من أكثر الأمور إلحاحا التركيزُ على الفضاءات الحقيقية حيث تتمّ العمليات التفاوضية بشأن حقوق المواطنة في الحياة اليوميّة، وحيث تتمّ ممارسة أشكال تضامنية جديدة في تعاريف المجموعات الحضرية.

لا يتمثّل المشكل موضع الإثارة في هذه الحالة في مسألة الهجرة أساسا بل في عدم التكافئ في توزيع الحقوق الإجتماعية وفي النفاذ المتفاوت للموارد، ممّا يحدث تحوّلا في الخطاب ذي الصّلة بالهجرة، خطابا ينأى عن ‹‹التكامل الإلزامي›› الراهن ويهدف لمعالجة أوجه التفاوت ومسألة المشاركة الإجتماعية. تكمن في هذا السياق العلاقة بالنضالات التي تخاض راهنا من أجل ‹‹الحق في المدينة›› والتي يتحدد

جوهرها مناهضة التّجديد والتطوير المرتبط مقدم الاغنياء وبرفع قيمة الممتلكات في الأحياء، ومناهضة تسليع الفضاءات العامّة من أجل الحق في الإعتمادات المشتركة المخصّصة للبنية الأساسية في المناطق الحضرية والحقّ في المشاركة .

> يوتوبيا ملموسة

ما تشترك فيه كل هذه المبادرات التي تحتشد تحت شعار «المدينة المتضامنة›› استقراء ليوتوبيا ملموسة تكتسى القدرة على القيادة نحو الخروج بنا من دائرة القيود والمعوّقات السياسية من خلال عملية التأليف بين قضايا الهجرة والسياسة الاجتماعية بدلاً من تأليب الواحدة ضدّ الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح مفهوم المدن الملاذ بناء تحالفات واسعة في مكافحة الفقر وفي الحصول على مسكن إجتماعي وفي التمتّع بالبنية الأساسية في المناطق الحضرية، وكذلك في المشاركة الديمقراطية والثقافية. انطلاقًا من الإحتياجات والحقائق البالغة التماس في الفضاء الحضري، يمكن أن تتّحد النّضالات اليومية وتتظافر جهود مختلف الحركات الاجتماعية التي عادة ما تعمل بشكل منعزل، لتخلق في أفضل الأحوال وعيًا جديدًا بأشكال الاستغلال والقمع والتمييز التي يواجهها الأشخاص بشكل مشترك داخل منطقة حضرية متنوعة التركيب.

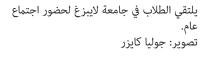
غالبًا ما يعود لهذه المبادرات الملموسة والحركات الشعبية النابعة من القاعدة وضع أسس بعض التجارب السياسية، إذ بات من بالغ الأهمية إرساء جسور تربط بين الناشطين والسياسيين التقدميين في المدينة وبين السلطات/ الإدارات المحلية حتّى بلوغ التنفيذ المثرى. ومع ذلك، لا تنبغى المبالغة في تقدير المستوى الحضري، إذ وعلى الرغم من وجود مساحة للمناورة، تدمج المدن في إطار بُنية سلطوية شاملة وتظلّ الدولة الأُمّة مجالا جوهريًا للنضالات السياسية.

ختاما يتضمّن مصطلح المدن الملاذ الأرضية الخصبة لخلق فهم جديد لمعنى الإنتماء. إذ لا يقوم الأمر على هويّة ‹‹الآخر›› المتصور وكيفية رسمها بل بالأحرى على إتاحة فرصة تخيّل مشترك ل››نحن›› جديد. سيكون هذا تكييفا لاستحقاق لطالما انتظرناه لنستخدمه في سياق مواجهة الواقع القائم لمجتمع ما بعد الهجرة، حيث تدرك (الهجرة) بصفتها حقيقة واقعة ينبغي أن تؤخد في الحسبان.

توجّه كلّ المراسلات إلى باديز يلمز على العنوان الإلكتروني sarah.schilliger@unibas.ch

> طلبةُ أنصارُ للمستقبل: نحو سياسات طبقيّة إيكولوجية

يوليا كايزر (Julia Kaiser)، جامعة لايبزيغ، ألمانيا، وياسبر ستانج (Jasper Stange)، جامعة هامبولت، برلين، ألمانيا





لك يف سيكون عالمنا بعد قرن؟ وفق دراسات حديثة، سيكون أغلب سكان الكوكب معرضين لدرجات حرارة لا يتحملها البشر لعدّة أسابيع في العام، وستمسّ القحولة أكثر من ٣٠ بالمئة من مساحة الأرض، وسيرحّل أكثر من مليار شخص من المنطقة الاستوائية. واستخلص الفيزيائي الألماني هارالد ليش من مليار شخص من المنطقة الاستوائية. واستخلص الفيزيائي الألماني هارالد ليش المتعلّم عنها أن تعترف أنّها لا تتعلّم إلا عبر الكوارث. لا يبدو أنّنا نهتم جديًا بتجنّب الكارثة، رغم وعينا الكامل باقترابها.

ورغم ذلك، يقوم شباب حول العالم بإظهار غضبهم في الشارع مطالبين بتغيير السياسة البيئية، بإلهام من إضرابات غريتا نونبرغ (Greta Thunberg) المدرسيّة الأسبوعيّة. وقد تطوّر ذلك إلى حركة عالميّة باسم «جُمُعَاتُ المُسْتَقْبَلْ» (Fridays) (for Future (FFF)). يهدف أعضاء الحركة إلى تسليط ضغط على السياسيّين أساسا لإلزامهم بجعل الاحترار العالميّ في حدود ١,٥ درجة كما نصّ اتفاق باريس حول المناخ، وذلك عبر إضرابات مدرسيّة أسبوعيّة ومظاهرات وأشكال احتجاج أخرى.

في ألمانيا، لاقت الحركة قبولا واسعا، حيث أسست أكثر من ٢٥٠ فرعا محليًا، وعبّر ٥٥ بالمئة من الناس عن دعمهم لمشاغلها. وتضامنا مع قضية طلبة المدارس، تأسست منظمات على غرار «علماء من أجل المستقبل» و»فنانون من أجل المستقبل». وعِمَّل توسيع القاعدة الاجتماعيّة أهم هدف استراتيجيّ للحركة، فكلما كبرت زادت قدرتها على الضغط على المسؤولين. الجميع، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسيّة، مدعوون للانضمام إلى المعركة ضد الأزمة المناخيّة الوشيكة ـ وقد استجاب كثيرون للدعوة. يتباين هذا الأفق الاستراتيجيّ مع النزعات الأساسيّة للنشاط البيئيّ خلال العقود الأخيرة، فعبر مقاربتها القائمة على إشراك أعداد كبيرة من الناس في الاحتجاجات، تمتيد هيكليّ جوهريّ. عتلك حركة «جمعات المستقبل» القدرة على إحداث تغيير هيكليّ جوهريّ.

في ألمانيا، انظم طلبة جماعيًا إلى جمعات المستقبل مطلع عام ٢٠١٩ تحت اسم «طلبةٌ أنصار للمستقبل»، ونجادل في ما يلي أنّهم قادرون على إحداث تأثير مهمّ في الطبيعة السياسيّة للحركة البيئيّة عبر ترسيخ مقاربة منهجيّة ومبنيّة على فهم طبقيّ في صفوف المنظمة التي تحوي أغلبيّة الناس. سنلخصّ بإيجاز تاريخ «طلبة أنصار للمستقبل» الوجيز، ثمّ نقدم تحليلا لميزات مقاربتها لسياسات المناخ، وننتهي بتقديم بعض الاقتراحات حول الكيفية التي بها يمكن للطلبة والعلماء الاجتماعيّين حول العالم دعم الحركة في مواجهة الأزمة الوشيكة التي تواجه البشريّة.

> «جمعات المستقبل» تغزو الجامعات

غداة صعود»جمعات المستقبل» السريع، بدأ الطلاب الناشطون على المتداد ألمانيا، في ربيع عام ٢٠١٩، نقاشا حول كيفيّة إشراك جامعاتهم في حركة المناخ الناشئة. منذ البداية، كان الهدف تنظيم أكبر عدد ممكن من الطلبة عبر تربيب اجتماعات مفتوحة تحت شعار «تحرّك الآن! فلندخل الاحتجاجات إلى الجامعة: في سبيل عدالة مناخيّة». جذبت تلك الاجتماعات حوالي ٣٠٠ طالب في كلّ منها، ويعود ذلك جزئيا إلى الأثر المهم الذي تحظى به «جمعات المستقبل» في الخطاب العموميّ. في غضون بضعة أشهر، نظمت تلك المجموعات، المتكونة من نشطاء وطلبة متنوعين سياسيّا، اجتماعات عامة في أكثر من المترين جامعة على امتداد البلاد، وكانت في كثير من الأحيان أكبر تجمعات سياسيّة شهدتها تلك الجماعات منذ أعوام. كيف تحقّق هذا النجاح السريع؟

سنأخذ التقنيات التي استخدمت في مدينة لايبزيج شرق ألمانيا كنموذج تمثيليً على اعتبار أنّه تم تبنيها في عدّة مدن أخرى. لبلوغ أكبر عدد ممكن من الطلبة،

طبّق طلبة لايبزيج المفاهيم التي طُورت لتنظيم النقابات. لفرض تنظيم اجتماع عام، تم السعي إلى جعل بقيّة الطلبة يعلمون عن الاجتماع ويقررون بصفة نشطة المشاركة أو عدم المشاركة فيه. لذلك، تم توزيع عريضة تضامن مع «جمعات المستقبل» تطالب بعقد اجتماع عام لمنقاشة اتخاذ خطوات في سبيل جامعة ومدينة أكثر استدامة. نشر النشطاء والمناصرون العريضة بشكل منظّم في جميع الكليّات وفي الحرم الرئيسيّ، وأعلموا الطلبة بها خلال المحاضرات، بمساعدة من إطار التدريس في أحيان كثيرة. وفي غضون أسبوع، وقع كان ٢٥٠٠ طالب قد وقعوا عريضة.

خلال الاجتماع، اتفاق الطلبة على حزمة مطالب بعد تركيز خطباء من الجامعة والاتحادات على ترابط السياسات البيئيّة والسياسات الاجتماعيّة. وفي مدن أخرى على غرار برلين، تجاوزت المطالب الجامعات لتشمل الاتحادات وسياسات المدينة؛ وتهت دعوة الاتحادات إلى «إضرابات المناخ»، وتم حثَّ مجلس شيوخ برلين لاتخاذ خطوات في اتجاه تأسيس نظام نقل جماعيّ مجانيّ وأكثر امتدادا.

> تبادل على امتداد العموم الوطنيّ وتعميم الأساليب

لنشر الأساليب التي يتبعها النشطاء في المدن على غرار لايبزيج وبرلين، نُظم اجتماع وطنيّ لنشطاء «طلبةٌ أنصار للمستقبل» في جوان/حزيران عام ٢٠١٩، شمل ممثلين عن أكثر من ٣٠ مدينة. تمّ تقديم والمقاربات الناجحة في تعبئة الجامعات ونقاشها، وتمّ استدعاء المنظّمة النقابيّة والكاتبة الأمريكيّة جاين ماكاليفي (Jane McAlevey) لتعليم النشطاء الأساليب التنظيميّة المجرّبة ومناقشة الخطوات القادمة لحركة المناخ. مثّل هذا التجمّع حجر الزاوية في مسار التنسيق الوطنيّ بين نشطاء المناخ الطلبة. ونظّم النشطاء، متسلحين بتلك الأساليب، اجتماعات عامة في أربعين مدينة بحلول نهاية الفصل الدراسيّ الصيفيّ.

بالتزامن مع ذلك، بدأ الطلبة في الانخراط بنشاط في الحوارات التي أطلقتها «جمعات المستقبل» مع الاتحادات. وحتى ذلك الوقت، كانت أغلب الاتحادات الرئيسيّة في ألمانيا مع نشطاء «طلبةٌ أنصار للمستقبل» و»المستقبل» قد التقت على المستويين المحليّ والوطنيّ. كانت مثل هذه التقاربات بين الاتحادات والحركات الاجتماعيّة في ألمانيا نادرة خلال الأعوام الماضية. وتبدو بعض الاتحادات، مثل تلك التي تمثّل عمال النقل العموميّ، حليفا طبيعيّا للحركة المناخيّة نظرا لكثرة المصالح المتداخلة بينها. على سبيل المثال، شجّع رئيس «نقابة الخدمات الموحّدة» (ver.di)، فرانك بيسرسكه (Frank Bsirske)، أعضاء اتحاده علانيّة على حضور يوم الإضراب العالميّ بتاريخ ٢٠ سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٩، وذلك عقب حوارات مع نشطاء «جمعاتُ المستقبل». مع ذلك، انخرطت اتحادات «إي جي ميتال» (IG Metall) بالغة القوة، التي تمثّل قطاعات الصناعة كثيفة الكربون، في حوار مع «جمعات المستقبل» رغم أنّ مواطن شغلهم عرضة لأن تكون أكبر المتأثرين في حال إجراء إعادة هيكلة بيئيّة للاقتصاد. وسوف يكون على حركة المناخ حلّ الكثير من المشاكل والإجابة على الكثير من الأسئلة لخلق إمكانيّات تعاون فعليّ مع الاتحادات، ومع ذلك، قد تقود تلك التقاربات إلى نشوء حركة مناخيّة جماهيريّة تحظى بقوّة كافية لخلق تغيير اجتماعيّ وبيئيّ فعليّ.

> نوعٌ جديد من الحركات المناخيّة؟

يمكننا، بناء على الاتجاه المعروض أعلاه الذي اتخذته «طلبة أنصار للمستقبل»، استخلاص بعض المميزات التي تمثّل، إذا ما نُظر إليها في جملتها، أمرا نادرا إن لم فريدا ضمن الإطار الواسع لحركة العدالة المناخية.

أولا، يسعى «طلبة أنصار للمستقبل» إلى جعل النضال لمواجهة الأزمة المناخيّة مسألة تهمّ أغلبيّة المجتمع. وهي، بناء على ذلك، تختلف عن أشكال

فعل أخرى (لا تقلّ أهميّة) تطالب المنخرطين فيها بقبول مخاطر جسديّة وقانونيّة، على غرار احتلال المناجم السطحيّة أو الغابات. تلك الأشكال من النشاط تستقطب حتما في الغالب نشطاء جذريّين إلى حدّ ما، وهو ما يبقيها في مجال تطلق عليه جاين ماكاليفي اسم «النشطاء المنتقين». في مقابل ذلك، تشدّد «جمعات المستقبل» على طموحها لتوفير فضاء لأغلبيّة المجتمع في «إضراباتها» الأسبوعيّة، وتشاطرها «طلبة أنصار للمستقبل» التوجّه.

تحمل المقاربة الموجّهة نحو الأغلبيّة مقتضيات للعمل بين الطلبة ولتشكيل تحالفات مع فاعلين آخرين. ضمن الجامعات، تسعى «طلبة أنصار للمستقبل» إلى طرح قضيّة الأزمة المناخيّة على كامل الجسد الطلابيّ عوض التقيّد بفعاليّات أضيق تتوجّه فقط إلى المنخرطين في النشاط-الضال المناخيّ. لقد نتج عن تلك المقاربة تسييس أعداد كبيرة من الشباب خلال الأشهر الأخيرة، وقادت تلك الاستراتيجيّة نحو نموّ سريع للمهارات وللثقة في صفوف النشطاء الأساسيّين؛ وحتى من لم يكونوا قطّ ملتزمين سياسيًا صاروا الآن يتحدثون أمام مئات الطلبة وينظمون تظاهرات وهِثلون الحركة في الحوارات مع الاتحادات. ومن المثير للاهتمام أنّ أغلب هؤلاء النشطاء شابات.

ثانيا، عندما يتعلق الأمر بتوسيع القاعدة الاجتماعيّة للحركة خارج أسوار المعاهد والجامعات، يتقاسم «طلبة أنصار للمستقبل» (وأجزاء من «جمعات المستقبل»)، من ناحية الممارسة على الأقلّ، تصوّرا طبقيًا مخصوصا عن معنى «الأغلبيّة». اتصلت وجوه بارزة في «جمعات المستقبل» بأحزاب سياسيّة، ومشاريع تجاريّة وحتى ببنوك لحشد مزيد من الدعم للحركة، وعبّرت عن ثقة كبيرة في مؤسسات على غرار الاتحاد الأوروبيّ لمحاربة التغيّر المناخيّ. ينقد كثير من نشطاء «طلبة أنصار للمستقبل» تلك النزعات، وسعيا لدمج فاعلين اجتماعيّين آخرين في الحركة كوّنت مجموعات عمل لتأسيس حوار مع النقابات لتنظيم أغلبيّة تتكوّن من الأجراء.

لا يهدف ذلك للتعبير عن التضامن المشترك فقط، بل هو أيضا بحث عن حلفاء محتملين في إضرابات يمكن خلالها استغلال قوّة مفاوضة اقتصاديّة لتحقيق تحسينات اجتماعيّة وبيئيّة. لا تنبع هذه المقاربة تجاه النقابات من مجرّد الاعتراف بالقوّة الاقتصاديّة للعمال المنظّمين، بل هي أيضا تمثّل محاولة لتجاوز التناقض المزعوم بين الحفاظ على المناخ العالميّ ومصالح العمال، وعلى الأخص منهم العاملون في قطاعات اقتصاديّة تنتج الكثير من الكربون. تعمل أحزاب اليمين والوسط بلا كلل، وبنجاح في حالات كثيرة، على تعزيز تلك السرديّة التي تستفز بوجه خاص المتضررين مباشرة من إعادة هيكلة الاقتصاد، على غرار منطقة لوزيتس (Lausitz) المنجميّة في ألمانيا الشرقية السابقة. وبينما تبقى أسئلةٌ أساسيّةٌ مطروحةً، أظهرت الحوارات بين نشطاء «طلبة أنصار للمستقبل» والنقابات مؤخّرا مصلحة المناخ العالميّ وسواق الحافلات وعمال الصلب متقاربة في أحيان كثيرة.

> آفاق المستقبل القريب

خاصيتا نظرة «طلبة أنصار للمستقبل» هاتان أنهما استراتيجيّتان: سعي لانخراط نشط لأغلبيّة المجتمع في حركة المناخ ومقاربة طبقيّة لتنظيم تلك الأغلبية ـ وهما تفتحان الباب لأشكال نشاط قادرة على إحداث تحقيق تغيّر هيكليّ على سبيل مجتمع أكثر استدامة عبر نشاط- نضال الأغلبية الذاتيّ. على سبيل المثال، قد توفر المفاوضات القادمة في ألمانيا حول قطاع النقل العموميّ، والتي ستتم على مستوى وطنيّ، فرصة لبناء تحالف بين نشطاء المناخ والاتحادات والمجتمعات المحليّة. وعلى غرار قطاعي الصحة والتعليم، يؤثر النقل العموميّ في التغير المناخيّ بشريّ المنشأ وهو كذلك ضروريّ لإعادة الانتاج الاجتماعيّ ورفاه مدن ومناطق بأكملها.

بناء على ذلك، يمكن لـ»طلبة أنصار للمستقبل» تنظيم مجموعات مفتوحة في أحيائهم وجامعاتهم تتضامن مع الموظفين، وربما تساندهم في الإضرابات، إلخ. ويمكن

للضغط السياسيّ الخارجيّ من تمارسه حركات اجتماعيّة، على غرار «جمعات المستقبل» و»طلبة أنصار للمستقبل»، تسييسَ مسار التفاوض الجماعيّ والتشديد على الأهميّة بعيدة المدى لتلك المفاوضات بالنسبة إلى المجتمع. يمكن لتوحيد جهود الاتحادات وحركة المناخ الجماهيريّة تحقيق ظروف عمل أفضل وأجور أعلى لموظفى النقل العموميّ، وتحسين معايير عيش مستخدميه عبر توسيع البنية التحتيّة للنقل العموميّ وإنهاء تسليعه، وتخفيض انبعاثات الكربون عبر تقليص النقل الفرديّ بالسيارات.

تقوم الاستراتيجيّة السائدة في صفوف النشطاء البارزين في «جمعات المستقبل» على الوثوق في الأحزاب السياسيّة والشركات ومؤسسات الدولة لحلّ الأزمة المناخبة المحدقة، لكنّها بلغت طريقا مسدودا. لعبت تلك الاستراتيجية دورا في الصعود السريع لحزب الخضر في ألمانيا، وقادت إلى هيمنة التغيّر المناخيّ على الخطاب العموميّ لأشهر، لكنّها لم تُسْفِر عن أفعال ملموسة في اتجاه إعادة الهيكلة البيئيّة للاقتصاد والمجتمع الألمانيّ ككلّ. وقد يوفر التوجه نحو بناء سياسة بيئيّة طبقيّة، تجمع الاتحادات في النضال جنبا إلى جنب مع حركة المناخ في سبيل تحول بيئيّ واجتماعيّ، طريقا للخروج من ذلك المأزق الاستراتيجيّ.

> انظموا إلينا!

نحن نعتقد أنّ الجامعات تملك قدرة على الاضطلاع بدور مهمّ في بناء حركة مناخ واسعة، قائمة على الطبقة وعالميّة. يتطلب ذلك وجود هيكل طلابيّ

منظم وعلماء نقديّين يساندون بنشاط مسار التنظيم ويطورون إسهامات نظريّة من أجل فهم أعمق لأسباب الأزمة المناخيّة وسبل حلّها. ليست هذه محض مواضيع تهمّ العلوم التقنيّة والطبيعيّة إذ لن توقف التكنولوجيات المستدامة لوحدها التغيّر المناخيّ ذي المصدر البشريّ. يجب أن تتم إعادة هيكلة اقتصادنا ومجتمعنا بأكمله. ويطرح سؤالا «كيف يتمّ ذلك» و»ما هي الآثار المترتبة عنه» على العلماء الاجتماعيّين ويجب عليهم الإجابة عنهما.

لنكُنْ أكثر تدقيقا: أيها الطلبة، تنظّموا في حركة المناخ! أيها العلماء، انحازوا في بحوثكم إلى الأسئلة الملحّة التي تواجه البشريّة واجعلوا نتائجها متاحة للعموم ! أخيرا، اعملوا معنا لتقوية الحركة. حاليًا، يناقش «طلبة أنصار للمستقبل» إمكانيّة تنظيم إضراب طلابيّ حول المناخ يستمر أسبوعا كاملا. طوال تلك الفترة، مكننا فتح الجامعات للعموم وتنظيم محاضرات ونقاشات حول الأزمة المناخيّة وحلولها الممكنة. عرّف اتحاد رؤساء الجامعات الألمانيّة دور الجامعات على أنها «مراكز للثقافة الديمقراطيّة تسهم في النقاشات البناءة حول إتقان حلّ التحديات الكبرى المطروحة على المجتمع». وعلى ضوء الوضع الحاليّ للعالم ومستقبله القريب، نظن أنّ الوقت قد حان للاضطلاع بهذه المسؤوليّة.

> توجّه جميع المراسلات juliaidakaiser@gmail.com إلى جوليا كايزر على العنوان jasper.stange@hotmail.de وإلى ياسبر ستانج على العنوان

> التعليم الكاثوليكي الخاص في السنغال

بقلم مصطفى تامبا (Moustapha Tamba) ، جامعة شيخ أنتا ديوب ، داكار ، السنغال ،

ع ظل التعليم الكاثوليكي الخاص هو السائد في السنغال اليوم. فقد عهدت الإدارة الاستعمارية تعليم اللغة الفرنسية للكنيسة بداية من سنة ١٨١٦، وخاصةً للأبرشيات مثل أخوات القديس Religieuses de Saint-Joseph de) يوسف كلوني Cluny)، وإخوان بلورميل (Frères de Ploërmel)، مبشرى الروح القدس (-Missionnaires du Saint Esprit)، وأخوات الحبل بلا دنس من كاستريس (Immaculée Conception de Castres)، وبنات Filles du Saint-Cœur de) قلب مريم المقدسة Marie). خلال القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الثانية، سار تطور التعليم الكاثوليكي خطوة حاسمة إلى الأمام في ظل تأثير المونسنيور مارسين لَفيبفر (Monseigneur Marcel Lefebvre) والقس فيكار (Vicaire Apostolique) من ۱۹۶۰ إلى ۱۹۲۰. كما توطنت أبرشيات أخرى مثل أخوة القديس غابرييل (Frères de Saint-Gabriel)، وإخوان القلب المقدس (Frères du Sacré Cœur)، وأخوات أورسولين (Sœurs Ursulines)، وأخوات القديس تشارلز

أنجيه (Sœurs de Saint-Charles d'Angers)، والماريستس (Maristes).

بعد الاستقلال، وتحديدا بعد سنة ١٩٦٠، أوكلت الكنيسة التدريس إلى المديرية الوطنية للتربية الكاثوليكية في عام ١٩٧٠، ليتم إنشاء هيكل تنسيق وطني سنة ١٩٧٦، لتحل اليوم محله أمانة وطنية. ومنذ عام ٢٠٠٣، أصبح التعليم الكاثوليكي الخاص عثابة جمعية تسمى «المكتب الوطني للتعليم الكاثوليكي» بالسنغال.

ومع ذلك، تم إكساء اللامركزية على التعليم الكاثوليكي الخاص من خلال إنشاء مديريات الأبرشيات، حيث توجد سبع أبرشيات لكل واحدة منها مديرية أبرشية للتعليم الكاثوليكي، أو ما يعبر عنه ب» ديديك» (Didec= مجموع اختصارات كلمات اسمها الفرنسي-المترجم)، وفيها يتولى مدير الأبرشية مسؤولية جميع المدارس الكاثوليكية في أبرشيته بتفويض من أسقف الأبرشية نفسه.

لإجراء هذه الدراسة، اتجهنا إلى المسؤولين عن التعليم الخاص الكاثوليكي، ولاسيما إلى رئيس مديرية أبرشية التعليم الكاثوليكي في أبرشية داكار وأمين المكتب الوطني للتعليم الكاثوليكي بالسنغال قصد الحصول على البيانات الكمية. يوجد المكتبان بشركة. س.إ.س.أ.ب بحي باوبابس في داكار مقابل كنيسة القديس سان بيتر، وقد أجرينا مسحًا وثائقيًا باستخدام الأرشيفات المتاحة لنا. ونقدم في ما يلي نتائج الدراسة في شكل جداول فرز مشتركة أو مزدوجة الفرز.

يوضح الجدول ١ أن أبرشية داكار تمثل لوحدها حوالي ٥٠ في المائة من إجمالي عدد المدارس، وهي تتكون من منطقتين رسوليتين، تشمل الأولى هضبة يوف داكار الكبرى والنياس، فيما تضم الثانية السين والساحل الصغير. في المجموع، ثمة من ٤١ أبرشية، وتمثل أبرشيتا تيس وزيغينشور ١٦ في المائة و ١١ في المائة من المؤسسات على التوالي. في حين تجمع كل من أبرشية كلودا وتامباكوندا عدداً أقل من المؤسسات.

الجدول ١: توزيع المدارس الكاثوليكية في مختلف المستويات التعليمية في ٢٠١٨-٢٠١٩

DIOCÈSE	CYCLE								
	Préscolaire	Élémentaire	Moyen	Secondaire	TOTAL	%			
Dakar	58	54	23	14	149	48.5%			
Thiès	22	24	3	1	50	16%			
Kaolack	12	13	2	1	28	9%			
Ziguinchor	11	15	8	1	35	11%			
Saint-Louis	8	6	3	1	18	6%			
Kolda	6	6	3	1	16	5%			
Tambacounda	4	5	1	1	11	4.5%			
TOTAL	121	123	43	20	307	100%			

المصدر: المكتب الوطني للتربية الكاثوليكية في السنغال، آذار، ٢٠١٩

الجدول ٢: توزيع الطلاب في المدارس الكاثوليكية الخاصة في مختلف المستويات التعليمية في ٢٠١٨-٢٠١٩

DIOCÈSE	CYCLE							
	Préscolaire	Élémentaire	Moyen	Secondaire	TOTAL	%		
Dakar	6,442	36,304	16,467	6,696	65,909	57%		
Ziguinchor	2,268	5,735	1,856	491	10,350	9%		
Thiès	1,983	11,080	2,665	836	16,564	14%		
Kaolack	1,441	5,326	733	248	7,748	7%		
Saint-Louis	970	3,519	1,212	262	5,963	5%		
Kolda	656	3,465	958	245	5,324	4.5%		
Tambacounda	417	2,630	479	143	3,669	3.5%		
TOTAL	14,177	68,059	24,370	8,921	115,527	100%		

المصدر: المكتب الوطني للتربية الكاثوليكية في السنغال، آذار، ٢٠١٩

تعتبر أبرشية داكار هي الرائدة، إذ تضم ٥٧ في المائة من إجمالي عدد الطلاب. وحسب الإحصائيات الصادرة عن «ديديك»، يوجد ما مجموعه ٢٥,٣٦٠ تلميذاً في صفوف التعليم الأولى بالمنطقة الحضرية وبدكار وضواحيها، بينما تضم المنطقة الريفية (الساحل الصغير والسين) ١٠,٩٤٤ تلميذاً وتلميذة. بخصوص المستوى التعليمي المتوسط ، تحتفظ أبرشية التعليم أيضًا بنفس المرتبة الأولى بتعداد ١٤,٠٠٢ و٢,٤٦٥ طالبًا سنة ٢٠١٨-٢٠١٩ في المناطق الحضرية والريفية على التوالي. أما في التعليم الثانوي، فتحتفظ الأبرشية بالرتبة الأولى، حيث تضم ٧٥ في المائة من العدد الإجمالي للطلاب المسجلين في القطاع الخاص. لكن يبقى كوليج -القلب المقدس- المدرسة الكاثولوكية

الخاصة الأكثر تعداد ، حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب المسجلين فيها ١,٠٥٩ خلال الموسم ٢٠١٨-٢٠١٩.

علاوة على ذلك ، يظل طلاب العقيدة الإسلامية بجميع المستويات أكثر من طلاب العقيدة الكاثوليكية حسب ديديك أبرشية داكار. ومها يذكر على سبيل المثال، أن الطلاب في المستوى الأولى، توزعوا خلال الموسم ٢٠١٨-٢٠١٩ ما ٧٢ في المائة من المسلمين و ٢٦ في المائة من الكاثوليك و ٢ في المائة من الديانات الأخرى، و هذا دليل على قيام حوار بين الأديان بين السنغاليين. ختاما، مكن القول إن انتشار التعليم الكاثوليكي الخاص في القرن التاسع عشر كان تاريخياً سابقا

للتعليمين العمومي والعلماني، علاوة على أنه كان موجودًا بالفعل في أربع بلديات وهي سانت لويس وغوري وداكار وروفيسك. كما يوجد اليوم في جميع أنحاء البلاد، على الرغم من أن غالبية البنيات التحتية والطلاب موجدون في أبرشية داكار التي تضم جميع أبرشيات داكار، وهما الساحل الصغير والسين . كما أن هناك حقيقة أخرى غاية في الأهمية تتمثل في كون معظم الطلاب في قطاع التعليم الكاثوليكي الخاص هم مسلمون، بحيث يغليون على الكاثوليك.

> توجه كل المراسلات إلى مصطفى تامبا على العنوان moustapha.tamba@ucad.edu.sn

> سوسيولوجيا النظام التعليمي بالسنغال

بقلم سليمان غوميس (Souleymane Gomis) ، جامعة شيخ أنتا ديوب، داكار ، السنغال



صورة توضيحية/ تصميم/رسم/ توضيح ل أربو

نفسه مجرد مستخدم لهذا النظام التعليمي. خير دليل على هذا الوضع هو مشكلة إدخال اللغات الوطنية في المدرسة للتقدم في التعليم بلسانين.

ومع ذلك، تستمر اليوم مناقشات متكررة حول

ما إذا كان السنغاليون قد تملكوا تملكا كافيا نظامهم التربوي، إذ لا يزال الشعب السنغالي برمته يعتبر

السنغال أهم مراكز التعليم القرآني خلال فترة أسلمة القارة السوداء. كما قامت شخصيات تاريخية ودينية رئيسية بنشر التعليم القرآني في جميع أنحاء السنغال وخارجها مثل الحاج ماليك سي، والشيخ أحمدو أحمد بامبا، والشيخ إبرا نياص. وعلى الرغم من الدور الهام الذي اضطلع تقليد التعليم بالعربية في المقاومة ضد الغزو الفرنسي، فقد تمكن المستعمرون الفرنسيون من الاستفادة من هذا التقليد الناطق بالعربية لتعزيز نظام المدارس الاستعمارية. في المقابل تم الإبقاء على نظام مدارس اللغة الفرنسية الموروثة عن المستعمرين غنام مدارس اللغة الفرنسية الموروثة عن المستعمرين عندما حصلت السنغال على استقلالها، ليتم الحفاظ على الفرنسية لُغَةً رسميةً للبلد من قبل السلطات على الفرنسية للعرب قبل السلطات

> نشأة النظام التعليمي بالسنغال

الجديدة.

تم إنشاء أول مدرسة للفرنسية في إفريقيا السوداء في عام ١٨١٧ بسان لويس بالسنغال على يد مدرّس فرنسي شاب كان حينها يبلغ من العمر ٢٧ عامًا يدعى جون دارد (Jean Dard). منذ ذلك الحين، شيد المزيد من المدارس، بحيث انتشرت تدريجياً في المدن الكبرى ثم في المدن الساحلية فلدى الجماعات الداخلية. وقد تسارعت عملية تطوير المدارس في باقي أنحاء البلاد من قبل الاستعمار بهدف تسهيل التبادلات التجارية والسياسية.

وكما هو الحال في معظم المستعمرات الإفريقية، عاشت السنغال عملية فَرْنَسَة للمناهج الدراسية حتى استقلالها في عام ١٩٦٠، لتَتِمَّ أَفْرَقَتُهَا ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي، وأخيراً جعلها وطنية بامتياز عام ١٩٩٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من المتياز عام ١٩٩٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من

مثل التفكير في البعد السوسيولوجي للنظام الـتربـوي السنغالي فرصة لتحليل تفهمي ونسقي. إن الهدف من ذلك هو إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف في هيكله وغط اشتغاله منذ الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا، ثم تحديد آفاقه. والجدير بالذكر هنا هو أن السنغال تعد واحدة من الدول القليلة في إفريقيا التي عرفت تربية تقليدية. وبالفعل ، قبل اتصالها بأوروبا بفترة طويلة، شيدت

هذا التطور على مر الزمن، ظل النظام المدرسي السنغالي ينتظم هيكليًا ووظيفيًا على غرار نظيره لدى المستعمر الفرنسي السابق. من ثم فإن التعليم يعد إلزاميا ومجانيا لجميع الفتيات والفتيان الذين تراوح أعمارهم بين ست سنوات وستة عشر سنة.

إذا ما اعتمدنا معايير اليونسكو، يجب أن يصل ٢٪ من سكان كل بلد إلى مستوى التعليم العالى، وبالنظر إلى أن عدد السكان الحاليين في السنغال المقدر بما يعادل ١٥ مليون نسمة، كان من الواجب أن تضم البلاد حوالي ٣٠٠, ٥٠٠ طالب وطالبة بالتعليم العالى. لكن العدد الحالي هو ١٥٠,٠٠٠ منتظمين في مؤسسات التعليم العالى الخاص والعام. كما أن هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية وهي عدم التوافق بين المناهج الدراسية وتوقعات ساكنة السنغال.

> نقاط القوة ونقاط الضعف

يعد نظام المدارس الحكومية السنغالية أنموذج نجاح مقبولا، بما أنه سمح بالحصول على تدريب في مجالات العلوم والطب والقانون والأدب والاقتصاد لشخصيات تاريخية عالمية مثل ليوبولد سيدار سنغور

(Léopold Sédar Senghor) في الأدب وشيخ أنتا ديوب (Cheikh Anta Diop) في التاريخ والفيزياء الذين تركت أعمالهما بصماتها على التاريخ الحديث للإنسانية. ومن علامات بين قوة النظام المدرسي السنغالي كذلك جودة تدريب المدربين. كما يعتبر التزام الدولة وتصميمها على دعم التعليم ونظام التعليم العالى هو أيضا جديرا بالتنويه، علاوة على مشاركة الأسر واستثمارها في تمدرس أبنائها، وهذه كلها تعد نقاط قوة في النظام التعليمي السنغالي، كما أن الناس أحرار إذا ما أرادو المساهمة في تمويل تعليم أطفالهم.

ومع ذلك، تجب الإشارة إلى أن لا الدولة ولا المعلمين ولا نقاباتهم ولا الشركاء الفنيين والماليين، يرون إشراك أولياء الأمور في تطوير المناهج الدراسية. بل هم يختزلون السكان في كونهم مستهلكين للنظام المدرسي وخدماته لا غير. وفي المقابل، يعاني نظام التعليم السنغالي من العديد من القيود المختلفة -على المستوى السياسي، والنفسي، والمادي، والمالي، والبشري وفي البنية التحتية كما في البرمجة. فعلى سبيل المثال، ليست السنغال مستقلة تمامًا في تحديد رؤيتها وتوجهها من حيث السياسة التعليمية إذ تخضع لقيود تقنية ومالية يفرضها شركاء مثل البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي. من وجهة نظر نفسية، نلاحظ أن المؤسسة المدرسية لم تدمج بعد بما فيه الكفاية في عقليات الناس على الرغم من تاريخ وجودها المديد في السنغال وطبيعتها الإلزامية منذ سن مبكرة. وعلى ذلك لازال السنغاليون ينظرون إلى المدرسة باعتبارها أداة موروثة من الاستعمار الفرنسي لا يمكن جعلها ملكا لهم خاصا بالكامل.

على مستوى البرامج، ظل المحتوى التعليمي دائم الارتباط بأنموذج المناهج الفرنسية، مع وجود اختلافات بسيطة في بعض المواد، بحيث لا تعكس المناهج الجديدة، على الرغم من تصميمها وتعليمها من قِبل المواطنين، الواقع الثقافي المحلى بل تعيد إنتاج النمط الاستعماري. على المستوى المادي ، يعاني النظام المدرسي السنغالي من نقص متأصل في الموارد، بحيث لا تزال الفصول الدراسية في الملاجئ المؤقتة موجودة على جميع المستويات، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالى.

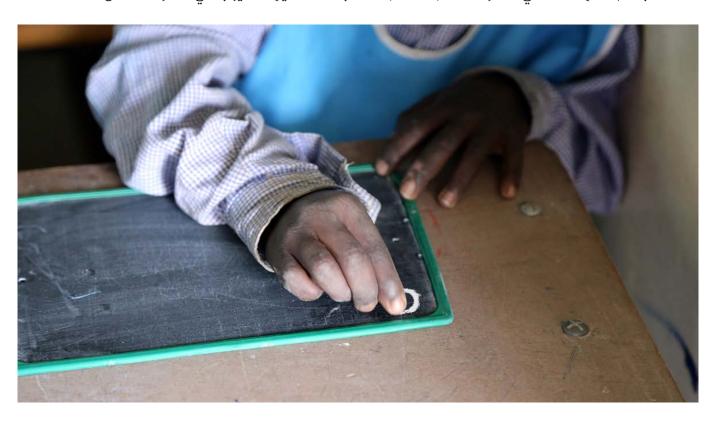
وعلى الرغم من هذه الصعوبات التي لا يستهان بها، يمكن القول أن للسنغال نظامَ تعليم جيّدًا.

> توجه كل المراسلات إلى سليمان غوميس على العنوان Souleymane.gomis@ucad.edu.sn

فمنا بترجمة كلمة Africanization بأفرقة وذلك للتعبير عن السيرورة التى قطعتها المناهج الدراسة حتى تتم عملية تبيئتها إفريقيا (المترجم).

> التعديلات الاستراتيجية في التعليم الفرنسي– العربي بالسنغال

بقلم الحاج مالك سى كامارا (El Hadji Malick Sy Camara)، جامعة الشيخ أنتا ديوب فى داكار ، السنغال



يركز التعليم الابتدائي في السنغال على تعلم القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية. تصوير: الشراكة العالمية من أجل التعليم / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

وقد ثبت أن التعايش بين النظامين التعليميين أمر صعب للغاية، ولتلبية احتياجات جزء كبير من السكان تُقدم المدارس الفرنسية-العربية العمومية والخاصة تعليماً مزدوجًا باللسانين الفرنسي والعربي، إذ يعد حاليا الإسلام جزءً لا يتجزأ من حياة الشعب

السنغالي، بمل أنه يتجاوز الخصائص العرقية والإقليمية وبنيات حياة الناس بنهجه المنفتح، وذلك بصرف النظر عن أصولهم الاجتماعية ومستوياتهم التعليمية وخلفياتهم الثقافية أو الجغرافية.

بناءً على مراجعة أدبيات في الموضوع، يوضح هذا المقال كيف تمكنت شعوب السنغال من استخدام التعليم الفرنسي-العربي بمثابة فرصة لتجنب مآزق الإدارة الاستعمارية.

> غاذج من التعليم في المدارس الفرنسية-العربية

يمكن تحديد فئتين على الأقل من المدارس الفرنسية-العربية: تلك التي تتميز بالهيمنة القوية للمناهج الإسلامية (القرآن ، الفقه ، السنة ، إلخ)،

وتلك التي تتميز بتوازن أكبر أو أقل بين التعليم الفرنسي والتعليم العربي-الإسلامي. حاليا، نجد أن أصحاب المدارس الفرنسية-العربية يستثمرون بعمق في التعليم قبل المدرسي والتعليم الأولي.

ويركز التعليم خلال السنتين الأوليين من التعليم الابتدائي في الفئة الأولى من المدارس الفرنسية العربية، على اكتساب العربية وتعلم القرآن الكريم والحديث، في حين تقتصر الدروس الفرنسية على مقدمة الألفباء وتطوير مهارات الاتصال.

خلال هذين العامين، يتوقع أن يحفظ الطلاب أكبرعدد ممكن من سور القرآن، حيث أنهم من السنة الثالثة فصاعدا، «يلحقون» مناهج السنوات الأولى والثانية والثالثة. في السنة السادسة والأخيرة من التعليم الابتدائي، يُطلب من المتعلمين إجراء امتحاناتهم باللسانين الفرنسي والعربي للحصول على مؤهل تخرجهم الأساسي باللسانين (المنهاج الوطنى وشهادة إتمام المنهاج العربي الإسلامي).

تحقق الفئة الثانية من المدارس الفرنسية العربية توازناً بين التعليم العمومي العلماني والتعليم العربي الإسلامي، إذ أسهم إنشاء حركات الفَلقِ وجَمَاعَة عِبَاد الرّحمان (ج ع ر) بشكل فعال في تعزيز التعليم الفرنسي العربي، وهو مجال أهملته بالكامل تقريبًا الدولة التي اختارت الفرنسية لغةً رسمية.

يتمثل هذا الخيار في الجمع المتوازن على الأقل بين التعليم العربي الإسلامي والتعليم العام العلماني، بحيث يهدف بشكل أساس إلى خلق و/ أو تدريب المواطنين في المستقبل على القيم الدينية (الإسلامية) ذات الجذور العميقة، مع القدرة على اكتساب كل ما يجب أن يعرفه متعلم المدرسة العامة أيضا. تبعا لذلك، نجد، على سبيل المثال، مدرسة بلال القرآنية للذك، نجد، على سبيل المثال، مدرسة بلال القرآنية للاستعادين المتعلم المدرسة بلال القرآنية المتعلم ال

التي أنشأتها حركة ج ع ر باختيارها لهذا النظام، ولكن بصرف النظر عن هذه المدرسة التي لا تؤمّن إلا التعليم الابتدائي، أنشأت ج ع ر مدرسة ثانوية، كان من المفترض أن تتلقى خريجين من مدرسة بلال، لكنها لم تتلقّ موافقة الآباء والأمهات الذين أرادوا أن يواصل أطفالهم تعلم المناهج الدراسية الخاصة بالتعليم العام العلماني في مدارس ج ع ر، التي تتخذ مدرّسين في الفصل لكل المواد ، مدرس ناطق بالفرنسية ومعلم يتحدث العربية. وبالإضافة إلى ذلك تساعد ج ع ر العديد من المؤسسات في تدريب المعلمين والتمكن من الدراسات البرامجية.

وبالفعل، تجاوز المنهاج العربي الإسلامي في مدرسة الحاج عمر تال إلى حد كبير منهاج التعليم العام العلماني. وعلى الرغم من كون الآباء يفضلون التعليم العربي الإسلامي، فإن اتباع هذا المسار كان في كثير من النواحي شكلاً من أشكال استبعاد للتلاميذ، ونظرًا لأن مدرسة المعلمين العليا (التي أعيدت تسميتها) توفر التدريب للخريجين في اللغة العربية، لم يعد هناك تمييز بين معلمي اللغة العربية والمعلمين الآخرين بها أنهم يتلقون جميعهم نفس الراتب (Thierno Ka, Alioune Diop et Djim Dramé, 2013)

المدارس الفرنسية العربية: المطالبة بهوية مزدوجة

لئن صدرت المطالبة بالمواطنة الثقافية (أو أشكال جديدة من المواطنة) بدايةً عمن يسمون بـ «النخبة المضادة» المتكونة من المتعلمين المتحدثين بالعربية، فإنها صارت الآن معتمدة بشكل متزايد لدى نخبة جديدة مسلمة ناطقة بالفرنسية تدربت في مؤسسات علمانية (كامارا، ٢٠١٦). تتيح هذه الهوية المزدوجة لأعضائها الهروب من مناصب «جنسية الدرجة الثانية» والمطالبة بانتمائهم إلى الجنسية الوطنية.

وعلى الرغم من أن الانتقاد شديد تجاه الدولة ومؤسساتها العلمانية، لا يتم التعبير عنه خارج الإطار المؤسسي الحالي ولا خارج سيطرة الدولة. على العكس من ذلك، يميل هؤلاء المواطنون المسلمون في تعبيرهم عن حقوقهم المدنية والسياسية إلى اعتماد قواعد اللعبة الديمقراطية للترويج لمشروعهم «المجتمع الإسلامي» وتحدي هيمنة النخب الغربية والعلمانية التي حكمت السنغال منذ استقلالها.

> خاتمة

لازالت المدارس الفرنسية-العربية راسخة في السنغال الآن، وخاصة في المراكز الحضرية حيث نجد خريجي المدارس العربية الإسلامية الذين يطلقون على أنفسهم تسمية «المستعربين» (arabisants)، وهم يعانون منذ فترة طويلة من نقص الفرص الوظيفية. وربا انتهت النتائج الجيدة التي حققتها المدارس الفرنسية العربية (في الامتحانات الوطنية، بكالوريا) إلى جعل الرأي العام السنغالي والدولة السنغالية ينظرون إليهم على أنها ميزة حقيقية للبلاد، إذ تمكنت هذه الجهات الفاعلة ونشط معظمها في الحركة الإسلامية السنغالية التي تتمثل في إعادة النظر إلى المنظور الغربي من خلال استخدام المدارس الفرنسية العربية أداة رئيسية لبناء هوية مفترضة. ■

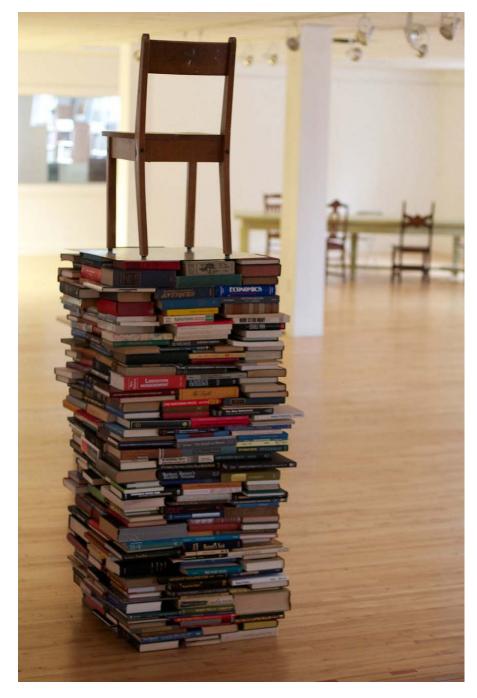
توجه كل المراسلات إلى حاج مالك سي كامارا على العنوان asmalick20031@gmail.com

بعض خريجي هذه المدرسة يحتلون اليوم مواقع رسمية عمومية مرموقة فيما يزاول وملاء لهم آخرون التعليم الثانوي والعالى

⁷ كلية العلوم والتكنولوجيات في التعليم والتكوين

> التعليم العلماني الخاص في السنغال

بقلم سامبا ضيوف (Samba Diouf) ، جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار ، السنغال



في السنغال، اكتسبت المدارس الخاصة سمعة طيبة بين أولياء الأمور الذين يرون أنها ضمان للاستقرار بسبب عدم وجود إضرابات. تصوير: آلان ليفين / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

♦♦ حمل أنظمة التعليم في بلدان الجنوب العالمي العلامة المزدوجة للهياكل التقليدية والمستعمرة. من المؤكد أن النموذج الذي تم تصديره من أوروبا لم يتم إدماجه على أراضِ بكر في إفريقيا. لقد تمَّ على الداوم تكييفه بطريقة متفردة، سواء أكان ذلك من قِبل أولئك الذين اضطلعوا مهمة أقلمته مع سياقات محددة أم من قبل أولئك الذين اعتمدوه. وبالمقابل، خانت ترجمته على أرض الواقع المحلى بعض مبادئه الأولية، إذ تضمنت أيضًا تعديل الآخرين لمبادئه حسب ثقافتهم (Charlier), ۲۰۰۲). نتيجةً لذلك ، لا مكن أن يخدعنا التفوق الذي يبدو عليه الأنموذج المدرسي الاستعماري، إذ من خلال وصفه على أنه «غربي» أو «فرنسي» أو «رسمي» أو «حديث» ، فإن التفكير يتجه نحو اعتباره غريبا، وأن الاستعداد لاحترامه لا يتوفر إلا بقدر ما يتيح النفاذ إلى السلع المادية المرتبطة بالحداثة الغربية. ترك هذا النوع من الدعم المشروط المجال للترتيبات التعليمية التقليدية: بحيث يحق لجميع الأطفال [...] النفاذ إلى المدرسة. [...] على جميع المؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة، بالإضافة إلى واجب جعل أعضائها يحسنون القراءة والكتابة والمشاركة في الجهود الوطنية لمحو الأمية بإحدى اللغات الوطنية « التي تبذلها مؤسسات الدولة الفرعية أو الهيئات الخاصة وهو ما يعد بدوره أيضا تعزيزا أساسيا.

> المدارس الخاصة العلمانية

ظهر التعليم الخاص غير الطائفي في السنغال في ثمانينات القرن العشرين، إذ تم إنشاء المدارس الخاصة العلمانية من قبل مروجين فرديين ذزى مسؤولة على إدارتها الإدارية والمالية والتربوية. وعلى عكس المدارس الكاثوليكية الخاصة، لا تشرف أية إدارة عامة على تشغيل المدارس الخاصة العلمانية رغم أنها ملحقة، شأنها شأن جميع المدارس الخاصة، بالمديرية العامة للتربية الخاصة، وهي قسم من وزارة التربية الوطنية.

حققت المدارس الخاصة العلمانية نجاحًا هائلًا في مجال التوسع الجماهيري منذ بداية السنوات ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن الطلب عليها أصبح أكثر مما على المدارس الأخرى، فإنها غالبًا ما تواجه اضطرابات تعو ق عملها بشكل صحيح. وقد يشمل ذلك التأخر في دفع رواتب المعلمين، وإسناد رواتب تقل عن الحد الأدنى للأجور، وعدم دفع إيجار أماكن العمل مما يدفع بعض الملاك إلى إغلاق مقارّ المدارس.

> تصور الآباء للتعليم العلماني الخاص

تجدر الإشارة إلى أن التوسع في المدارس الخاصة وعدد

ظلت المدارس القرآنية نشطة دامًا في السنغال ، حيث تتكيف باستمرار مع الظروف الجديدة الناجمة عن التغيير الاجتماعي. أما المدرسة الحكومية، وبدلاً من توفير مؤسساتها الأقدم التنشئة الاجتماعية المطلوبة، فقد جاءت مكملا للأولى، مع إدخال معاييرها الخاصة التي تسمح لها بإنشاء التسلسلات الهرمية التي تراها للناس وللمعرفة'.

أدى الاستقلال عن الحكم الاستعماري إلى توضيح السنغال لطبيعة وشكل العلاقات التي تتصورها بين مختلف الهيئات التي يحتمل أن تشارك في تدريب الأجيال الشابة. وعلى هذا ينص دستور عام ١٩٦٣ على أن: «الجمهورية علمانية وديمقراطية واجتماعية. [...] لكل شخص الحق في التعليم [...]. وبموجب ذلك يتم توفير تعليم الشباب في المدارس العمومية. والمؤسسات والمجتمعات الدينية معترف بها هي أيضا بوصفها وسيلة للتعليم. [...] إذ نجد المدارس الخاصة العاملة بإذن من جهة معينة أو تحت سلطة الدولة. [...] أماالمؤسسات والجماعات الدينية [...] فليست تحت سيطرة الدولة «. لذلك، أزيل إشراف الدولة السنغالية العلمانية على المؤسسات والمجتمعات الدينية التي اعترفت بها» وسيلة للتعليم «. وبعبارة أخرى، تم وصف الإشراف على التعليم فقط على أنه هدف بعيد ، وتم التخلى عنه تدريجياً. وفي عام ١٩٩٦، أعاد إصدار مرسوم تنفيذ القانون الخاص بنقل الصلاحيات إلى المناطق والبلديات والمجتمعات الريفية توزيع المسؤولية جزئيًا عن التعليم إلى مستويات الدولة الفرعيية، جزئيا، إذ أوضح دستور ٢٠٠١ دور كل هيئة.

أما الدولة فتتحمل «واجب ومسؤولية تعليم وتدريب الشباب من خلال المدارس العمومية.

الخاص قد اكتسب مكانًا لا جدال فيه في داكار. لقد ادعى أغلب أولياء الأمور الذين تمت مقابلتهم أن استقرار القطاع الخاص كان أحد الأسباب الرئيسية وراء اختياره لتسجيل أبنائهم فيه. لقد انعكس هذا الاستقرار في غياب الإضرابات التي تنظمها الحركات النقابية، في أي من الاضطرابات التي تعصف بقطاع التعليم العام اليوم. فقد ذكر أحد المجيبين أن «العنف وحالات الجرائم الشبابية التي لوحظت في بعض المدارس العمومية دفعت بالكثير من الآباء إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة». واعتبر أحد المجيبين، وهي ربة منزل تبلغ من العمر ٣٨ عامًا، «إذا لم ينجح الطفل اليوم في التعليم الخاص فلأنه لا يحب الدراسة. ففي القطاع الخاص، لا توجد إضرابات أو نقص في المعلمين ، ويستثمر أولياء الأمور كثيرًا في تعليم أطفالهم». ومن المثير للاهتمام، أن أولياء الأمور يركزون بشكل أكبر على استقرار المدارس الخاصة فيما مقارنة بالمدارس العمومية بدلاً من التركيز على جودة التعليم الذي تقدمه. من وجهة نظرهم، يعتبر الاستقرار المدرسي عاملا رئيسيا للنجاح

الأطفال المسجلين في هذا القطاع يدل على أن التعليم

يظهر التصور العام للتعليم الخاص العلماني أن معظم الآباء يختارون المدارس الخاصة من أجل الاستقرار. وقد اكتسبت هذه المدارس مكانًا كبيرًا بين السكان للحصول على درجات جيدة، ولكن الأهم من ذلك هو استقرارهم.

وينبغى أن ينجح أي طفل مسجل في مدرسة خاصة.

توجه كل المراسلات إلى سامبا ضيوف على العنوان bathie78@yahoo.fr

Suzie Guth et Éric Lanoue (dir.), Écoles publiques, Écoles privées au "Sud": usages pluriels, frontières incertaines, Cahiers de la recherche sur l'éducation et les .savoirs, 3, 2004

> القيادة الدينية في السنغال: تحليل أنتروبولوجي اجتماعي

بقلم محمد مصطفى دياى (Mouhamed Moustapha Dieye) ، جامعة أنتا ديوب ، داكار ، السنغال



مسجد الألوهية، في داكار، السنغال. تصوير: فالنتينا بوج / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

> في أصل القيادة الدينية

انت السنغال منذ القدم مركزًا للتبادلات المختلفة بين أوروبا وإفريقيا وأمريكا، وهو ما يفسر إلى حد ما انفتاح الشعب السنغالي ووعيه بالضيافة والتسامح بين المسلمين والمسيحيين. هو يستمد قيمه الاجتماعية والثقافية من ثلاثة مصادر ثقافية: التقاليد الثقافية المتأصلة بعمق، والإسلام والمسيحية، والحداثة على النمط الغربي القائمة على الحمهورية.

من بين هذه المصادر الثلاثة، اضطلع الإسلام بتأثير حاسم في السنغال، حيث نجد ٩٥٪ من السنغاليين مسلمين ومعظمهم ينتمون إلى طرق صوفية هي الضابطة الاجتماعية الحقيقية لسلوكهم، ومنهم ٤٩٪ ينتمون إلى الموريدين،

و ٧٪ ينتمون إلى القادرية، و٥٪ إلى اللاين (Lay).

ويُظهر التاريخ السياسي الديني السنغالي أن الإسلام قد أنتج رجالًا أدباء وقادة قادرين على تحقيق التوازن الاجتماعي للبلد والحفاظ عليه. شكّل هؤلاء الزعماء الدينيون بعمق تطور السنغال وشعبها، بحيث ستظل حركتهم والتزامهم في الذاكرة الجماعية السنغالية قائمة؛ أمثال الحاج عمر تال (Futa-Toro) في فوتا تورو (Omar Tall)، وساموري توري (Samori Toure)، والقائد الشهير لثورة ديولا (Maba Diakhou Bâ)، والقائد الشهير لثورة ديولا وتييرنو سليمان (Thierno Souleymane) الذي قاد ثورة توربي (Torobe) في فوتا تورو ضد إمبراطورية شونغهاي (Songhai Empire) بزعامة كولي تانغيلا سونغهاي (Koly Tenguela)، تنجم قوة قيادتهم عن التقارب

بين الإسلام والتقليد «القديم» والديمقراطية الإفريقية. أما أساس قيادتهم فيتجلى في عدم الثقة في السلطة والاعتقاد بأن توسعها ينبغى كبحه وتحديده. لقد شكل إدراك الآثار الجانبية لأية سلطة مطلقة دافعا للمجتمعات الإفريقية التقليدية نحو منع قادتها من «لعب دور الرئيس» وبذل كل جهد من شأنه أن يضمن قيادة حقيقية بدلا عن أن تكون السلطة القائمة مطلقة.

ففى مجتمع الوولف ، يتعهد الرئيس بالعمل وفقًا للتقاليد والعمل من أجل ازدهار الجميع في حفل تنصيب الملك في والو (إمبراطوريا وولف)، وعلى سبيل المثال، حدِّر المتحدث باسم الأعيان موجها كلامه إلى «البراك» (الملك) الذي تم انتخابه للتو قائلا له: «إذا انحرفت عن المسار الطبيعى لصالح قضاياك الخاصة، فسوف تهب لنا كل حياتك، وعند تصرفك ضد التيار سوف تثير خلافات مع ناخبيك وكراهية شعبك بالضرورة «. تمكن ملاحظة عدم الثقة في هذا المقال الشعبي لدى الولوف، أما الملك فيذكّر بواجباته تجاه الشعب: «بوور دي مبوك» وتعنى»الملك ليس بوالد». قياسًا على ذلك، يمكننا أن نتذكر أن الفرد في الإسلام، ومنذ اللحظة التي يعلن فيها عن عقيدته، يرفض أية تبعية أو ولاء لشخص آخر؛ فليس للإسلام رجال دين أو وسطاء أو مرشدون، والطاعة التي يتعهد بها الناس يجب أن تكون مشروطة بالضرورة باحترامهم للمبادئ الإسلامية التي تتوافق مع القيم التقليدية المذكورة أعلاه. لقد عرف ثيرنو سليمان، وهو أمير حرب من القرن الثامن عشر وباحث مسلم من الفوتا، مثلا كيف يرمز إلى قيادة حقيقية لا تزال تلهم العديد من الحركات الدينية أو المدنية السنغالية. يقول: «أوصى بالإرشادات التالية لانتخاب مرشد ما: - اختاروا رجلاً حكيماً ورعًا وصادقًا ، لا يحتكر ثروات

هذا العالم لمصلحته الخاصة أو لصالح أطفاله؛ -اعزلوا كل إمام غت ثروته وصادروا كل ممتلكاته؛

- اضمنوا ألا تتحوّل الإمامة إلى ملكية وراثية يرثها الأبناء عن آبائهم؛
 - قاتلوه واطردوه إذا قاوم؛
 - يمكنكم اختيار الإمام من أية قبيلة كانت؛
 - اختاروا رجلا حكيما يعمل بجد على الدوام.
 - لا تقصروا اختياركم على أبناء نفس القبيلة دامًا؛
 - استندوا على الدوام على معيار القدرة «.

> القيم المهيكلة لدلالة القيادة

يجب أن يكون الزعيم الديني رجلًا يتميز بقيم العدالة ونكران الذات والصدق، وأن تتخطى قراراته المصالح والدوافع الشخصية على الدوام. كما يجب أن يكون لديه شعور كبير جدا بالتزاماته تجاه قيمه وأقرانه، وأن يحافظ على إيانه واستقامته الأخلاقية، وموضوعيته في جميع الأماكن والظروف. عثل هذا النمط من القيادة اثنان من القادة الدينيين في التاريخ الحديث: سيريني عبد العزيز سي دباخ، الخليفة الثالث للجماعة التيجانية السنغالية خلال الفترة من ١٩٥٧-١٩٩٧ ، وسريني ساليو ماكي، الخليفة الخامس للمريدين. إذ لم يتردد الأول في إخبار تلاميذه: «إذا رأيتموني أقوم بأشياء لا تتماشي مع ما أخبرتكم أو نصحتكم به ، فأرجو أن تخبروني لكي أنتظم وإلا فلن أغفر لك أبدًا، وإذا تطلب الأمر، انفصل عني».

إلى جانب خلق رؤية مشتركة ورمز أخلاقي، تعتمد قوة القائد على قدرته على تطبيق ما يطلبه من الآخرين على نفسه إذ يجب عليه احترام القيم الأخلاقية المكونة للنموذج الأنثروبولوجي لـ « نيت كيو باكس» (وهو الرجل الصالح) والذي يقتضي «نيت

كيو أيام جوم (وفيه معنى الشرف)، و»نيت كيو أيام كرسا، « (الرجل المتحفظ الذي لديه وقار عمومي)، و»نیت کیو جوب» (الرجل المستقیم) ، «نیت کیو ايام ضيني» (رجل الإيمان)، « نيت كيو ضويلي» (الرجل الرصين)، و «نيت كيو ايام كادي» (الرجل ذو كلمة)، و»نيت كيو غوري» (الرجل ذو المصداقية). من بين هذه القيم ، تتمتع «جوم» بأهمية خاصة لأنها تغطى مختلف المعاني: المسؤولية ، والكرامة والشرف، كما أن «واروغال» التي تعنى (الإحساس بالواجب) وبذل الجهد الجهيد والتضحية بالنفس والشجاعة والوعى بالذات والوعى بقيمة واحدة. بالنسبة لأفراد الوولف، يجب على القائد أن يجسّد جميع القيم التي تتجمع في قيم «دو جو» والتي تتعارض مع الكسل والجبن وقلة الورع والأكاذيب.

يتضح نفور السنغاليين من الكلمات التي يستعملها الزعماء ولا تحقق وعودهم السابقة من خلال حالتين من حالات الزعماء السياسيين. فقد قام الرئيس السابق عبد الله واد بـ «واك وكييت»(«لقد قلت، وأنا الآن أسحب كلامي»)، وسحب كلماته بعدما قال إنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية ثالثة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢. أما الرئيس الحالي الذي حلّ محله، ماكي سال (Macky Sall)، فقد قام هو ببدوره بنفس الشيء «واك وكييت « حيث تراجع عن وعده بتخفيض المدة التي تم انتخابه فيها من سبع سنوات إلى خمس. يعكس المثل الشهير لمجتمع الوولف «غورسا واكسيا» (= يتحدد النبل باحترام الكلمة المحددة) وهو الأهمية التي يوليها السنغاليون لكلماتهم كتعهدات ، وهو مثل يتم استدعاؤه لانتقاد هؤلاء الرؤساء الذين يخلفون وعودهم.

> توجه كل المراسلات إلى محمد مصطفى ديى على العنوان mouhamed.dieye@gmail.com

> حقوق النساء جزءً من الحياة اليومية

بقلم بنجى سولو (Bengi Sullu)،مركز الدراسات العليا،جامعة مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية أ.



افتتاح الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة. تصوير: هيئة الأمم المتحدة للمرأة / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

عقدت الدورة الثالثة والستون للجنة:»أوضاع النساء «، في مقر الأمم بالمتحدة بنيويورك ما بين ١١ و٢٢ مارس ٢٠١٩، لمناقشة موضوع ذي أولوية بالغة :»أنظمة الحماية الاجتماعية والنفاذ إلى الخدمات العمومية والبنيات التحتية المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات». تدارست اللجان المختلفة جوانب تعزيز حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحمايتها محليا ووطنيا، وكذا التوجهات العالمية في علاقتها بأهداف التنمية المستدامة. وقد شكلت مسألة تنزيل حماية حقوق النساء وتمتيعهن الطريق عجموعة من الامتيازات أهم النقاط المتناولة من طرف اللجنة؛مع العلم أن الطريق ما تزال طويلة أمام ضمان مشاركة النساء والفتيات وتحسن أوضاعهن في مختلف أنحاء العالم على الرغم من تزايد الاجماع على أهمية مكانتهن.

أبرزت رئيسة اللجنة (الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة من إيرلندا)،»جيرالدين بايرن ناسون» أثناء اليوم المخصص للتشاور -وهو حدث إعلامي يشكل تعبئة للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى لدى الأمم المتحدة - أن التباين



الجلسة العامة في الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة. تصوير: أفريقيا التجديد / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

بين الاعتراف بحقوق النساء بوصفها حقوقا إنسانية وبين الحصول على الفرص الاقتصادية ،الاجتماعية، و التعليمية التي ستمكنهن من المشاركة الكاملة، يشكل فجوة يجب العمل عليها لتقليص المسافة بين الاعتراف بحقوق النساء وبين تطوير وتنزيل التدابير الوقائية، والبرامج المبتكرة، والمنهجية المستدامة وتنمية الوعى الثقافي من أجل القضاء على اللامساواة بين الجنسين على المستوى المحلى وكذا في الحياة اليومية.إننا نحتاج لرؤية روابط بين تمثيلية النساء سياسيا ومشاركاتهن التعليمية والاقتصادية والاجتماعية في الحياة العمومية؛ بطرق تسهم في بناء المعرفة، وكذا بلوغ مهارسات وسياسات وأفكار ومواقف تشكل حصيلة لتجارب النساء. إننا في أمس الحاجة أيضا إلى إدراك الأشكال المتنوعة من التميز بين الجنسين التي تتخطى الإثنية والطبقة والهوية الوطنية والدين والجغرافيا والاستعمار و» مختلف أشكال القمع المتقاطعة»، حسب قول كولينز، إن الإسهام في عدم المساواة يرتبط بسياقات معينة.

يتضح بجلاء أن هنالك ضرورة لتنسيق السياسات والتوجهات الفكرية من أجل تحقيق نتائج أكثر فعالية من أجل النهوض بقضية المساواة بين الجنسين وذلك عبر تسليط الضوء على قضايا مهمة من قبيل العنف المنزلي الممارس على النساء وكذا إشكالية سلامتهن الجسدية في الفضاء العمومي بالإضافة إلى حضورهن في السيرورات التعليمية، دون إغفال مناقشة قضايا استبعادهن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من الفرص السياسية حتى في وضعية السجينات كما لا ننسي كذلك مسألة حرمان النساء من حصة الرعاية غير مدفوعة الأجر. هذه القضايا والتي تطرق لها اجتماع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع في(الدورة الثالثة و الستين للجنة وضعية المرأة) توضح وجود ترابط قوي بين أنظمة السياسات وأنموذج التعليم ورعاية الأبناء والعدالة الجنائية والتشغيل والسياسة الحضرية والإسكان والنقل وتمكين النساء من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من الضروري نشر تفكير إبداعي من أجل التنفيد الفعال لمختلف الإجراءات الضرورية في هذا الصدد.

يشكل العنف المنزلي ضد النساء قضية تصعب معالجتها في كثير من الأحيان لأن مجرياتها تقتصر على المجال الخاص، وبالتالي ينظر إليها على أنها مشكلة خاصة بالأسرة. وعدم معرفة النساء بالخدمات الحالية المتوفرة في مجال حماية حقوقهن يجعلهن يخضعن إلى العراقيل والحواجز التي يفرضها العنف المنزلي ويحرمن بالتالي من النفاذ إلى سوق الشغل والسكن المستقل والأمن ومجانية رعاية الأبناء أو توفيرها بأسعار معقولة وخدمات الحماية والاستشارات.

إن وجود القانون وحده دون إمكانية تنزيله يظل غير كاف لحماية حقوق النساء ، ولعل أبرز ما يثبت ذلك ظاهرة العنف المنزلي وإشكالية سلامة النساء في الفضاء العمومي .فقد أكدت الدكتورة «جاكي سيبر» في مداخلة لها عنوانها

«نفاذ النساء والفتيات إلى العدالة وأدوار النساء في تنزيل القانون وحفظ السلام»، وباعتبارها خبيرة ومساعدة رئيس شرطة «بيدفور شير « بالمملكة المتحدة، أن حماية حقوق النساء لن تتأتى إلا باستشعار أفراد المجتمع القادرين على التعرف على المشاكل التي تعانى منها النساء العبء الذي تتكبدنه. وينضاف إلى ذلك، كون دعوة النساء لامتهان الشرطة والمشاركة فيها تشكل آلية لتسهيل تمكينهن والسماح لهن بتحقيق تقدم ثقافي. إن نفاذ النساء إلى المهنة سوف يقطع مع الاعتبارات الأبوية السائدة فيها، بل وستشكل مشاركة النساء فيها الأداة المركزية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي لم يتم تحديد أولويات نماذج محاربته و طرق تنزيل مقتضيات قانونه بعد. علاوة على ذلك أشارت المتحدثة إلى وجود مجموعة متزايدة من الأبحاث حول إشكالية التحرش الجنسي بالشابات والطالبات في طريقهن إلى الكليات والمؤسسات التعليمية، حيث يمكن لهذه الأبحاث أن تضمن الانفتاح على معرفة تصورات النساء وإدراك تجاربهن، الأمر الذي سيمكن من استنباط سياسة حضرية وتوجيه تكنولوجي وخدمات عمومية قادرة على الرفع من مستويات نفاذ النساء إلى هذه المرافق، بالإضافة إلى ضمان الحفاظ على سلامتهن الجسدية والمعنوية في المجالات الحضرية وداخل المؤسسات.

لم يكن الخوف من العنف وإشكالية السلامة الجسدية في المجالات العمومية السبب الوحيد الكامن وراء عدم استفادة النساء من الفرص الاجتماعية و الاقتصادية، بل تنضاف إليه أيضا مشكلة الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل داخل المنزل (باعتباره نشاطا اقتصادیا) التی تعتبر حواجز تحد من فرص نفاذ النساء إلى سوق الشغل وحصولها على وظيفة من أجل تحقيقها مكاسب اقتصادية. وما يوضح ذلك بعض الأبحاث التي أجريت في جميع أنحاء العالم والتي أثبتت أن النساء يقضين عشرة أضعاف ما يقضيه الرجل في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر(الأعمال المنزلية ورعاية الأبناء). إن هذه الأعمال غير مدفوعة الأجر أو الرعاية الأسرية غير معترف بها من الحكومات وذلك باعتبارها جزءً لايتجزء من الاقتصاد ومن الحياة. وفضلا عن ذلك، يشكل انعدام إجازة الأمومة أو الأبوة مدفوعة الأجر، وغياب استحقاقات الضمان الاجتماعي أهم أوجه القصور في نظام الرعاية الاجتماعية التي تدفع النساء إلى عدم النفاذ إلى سوق الشغل منذ البداية أو الاضطرار لترك العمل عند الولادة. وفي حالة ما أرادت النساء الحصول على عمل تجدن أنفسهن مجبرات على العمل بأشكال عمل غير رسمية لا توفر الحماية .

وفي اطار مناقشة هذه القضايا، تم التطرق أيضا إلى موضوع «إعادة ادماج وتأهيل السجينات وتوفير الحماية الاجتماعية لهن»، باعتبارهن فئة تعاني من عَييز بنيوي يصعب معه اندماجهن في سوق الشغل بسبب المدد التي يقضينها في السجن. ينضاف الى ذلك غياب سياسات موجهة للأسرة تنم عن توزيع المراجع:

Ferrant, G., L.M. Pesando and K. Nowacka (2014). "Unpaid care work: The missing link in the analysis of gender gaps in labour outcomes." OECD Development Centre Policy Brief.

Natajaran, M., Schmuhl, M., Sudula, S. & Mandala, M. (2017). "Sexual victimization of college students in public transport environments: a whole journey approach." Crime Prevention and Community Safety, 19(3-4): 168-182. (Special Issue: Women's victimisation and safety in transit environments: An international perspective).

المؤلف هو ممثل الشباب لدى الأمم المتحدة لISA وحضر لجنة وضع الدورة ٦٣ للمرأة لأول مرة في ٢٠١٩.

وقد شارك في رعاية جلسات النقاش كل من ISA ، والجمعية الأمريكية لعلم الإجرام ، والجمعية أ العالمية للضحايا ، وعلماء الإجرام بلا حدود. يمكنك سماع الدكتورة روزماري باربيت ، ممثلة ISA في الأمم المتحدة ، تتحدث عن CSW٦٣ في الأمم المتحدة أو يمكنك عرض قائمة تشغيل الفيديو لجميع الجلسات الست، صور جميع الجلسات الست، وعرض قوائم القراءة التي تم توزيعها في الأحداث ، التي تم تطويرها من قبل ممثلي ISA في الأمم المتحدة.

وتقسيم الأدوار بين النساء والرجال وخلق توازن في ما يخص المهام الموكولة لكل واحد من مهام العمل المنزلي . هذه الاعتبارات تؤثر في أوضاع النساء بشكل عام لكنها تخص بالأساس السجينات اللاتي يحرمن من الفرص أثناء الفترات السجنية في ظل غياب أي تدخل أو مجهود يهدف إلى تمكين النساء من الاستمرار في التعليم والمشاركة في الحياة العادية خلال المدة السجنية.

إن تنزيل حماية النساء وتمتيعهن بامتيازات يستدعي نهجا كليا وتقاطعيا لكن السؤال الذي يفرض نفسه كيف يمكن التأكد من امكانية تنزيل الإجراءات التي ينص عليها القانون والنظام السياسى؟

جوابا على السؤال، يجب على الحكومات العمل على تمكين النساء من أجل تحقيق نفاذهن إلى الآليات والوسائل الكفيلة بحمايتهن وتحسين أوضاعهن، ولأجل هذا الغرض تعمل منظمات المجتمع المدني، كما في مثال الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، على نشر الوعى وتحسيس صناع القرار بضرورة سن سياسات واتخاذ إجراءات تضمن المساواة بين الجنسين.

توجه كل المراسلات على العنوان bsullu@gradcenter.cuny.edu